





2130



(خاصية على شرح تحفة الحكام لابن عاصم -  
 ٨٢٩ هـ ) ، تأليف عبد القادر العراقي -  
 كان حيا سنة ١٢٧٨ هـ . بخط محمد بن عبد القادر  
 العراقي ١٣٢٨ هـ .

١٥٥ ق ١٨ س ٢٢x٥٥ ر ١٧ سم  
 نسخة جيدة ، خطها مغربي مقروء ،  
 ١ - المصاحفات ، الفقه الاسلامي وأصوله  
 ٢ - المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ  
 النسخ



نيدك

~~استخرج من المجموع على~~  
~~الكتاب المذكور~~  
~~الكتاب المذكور~~  
~~الكتاب المذكور~~  
~~الكتاب المذكور~~

حاشيتنا على التبعة من باب البيوع الى غدا  
 ليل عبد الغادر رابع الف مرغ من تبيينه  
 40 ندر 27% ودر 132%  
 مرغ من نسخها، اخر شعيل 132%

495 07

مكتبة جامعة الملك سعود قسم النطوط  
 الرقم: ٥٤١٢  
 العنوان: حاشية على شرح مختصر الحاشية  
 المؤلف: محمد بن عبد الله الخليلي  
 تاريخ النسخ: ١٢٤٨ هـ  
 اسم الناسخ: محمد بن عبد الله الخليلي  
 عدد الأوراق: ١٥٥  
 ملاحظات: ٨٤٢



**باب** **البيع** **قوله** وتكون صحيحة جواب عما يقال انها  
وان شئعت المستة بليس المحل بجمع الكثرة لانه ما زاد على العشرة فيقال  
ان الستة شئعت الى جميع وياسر فجميع اثناعشر مريض ستة في اثنين  
**قوله** يبيع القيس لابر العرب في شرح موطأ الامام مالك بارس **قوله**  
فوام العالم يفتح الفاء ما يعاشر به وبالكسر النطاق **قوله** الى الغزاة  
بالمر والزال مع كسر الغير المعجتيه ما يبع كل لقياع البرن سواء كان في اول  
النهار او وسطه او اخره بخلاف القراء يفتح الغير والزال المهملة  
ومنه اشاعرة **قوله** ولم يتركه شريفاً اي ممكناً ومنه انجب النساء  
ان يترك شريفاً **قوله** ان يعمل بما علم اي لما ورد في ذلك في ذلك من قوله  
عليه الصلاة والسلام من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم **قوله** فيتنوى  
امر يبع اي لفعله عليه الصلاة والسلام افضل الكسب يبيع مبرور وعمل  
الرجل يبره **قوله** ولا يتكلم على من لا يبيع ولا يحكم في حال الفجاء لا يجوز  
لانسان ان يخلص في السوق حتى يعلم احكام البيع والشراء فان علم  
ذلك حينئذ مبرور واجب عليه ولا يجوز ان يعصى في ايام البيع واحكامه

احكامه وان يورث الزم على البيع ونحوه وان يشاركه الا اذا لم يبيع  
منه **قوله** مجموع الاضراء اي يخلق على الاخراج والادخال بغير  
لاستيراد البع كالفرد للصبر والغيث في اصطلاح الفقهاء على لغة  
فريش لعده احتياجهما التي في بيته فيهم المراد **قوله** ورد ابر عمة في  
حاصل ما اشار اليه ابر عمة انه لا يلزم من كونه وجوده ووجوده معلوما  
ضرورة الكثرة تكرره علم حقيقته بالجنس والبطل **قوله** عفر معاوضة في  
عفر يسهل العفر على معاوضة او على تبرع او ذات او منبغة او مالية او غير  
مالية باخرع التبرع بقوله معاوضة وانظر التمسك بغير نظر اعتبار البرز في  
على حراية عمة **قوله** والغالب عمة اي الغالب عندهم في عهد الشرع استعمال  
الاخصر وهو ما زاد فيترا ميزاد على الامر ذو متباينة اي مغالبة كتحريج  
عبنة النوب احمر عوصيه غير ذهب وفضة ليخرج الصرد والمرحلة بقاء  
عوصيهما ذهب او فضة معين غير العين فيه ليخرج السلم لانه في الزمة  
واضافة غير للعموم اي معين فيه كل ما خالف العين والمراد بغير العين  
في السلم المسلم فيه والمراد بالعين المسكونة من ذهب او فضة **قوله** فيخرج  
الاربعة وهو عبنة النوب والصرد والمرحلة والسلم والحوالة ونحوها  
في اي من النجعة والفسمة والافالة والتولية والتقصير والسلم ونحو ذلك  
مما ادبجه في هذا الباب ومطابق انواعه بالفصول دون الابواب وليس  
المراد بما سألها البصول الستة المشار اليها بقوله اصول او غير اصول



لأن نفعه الفصول الستة عشر التي جمعها أو لا بقوله اليسوع خلا هذا الشارع  
 ومتنوعه حيث إذا خلا الصرف منها فاله يتجنا حمة الله ما يستجار بيعه  
 قوله بالسيس والتاء للعرى ويحتمل أن تكونا زائرا تيراي ما يجوز بيعه  
 والمراد أن لا يصلح جواز بيعهما ولا يفرع عنهما الاحتياج الباقية أو بعضها  
**أصول** هو ماله معتبة ويقال له العفا أنه يعفى بالقبول فيلزم على  
 فميس ربايع ومن الرور والعوائك ونحوها وعفا وهو العفا ويرى الخاتمة  
**قوله** وفرع قوله الوجوب كبيع الطعام لم اخصر اليه المشار به بقول المت  
 في الزكاة وترك مواسات وجبت ومطل كعفا أو شراب لظفره والحرمة كبيع  
 الغنم لم يعصره خمر أو النرب كمر افسم على انسان ان يبيع له سلعة لا ضرر عليه  
 في بيعها فينرب له ذلك لان ابرار النفس مما ليس فيه ضرورة من روى اليد  
 والكرافعة كبيع من روى الجلبة **قوله** واركانه خمسة تتكلم في ذلك  
 حيث قال وشرك عافيه تيسر لا يسكن فتردد ولا زومه تكليف وشرك العفود  
 عليه كجارة الكزبل وريت في **قوله** مجلة العفود عليه المأحة فيجوز  
 سرائر ما وان كان ما يخرج منها مجهول الغرر والصقة ان ذلك في مقابلة مع  
 البير عناء كذا يجوز اخذ في مقابلة اباحة صيرمة بركة ماء او واد  
 او نحوها قاله عن قول في السلم لا يكره وجه كتراب المرو وبيع  
 عن قول في وجاز سؤال البعض ليكف عن الزيادة انه يجوز لانه ان يقول  
 لا في كف عنه ولك دينار ويلزمه الرينار استمر اى **قوله** من هذا المعنى بيع الجلبة

يجوز شراء المأحة  
 بيع صير بركة ماء او واد  
 من قال كف عنه ولك دينار

الجلسة والجزاء العلم به العمل **قوله** فترتكلم يتجنا فعلى مسألة ما استرى  
 ملحا محرودا مجرد ثم شاع المستمر مع جيرانه فيها وذكر انه لا يترى تسمية  
 الحق الشاع وبيان فوزه ولا يصر البيع انه مجهول قوله تعلم بسادة ما  
 يقع كثير من بيع بعض العرنة نصيبه من الميراث من غير بيان فوزه ولا سيما  
 مع شاسخ العرائكات وهو ما يبيع من ضرب الحساب بانظره **والبيع والشركة**  
**قوله** فبصر الشركة اشار به الى ان المناجات يرفع له الحال وقوله ما اشع  
**قوله** وشركه احد المتبايعين كذا في بعض النسخ بالعصف على فوله كسرك  
 البايع وفي بعضها باسفاك العاصف يكون شقيقا اليه لم يضر كسر شركه  
**قوله** ونرا كان فيه اذا بات في اشار له **قوله** وفيه ان بات اكثر النمس  
 والقيمة ان اسلف المستر والبالع كسرا فيكون علم المشتري لا فطر النمس  
 والقيمة انه اسلف ليزداد بمعمل بنقيض فصره **قوله** في بيع  
 وشركه يتاخر المفصود اى يتاخر المفصود من البيع كذا في البيع عموما  
 او لا يبيع او لا يخرج من بلر او علم ان يتخذ عاا ونرا او يعل عنها او لا يبيع بها  
 البير لا يشجيز العتق الباء للمأحة والمستثمر مفرر والعصر نعى  
 عن كل بيع وشركه لا يباع مضمونا بشركه الشجيز يجوز وان كان منافقا المقصر  
 العفرا او يخل بالشركه وسلف عطف على فوله يتاخر المفصود وضح ان  
 حزم اى صحح البيع ان حزم وشركه السلف قبل العفوات فبشر شركه  
 شركه لا يبيع وشركه السلف غير ان الاول لا يعود بطلحة على احدهما

يجوز بيع الجلسة والجزاء  
 على ما به العمل  
 الحق الشاع لا يترى تسميته  
 في البيع



بل بضره على المستر بخلاف الخيل والاربع والجلبان لخل من ماله  
مترقش ونقص النمر وزيادة بخلاف الثناء وموت شركة السلف في البيع ولو  
ضمننا بالمنع فيها ليس بخصوص التناهي في النمر بل لما يسهل من ان يكون السلف  
يشجع على سلفه بنقص النمر او زيادته وذلك غير الا بالانفاق في بعضه وقوله  
او يخل بالنمر كبيع وسلف ان صوابه او يخل بالنمر ومعه ربح كبيع وسلف ليجوز  
مسألة الاجل وما معها انها تخر بالنمر وان لا يربح فيها بل فيها مصلحة لا  
من الشجع بالاجل والاخر اشجع بزيادة النمر او التوثيق ونزاهة الشرع  
يجوز ما قاله شيخنا والشركة ان كان حراما بطلان البيع **قول**  
والعبرنا - التمتة وعلو يوم بشركة عمومها اية شركة البائع ان يبا - التمتة  
بفتح الهاء الغرمة له على يوم له بترك ويسلمه للمستر باي ايام ممتة او ايوم  
له بترك لصحة البيع وبطلان الشركة تزداد كسرة زكاة ما لم يجب اية على  
البائع بالعقد صحيح والشركة باطل وتكون الزكاة على المستر بخلاف سبب  
الوجوب - منته وان اعمره اية عمرة التناك او عمرة السنة اذا اعتبرت  
او عمل السلطان الناس عليها الاعمة السلام ان التبرم العيب الغير المعلوم  
اشجع للاه الزينو واما الاستحقاق فاشجع فيه البراءة وله القيام به  
واما اذعة بالبيع صحيح وشركة ترك المواذعة باطل وتعلم بينهما انها  
حواله واجابة شركة اسفاحها الغوا ايضا اوله لم يات بالنمر لكن اذ ابيع  
اي باع بثمر مؤجل وقال ان لم تات بالنمر لكن اذ ابيع **قوله** ذهب ابن ابي ليلى

ليلى الرجعة البيع وبطلان الشركة بخلاف شركة كسرة بركة اخرجه اهل  
الصحيح وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر عاتكة بركة بركة وعنفها  
وفراستة اطلبها الواو لهم فقال عليه الصلاة والسلام انما الواو امر اعتنى  
**ومع بيع مع شركة ومع شركة قوله** جزم سنو نظمها بعضهم  
بقوله على ما يوجب بعض النسخ  
عفود منعنا مع البيع ستة ونجمها في الضمة جزم سنو  
يجعل ورم والمساكات شركة نكاح فراض مع هذا محقق  
واجتماع البيع مع الشركة كبيع في نوبك واستر مع حانوثه ومع  
الصر وكسرة نوب ودينارين بائنه روم مع جعل كسرة في هذا الشوب  
واشع بعيل لا يبرنا **قوله** فيل سيات لخم ان يار خرموزان يبيع  
للعامل الفليب في المزامة عن قوله ويبيعه منه خرم مطلقا مجموع يبيع  
والشركة **اجيب** عنه بل الفليب المذكور موهو بفهم الامر الى المستر  
فيه لا ينقطع عنه ولا يرايله في الظاهر في الجواب انه هناك ذهب على قول السبب  
**قوله** وكرزك يرم جمع انيت منها نظمها مياره بقوله  
عفود منعنا انيس منها بعفوة لكون معانيها معانتي  
يجعل ورم والمساكات شركة نكاح فراض فربيع محقق  
**قوله** ان الصرم حكمه التناجزة اية واذا اجتمع مع البيع فيستحل يستحق  
المبيع ما يعلم ما ينوبه لا بعرجين فيعرف الى التناجزة الصرم **قوله**





والجعل عدم اللزوم، أي والبيع فيه اللزوم، وأيضا لا يكون، والجعل أجل  
 بخلاف البيع **قوله** والشئان المشاع، أي والبيع على المشاعة وأيضا  
 مقرر لا يدخل بالمرأة التي سنة لموجبه مرصع ونحوه، ولا يجوز تأخير الفبر  
 في البيع المعين الحاضر **قوله** بخلاف البيع في الجميع، أي ليس حكمه المنجز،  
 وهو على اللزوم والمشاعة وعدم الجمل وزوال التصرف **واسم الجواز** مافر  
 أنه لما جاز حل عقر على انعاده جاز مجتمعا بالعقد استعمل على أمره كل  
 منهما جاز على انعاده **قوله** والبيع والصرف مشع خلافا لسبب، أي  
 يقتضي كلاهما أن كلاهما سبب في البيع والصرف مفعول وكلام ضم  
 يفتن في الجميع وهو نقل الخطاب عن الشيخ والزعم أن المرونة أن الخاء  
 في البيع والمسافات غير منصور أنظر الهمزة، كما جاز اسبب اجتماعها  
 مع البيع كذلك جاز اجتماع الصرف والشركة إذا كان في نفسها وأما أن كان  
 خارجا عن ذاتها يمنع كما نقله عن الشركة باب الشركة من قول وان يترك  
 العير إذا اعتزل أو **بغير صفته** **مقصود** **قوله** كالزيت الشجر على المشهور،  
 مقابلته رواية ابن وهب بالجواز في ذكر العلي في أو آخر السور أن العمل على  
 جواز بيع الزيت الشجر من يطلع به الفتاة أو يستصحب به أو يعمل منه الطابور  
 وذلك كله إذا كان المستر من يبيع به ولا يغشوقه في العليات فالقول الغسل  
 بالطابور **قوله** ويجب البياض أن كان، عن خلاء ما نقله عن الشركة  
 من أنه يجب البياض مطلقا **وزعموا** **الزبل** للضرورة كقوله يغير أن الزمنا

السور - المشجر بجمع  
 يبيع مع البياض

خصوا فيه الزبل، وهو العزرة، وصرح به ابن كمال في قوله في المعيار وهو  
 الزم من العمل عن نابعه **قوله** والمتاع في زبل الرواب، العزرة، أي  
 العزرة، سراه من البايع بعينه أن ظهور الضرورة في جانب المشتري  
 ظهور على البايع **الخطأ** أن الزبل فيه ثلاثة أفعال فاسد ابن القاسم  
 على العزرة في المنع عن مالك وعليه في خليل في قوله لا زبل **قوله**  
 ابن القاسم يجوز، **قوله** اسبب أن المستر من البايع **قوله**  
 على مضمون لا أكثر، أي من أن الشركة على التحريم **قوله** على مضمون  
 أي من أن الشركة على بايها **قوله** وعليه في سملها، أي على القول بالعرف  
 في الضرورة وعدمها يشمل الزبل العزرة لأنه يخص فيه للضرورة كما أن  
 العزرة يجوز للضرورة ببيعها عن اسبب **قوله** وختم البغ، وهو مصور  
 ختم البغ خيا من باب رص وهو كالنقود لآسان ولأسم الختم والختم  
 وزان حقا وحله الجمع اختفاء **قوله** لا يستأذنه العا لمرع البكر  
 لظن حاصر روث وجاب **قوله** للعيسر مع كل في خلف سور البغ  
 ختم له مع ميل في ظاهر، الوينم جال للزبا، ثم للبكر  
 عزرة ورجيع وكذا سلم **قوله** وعوضوا البعض من بعض كذا **قوله**  
**ب** **قوله** **البيع** **الاصول** **بأخر** **الأماء** **والأجال** **قوله**  
 بخلاف المتاع وبعض الحيوان، أي كبيع صغير كبير من جنسه إلى أجل  
 يصير فيه الصغير كبير أو يلزم فيه الكبير صغير **قوله** أن تعذر السكة

أن تعذر السكة



انظر شرح شيخنا فخرنا علم على مسألة قول خ وان بطلت فلو لم يملك  
او عرفت فالقيمة قوله وان اختلفت فضاء من الغالب فيكون البرزخ بما  
اذا اختلفت اختلافا كبيرا قوله ولا جسر البيع اي للجمل في وجهه  
بمنه او لم قوله لو وقع العقر في زمن يتسامع الناس فيه استعاره  
الناس كانوا يفيضون النافض على وجه التسامع والمعوم واما ما يفيض  
اعلم وجه المعوم بل الكون يروج عندهم بالحكم انه من تعدد السكك قوله  
الاجساد اعلم محل كونه يعلم على نوع العلم مالم يتحقق انها ليست  
من دراهمه ولا حلف على الفضع قوله ولا علمها من دراهمه فخر الزيادة  
زادها اربع من قوله الاجال العلوم في ايضا او كان الموكل  
مواثم كقول خ في الاجارة وبيع دار لتفرض بعرا او النمر كسبها  
بعسرة الحشر مثلا ليس عرمة مجهول الاجل باسرو مع وجهه بالتخص  
واضح وبالعمد تام قوله فيما ويجوز بيع سلعة الضمير على البروثة  
قوله انظر الخطا في اي او ايا يسوع الاجال قوله بركة كونه كالماتين  
اي مع قيام الاحتكام وحضور الرب والمريين قوله المعتمد الثاني  
في النجدة التي ياتى العبر وسوق نحو في دعاء العياران في الفضاء والعمل  
قوله في البرزخ المازر وعليه اقتصر ابراهيم في اول كيفية من يسوع  
في يجب ان يغير من القول بغيره في قوله ان يكون الرب كائنا بشهاد  
المريين فان كان بغير كتاب اصلا او بكتاب شمرت يثبت بالبرائة على جهة

مجهول الاجل فاسر  
اه قام بعمدة كونه  
بفعل الغريم فضيكت

جهة الاتباع لا باسناد المريين ايا ما جاء القول للمريين ولو لم يكل  
العام والعامير وانظر شرح المتن عن قوله في الاقرار او بغيره من على  
الارجح السكك ان لا يكون رب الرب معلوم ما بالحق على فبضديونه اذا  
حلت كما هو عادة كثير من التجار ولا بالقول لمري الفضاء الثالث  
ان لا يكون وقع يريه والمريين خصومة ولا بالقول للمريين ايضا  
ممر له تصرف في المال قوله ان الشرع غير خاص ببيع الماصول لان  
استراحت الشرع عام فيما يورث غير ما جاء بفعل الوهم في تصرفه مجبوره  
بله موروثة بعرضه في الغلة العاطلة فيما يورث تصرفه وورثه المشتري  
ان لم يعلم بحجره فان علم رذ الغلة ويرد الارض ولو ثبتت وله قيمة  
بناء على غيره مقلوعا انه كالمغاصب واما المشتري من غير المير في الغلة  
مكلفا علم او لم يعلم ان يبعه بالحل قسم على الرد للمجور بعرضه  
اذا ورد الثمر فيما له غنم عنه واما الوهم فيما اغنم له عند بيعه لو  
بيع الى الحاكم لكان يفعل به فانه ينفذ بيعه وافياع له فانه لا استغناء  
ونقله من الشرع اختلافا المتبايعين وهو جار على القاعدة التي ذكرها البرزخ  
وغيره وهو ان كل من فعل مع الوهم الى الحاكم لم يفعل غير ما فعله ماض  
ونقلها المؤله عن قول المتن في الخلع وجزا من المير في الجيرة وجزا من المير  
قوله المير بالمر ما يري السماء فان قيل ما معنى قول ابراهيم  
بالقلب منك هو فقلت هو على جزا اذ ان التشبيه اي بارخ

م  
ان غلبه الوهم في تصرفه مجبوره  
فتكون للمجور رد ان حرمه  
فيما له غنم عنه

م  
كل من فعل مع الوهم الى الحاكم  
لم يفعل غير ما فعله ماض



كبراغ ما يبر السماء والارض ومثله الماية واجبر نعمه هو قول مفرار من  
 الهواء اشار به الى ان الهواء لا يباع وانما يباع مفرار منه كعشرة ادرع  
 مثا بشره وصعد المراهض والقناة والميزان - ومصبه قوله من مواء  
 موق مواء اشار به الى ان كلامه قد كادى صورته قوله انية طاب  
 الاعلى قال في صحيح وورث سفي لا سفل بالارواح على من استتره عليه  
 ولا جعله البايع على الاصح قوله وبلك طاب الاعلى ما عوفه في قان  
 في النا استتره مفرار معينا من الهواء فكيف يملك ما عوفه  
 احيي عنه با البايع كانه دخل على انه ملك المستتر ما اشترا  
 وما عوفه وانك جازله بغيره كذلك يملك بائنها على المعتمس  
 ثم اذا تعذر بناءه لا سفل فضر عليه او على وارثه او المستتر منه با عافته  
 انه مضمون كما قال خ ومواء موق مواء قول موفه وهو مضمون  
 وما على الجراء والتفسير يباع موصول وانما فيسخ العفر للخر بانضمام المعلوم  
 الى المجهول اذ بانضمامه اليه يصير المعلوم جملا لم يتر قوله قال المبح

له والجمهور فيه تلميح بالاعتراض على الناقض بما في المفردات من الاتفاقي به ان الناقض تابع  
 قوله والعوز كالكيل اي بما يجوز بيع على الجراء والعوز كقوله لير على ان في نسخة ذلك المبح  
 يوزن ما يخرج من زيرها  
 واما من زرع او من شجر قوله لقوله طو له عليه وسلم من باع نخلا فواكه في زرع العراج ما  
 بضم الهمزة وتفسير النوحرة واد في تهجيف النوحرة قال الفسطيني هو منه في التهجير  
 رخصه انما لم  
 معطلة انما لم  
 انما لم  
 حفر انما لم  
 انما لم  
 انما لم  
 انما لم  
 انما لم  
 انما لم  
 انما لم  
 انما لم

انخر اذا كان الزير فداخه بالخضر  
 على وزنه مخر اذا بيع مع اللبث او  
 وهو الناقض ان كانا على اطله

وهو الاكثر قوله بعنصر ما يور كراوى منه قوله تعلو خلقه مر ما دافى  
 البايع الا بشره المستر وكذا النثر المستغر للبايع لما ان يستتر به البتاع وكذا  
 مال العبر وخلقته الفصيل لما ان يستتر بهما ايضا قوله ووع بان اشر  
 البعض حاصل المسألة انه اذا كان الما يور فرر التلك جرو كان تابعا  
 لاكثر ويكون الجميع للبتاع وان كان الما يور اكثر كان للبايع الا بشره  
 البتاع وان تساويا نظرت بان كان الما يور على حدة كان للبايع وما لم  
 يور للبتاع وان كان مختلفا قفيل للبايع وقيل للبتاع وكان للمسا  
 للعتيمة والموازنة ان البيع يجوز ان يور البايع ان يسلم الجميع  
 للبتاع قال ابن العطار او يور البتاع ان يترك ذلك للبايع فيصح به  
 البيع المتبكه وبهذا القضاء قوله لاخر البتاع قوله باحتمال  
 اي ثراة بالقلب البير حاصله انه رد على بعض الشرايع تفسير القلب في كلام  
 حكم بالير بخالفته المنصور وان كان القلب اي الحق لا يتوهم عدم  
 دخوله في الارض لانه صفة لها كما لا يتوهم دخول الاصطاح في الارض فاتباع  
 النصارى في قوله نصه نظر بان مسألة البير منصور عليها قال خ  
 وشاوتنما اي تناول بيع الارض ما يبيع من بناء وغيره وير وعير لما ان  
 يستثنيه البايع وعليه بالصواب ان يحمل كلامه على البير واما القلب  
 بعنصر الحق فيا يتوهم عدم دخوله والكل منصور عليه والماء ان طوى  
 من المجهول على ما يحمله المتعارفان معا كما اشار له من الشكر قوله من

رخصه انما لم  
 معطلة انما لم  
 انما لم  
 حفر انما لم  
 انما لم  
 انما لم  
 انما لم  
 انما لم  
 انما لم  
 انما لم



المربة وغيره ما في مربة كغنية بآلة بالانزله وشرا بقاء البيع في التمر  
 اياه كان البيع لاجل كما اشار له الشرقة لاجل في كالمهم محمول على ما  
 يتغير البيع اليه غالبا وذلك يقتل باعنا البيع ولو قال ضم  
 وشرا بقاء البيع من مربي لاجل يعصب فيه ما منع  
 واما اذا كان على البائع ان يجسر سلعة الى ان يفيض منها ولو لم  
 يستر ذلك **خ** وبه المستر للشارع ما شره احد مع مؤكرا فان لم يبيع  
 ضمنه البائع ضما الى **خ** وضم العقر المحبوس للتمير في حال  
 وحيث في الراء ان يستمر ستمينها قوله ومما سته افواله قال  
 في صحيح الخاوي في حال بقاء كاث المرة لا تتغير فيه انما لاجازة ونحوه  
 في في المرونة بالتخدير بالسنة في ضم وخ غير معتد **مستدر** او  
 قوله مطلقا اي في ما يبر العقرين او يغير برليل قوله كالمهم المحبوس  
 مما في في قول **خ** وضم يبيع ثم ونحوه براء صا حه ان لم يستر فاذا استل  
 في التامة كلف جوز ولو في فشره وكفم في سنبله لم يبيع بعه من ابا العن  
 رفته وبيع بعه كيا كالمهم في قول **خ** وحصة في سنبل وتيرا بخيل  
 وفيله مع اصله او الحق به اياه او الحق الثمر والزرع با حله وبيع ملك  
 قوله غاب عن البلور الصواب التعميم لان الغالب في مجلس العقر يجوز بعه  
 بالصحة على ما سهر الزمان كما يات له قوله باختلاف فيه لا غرض اياه  
 يقال المراد التبع في بلور كذا موضع كذا وحدها كذا وصفتها كذا ويصف جميع

القد يرد

جميع يوزنها وعرض ذلك وحوله قوله بحيث لا يتغير البيع بعرضه فان  
 شازعا في التغير عن الرتبة بالقول للبائع قوله ومعلوم غاب عن البلور  
 عن اليسر بمعلوم بان ما يشمله المنصوص ان كهم لم يغير الغائب بكونه  
 عن البلور بل ظاهره كان غايها عن البلور او عن مجلس العقر ولو شاء بالبلور ولم  
 يكره امضاره مشقة يجوز البيع وبه العمل اليوم وفي الغرض قوله والساج  
 المروي قال في الفاموس الساج كسر والصلابة الاخضر او الاسود قوله  
 وان لا تكرر رتبته بالمشقة من الشركة امترضة العطار بان الرتبة النقلة غير  
 حاضر مجلس العقر يجوز بعه على الصفة وان لم يكره امضاره مشقة ومما سته  
 قوله في البيع الغائب على اللزوم في اية رتبة سابقة او بوجه غير البائع  
 واما بوجه البائع فلا يجوز النقص فيه ولو تضمنوا قوله ولم يغير اياه انه مامون  
 لا يسرع اليه التغير بخلاف غير فلا يجوز الا ما يورثه فيه تغيره غالبا قوله  
 قال صفي اعتمر في صحيح من امترضة الرتبة بقاء الصواب ما في صحيح انظره **مستدر**  
**ضم للجوز قوله** **مستدر** لعطاره واما غير العطار فضا منه من البائع حتى  
 يفيضه المستر وانما ان ذلك **خ** وضمنه المستر بالعقر وعمر محصنة لقوله  
**خ** ولا الغائب بما يقصر ثم قال وضمنه ببيع اياه غير العطار ببيع بشره  
 النفران او لا جنس جاز من الشراء اياه جاز الشراء الواقع منه لغيره في حال  
 كونه ملتزم العمرة ومن على ما يات اذ ان في الشراء على بابه وان جعل بضم البيع  
 من عنى الى اياه ولا جنس يجوز البيع له فهو مستر على كل حال ولا احتيا

ط  
 من مضمون باعتبار المتعلق وهو المحرر  
 وان فلا يشمله فنفسه واضح اذ ان في  
 على خلافه وهو العطار  
 والفراد مختلف القربى في قوله وفيه  
 نسخة وتعني الممرح المسكون











**قوله في تعريفه في الفقه**

**فصل في تعريفه** وهو ما خلط غير متساو بصفة او كعتين  
 الصنعة او ليقتصر المماثلة ثم لا يصح في الصنعة انه باليس كما في فكر  
 ووجهه ان الصاد والجميع لا يجتمعان في كلمة عربية واقتصر الجوهر على قول  
 ابن السكيت بالصاد ويقال باليس فصوره انه لو لم يوزن على الارض  
 اي ولو لم يوزن النفران المتماثلان الثاني في كعتين اشار بلور في قول  
 القاسم بعزم موازن المخلطة لا بعزم مع كل وزن نفره لكان يؤخذ الجميع  
 السخوف من اجل بعزم من التعليل ان محل الخلط في السخوف في المصوغ  
 ومحله ميك في التعامل بالعدالة هو الذي يمنع فيه الخراف **قوله**  
**خ** وجازت بمادلة الفيل المعروف دون سبعة باوزن منها بمرسرس  
 فزاد مع خراف استثناء من قوله سابقا وخرج في نفرو صعام اي وحي  
 جازية في الفيل والخير اذا جاء التعامل بالعدالة لم يكن احرا العوضي  
 اوزن في مشع في اليسير وموسسة جرون فيجوز باوزن اذا قل الفضل  
 كسر سرائه تصح به النفوس غالباً ولا جود انقرا واجود سكة مشع  
 اي يشع ابرال لا جود جوهرية حالة كونه انقرونا باردة من جوهرية  
 كاملا قزنا او لا جود سكة ناقصة الوزن بده السكة كاملة وزنا البروان  
 البظلم الجانيي والمراد بجودة السكة رواجها والتعامل بها ودانها  
 ضرورة ذلك ولا جاز اي وان لم يكن لا جود جوهرية او سكة انقرونا تساويا

انقرونا حال ايه حال كونه انقرونا

جائز

4

- اجود جوهرية مساو
- اجود جوهرية اوزن
- اجود سكة مساو
- اجود سكة اوزن

بساو يا اوزن جاز لتخلف البظلم من جانب واحد وتحت اربع صور  
**قوله** ومن كسرها ان تكون بلغة البادلة اي ليكون في ذلك اشعار بفقر  
 المعروف واما المخلطة فلا تستمر فيها صيغة لحصول السير من الصرف  
 فيما هو الوزن بخلاف البادلة **قوله** وواحد باو اخر فيوزن من قول  
 باوزن منها اذا يوزن الموزن من غير الا اذا وقع واحد بعزم واحد  
**قوله** وعلى وجه المعروف بعزم من قول **خ** ولا جود انقرونا انشاء  
 لرواه البظلم الجانيي فلم يبق مع **قوله** وعلى هذا العزم كسح  
 كسرونا الفطاري اشار له في العمليات بقوله  
 والرد في الريال اقتصر الفطار به ولاكن ساعته الانظار

الوان قال

وحك في الريان ما يغتفر من ذائع الريال اذا اضم  
**قوله** ومقتضى الترتيب مخالفة ووجه مخالفتها للمشهور ان فيها دوران  
 البظلم الجانيي وفرد ذكرها الخطا والمعيان **قوله** في سكة مساو  
**قوله** ان كان يخرج منه شيء اي ان كان لا يخرج منه شيء كما عبره  
 بما فيه من الخلية انه كالحج ومنها **قوله** مما جاز اخذها فان كانت محرمة  
 فلا يجوز بيع ما هو فيه لا يحسن ما حل به ولا يغيره بل بالعوض الا ان تقل  
 عزمه دينار كما اجتماع البيع والصرف **قوله** بنفراي بمجلد الصواب  
 اسفاً امر والباء التجارية **قوله** وعلى القيمة او الوزن نقر البقح

الفطار من التعدي به



اية وعل يعتبر تلك بالنظر الى كون قيمتها تلك قيمة المحل بعلية  
 وهو المعتمد او ينظر الى كون وزنها تلك القيمة فقال في صحيح فاذ كان  
 وزن العلية عشرين وقيمة النظر اربعين والعلية لصياقتها تساوي كائين  
 جاز على الوزن اعلى القيمة **فصل** في جاز محلي وان كان يخرج منه عيب ان  
 سيح باحر النقرين اية جاز بيعه اه فاه محبا او سيعا بل وان كان ثوبا  
 ففوله باحر يشازع فيه بيع الضرر محلي **فصل** في الكائن ان متعلق بيع هو  
 فوله بغير صنعة والادنى المكون به بولمين باحر يا اعتبار تعلقه ببيع  
 بغيره وفيه تعلق سيما والبيع مقرر وانما يدل عليه فوله بغير صنعة  
 فانه بعضهم بغير صنعة مطلقا اية كاش العلية تابعة او متبوعة  
 برب صنفه ان كاش تلك اية من المجموع **فصل** في ما لا يحل بيعه  
**فصل** في وان محلي بولمين باحرها اية لم يجر بيعه باحرها  
 واحرهما ان تبعادات المحل با يكون لكلا يجوز بطل واحر منهما  
 مع تفرق الشراء الثلاثة وعل يجوز باقلهما وهو قول الشيخ وقال ابن  
 عبيب يجوز باقلهما واكثرهما حيث تبعوا الجوز وعل يجوز البيع بهما  
 فانظر في ذلك والى تفضيله فواعد المذهب المنع والله تعالى اعلم  
**فصل** في بيع الحمار والحمير **فصل** في بيع الدابة  
 قوله ومن تفسيره الذي تفرق تفسيره اية ان سمع بخر **فصل** في بيع الزرع  
 وهو المحل والعلية الذي يفرق التخل كما حركه واحركه **فصل** في بيع المحل والعلية

والبيع بالحق والحق  
 او التفسير للشيخ

الخلاوة الزرع بعضه اية وهو الزرع مع ظهور الخلاوة في البيع  
 وهو الخلاوة في غيره كالمساش والعنب **قوله** ويزرع بعضه  
 فخر اخر بالثمار كما يباع زرع يزرع صلاح بعضه **فصل** في جاز  
 اية كما يباع بلح يزرع صلاح مساش **قوله** ان لم يترك اية واما بالثورة  
 فالتك في صحة بيع جنسها وتك في نفسها **فصل** في مضر باليسر  
 الزرع المختص انه يضر بالفيض وفيض جراد **فصل** في مضر بغير  
 اية قبل يسه بفيضه **فصل** في الشرع للفقهاء **قوله**  
 وان يتركه كالتك اشار له **فصل** في قوله وصر بغيره قبل الطاع مع امله  
 او الحق به او على فكه ان نفع واضطر له ولم يتم اعليه اعلى التبعة  
 او الاكلان **فصل** في قوله ان نفع اية كالحصر والبول الاخر فان بيع  
 بهمواضعة مال **فصل** في قوله واضطر له اهم من ان يكون المظن المتبايع  
 او احدهما والاحتمال من البعاد **فصل** في المراء بالاضطرار الحاجة بالبورع الحر  
 الذي يتبع معه الاختيار **فصل** في قوله ولم يتم اعليه اية لم يتبع عليه حقيقة  
 او في نفس الامر فانه اعليه اكثر اقل البلي بالعدل او اعتاده قبل  
 المزكور منع **قوله** وتفرق انه يجوز بيع الثمرة اية في قولكم  
 ومنه الاصل شر او الثمر قبل الطاع جاز فيما استمر  
 واسرار الشر الزرع المضموع للمستمر **فصل** في كلامكم وتعلقه الفصل  
 الخلقة بالكسر لما يخلف من الزرع بعرجه وكل له خلف شيئا وهو



خلقة **ق** لا معيوم للفصيل بل كل ما يخرج ويختلف كالقضب ايه ما يقضب  
 ويقطع مرة بعد مرة والفرك ايه العتب الذي تاكله الرواب **قوله**  
 باربعة شرويه كلما من كورة في المرونة لا التاء وانما امشع استراح  
 ترك لا ط الواء يجب لما يلزم عليه مريع الحب قبل وجوده  
**قوله** لا يجوز في التاء **قوله** ايه لا يجوز في بيع التمار التي تضعم يكون الاجل  
**خ** والمستمر يكون كياسمين ومفتاة ايه يفضي للمستمر بالبصير كلما  
 في غير الياسمين مما يختلف ولا يتميز بعضه من بعض **قوله** داخر ولوم يستمرهما  
 ثم قال ولا يجوز بكسر ايه لا يجوز شره ذلك مؤجلا بكسر فاء تميزت  
 بصوته كالقضب والفرك كما ترخل خلقة لا بشره **قوله** كالموز والفرك  
 الموز استجار تكون فيهما عنافير ويكون في العنقود ثمار فر فر في المزار  
 ولونه اخضر فاذا احلج دخلته صفة وانقلب له صمم كحبيب يفر من صمم  
 سموم وعسل ملشوك وهو بارض مصر كثير او بسبته **قوله** الفرك بضم الفاء  
 وسكون الراء العتب الذي تاكله الرواب **قوله** كالبزجيه من ضرب الاجل  
 ضاهيه ولوم كسر الاجل كسبي وصوفول المترو ووجبت ضرب الاجل استمر  
 لا استمر ارضعاه كقول العاص **قوله** لا ارضع الا اذا جعل **قوله**  
 لا مصول الا شعاع به صبر وصاح به هو كفول **خ** والبقول بالاعمالها  
**قوله** يحتمل ان يكون اراد ذلك وزيادة استفال ورفه وعزم البعاد  
 في قلعه كما عن الباج **قوله** جازي **قوله** بادان **قوله** يشتر **قوله** قيد اذا

اذا عاش النمره انراعا واستنصر من نوع منها اكثر من تلك **قوله** انك  
 الجميع باغل ما يختلف فيه قول مالك واختر القاسم واسمى بالمنع  
 نقله الزفاعة **قوله** لا يجوز في النحر **قوله** يجوز في النحر مادونه **خ**  
 لا البايح يستنصر خمس من جنانه ايه يجوز لا انه لا معيوم للخسير  
 في كلامه بل المراد على كونه نمره ما يختاره ثلثا جرد كما في المتيقنة وغيرها  
**قوله** في سائر النحر **قوله** وكذا لا يجوز اخذ اللحم من  
 الحيوان كثير اما يقع اليوم يرفع الرجل اخر من البادية ميوانا وياخذ  
 في مقابلته لحما او العكس **قوله** فراجس المازي يجوز ذلك لم اصحته الحاجة  
 اليه لكونه لم يجر ما ياخذ نقله البرز **قوله** ولا اخذ صغار عن ارض  
 لانها يتماهى على بيع الشئ بما يخرج منه وهو من ابنة **قوله** ولا اخذ  
 الثياب عن ثمر الغزل **قوله** وكذا اخذ الررام عن الرقاب التي تسمى الثوب وعكسه  
**قوله** في الحاجة **قوله** ذلك من الجوع وهو لا يستطال  
 والهلاك وهو ما قال ابن عرفة ما تلف من معجوز عن دفعه عادة فزاد من  
 ثم او نيك بعد ريعه **قوله** لا ما يستطال **قوله** لا ما يستطال **قوله** اذا احلج  
 النمره وانلف ثلثها جاكتم كالرياح المرسله والثلج والخبير والبار والنازل بعضهم  
 جواريج اشجار التمار كثيره وعمرها ست وعشر وما كذا  
 مفتحة والثلج ثمر غيب ويردها وعمرها سبع والجداد وما زدها  
 ودوده وخبير غاصب ثم سارق وغرق وجسر والخبير نازله







فيجعل علم العلم انه انما يترا ما يعلم فانه ابر العطار ونقله وروحه مما يات به  
 ثبت علم الباري بغير العيب او اعتراف به مع كماله و السلامة كماله ان يكون  
 على البراهة جله القيام بالعيب **قوله** والاجر من ارجع عليه غير ك ان غير  
 العجز عن فهمه وهو قول في كسبه بعمدة ما استراه براهة قوله وفيه لا يستر  
 هو الاجم اذ لم يستره اجمع البراهة الاصول المكشوفة وجرى العمل بغير الشراعه  
 ولو كان يستره فيه ان لا يستره بالعمدة لشيء عليه **والعيب ما تعلق به**  
 يقال ثلثه بفتح السين المجتهد والاع الشرة وقض اليك خطا وفيل او لغته  
 ردية قال ونظم البصير وثلثه بفتح السين وثلثه بفتح السين وثلثه بفتح السين  
**قوله** والفصح اي البربر او الجليل ولوا فله **قوله** والهزم انظر قوله المنز  
 ونسب ما جفده او ما تعلق **قوله** بالسكر كما يفة العجز منه قوله  
 تعلو من الجنة والناس و فريستعمل مصرا او لم يتفكر واما بطا حكمة مرتبة ومادة  
 العجز جميع تطاريفها نزل على السرا كما قال الراغب يقال منه الله واجنه وجن  
 عليه ستره ايضا والعجز ستره من الناس والجنة سترها الارض والارض سترها  
 وغير ذلك مما يظم من استغناء المادة **قوله** والجناس اسم جمع للجبر وفيل انه ابو  
 الجبر كمال وادع ابو البشر خاله الحسن لقوله تعلو والجناس خلفه من قبل من نار  
 السموم ومنه هو البصر او غيره **قوله** والله تعلو اعلم **قوله** **قوله** **قوله**  
 طاهر كابر لمع ان غير ق البصر بالعيوب له الرد بالعيب الظاهر والنجي  
 مع ان العيب الظاهر فسمان فسم لا ينجي على كل من قلب المبيع كان ذا بصر ام لا

انكر قوله في اربا العادة السامة منه  
 شعور

ام انفسه البربر او الجليل ولا فساد وفسم يغير عن التقلب على من يتامل  
 المحول والعقل **قوله** العيب الظاهر يعلق عن فهم علم الفهم معا بالفهم الاول  
 لا ربه للظاهر وضاع العار **قوله** الثاني يثبت به الرد على ما ابر عن فقه معتزلا  
 على ابر عن الكلام وقال ابراهيم زيني يلزم والرد به وعليه جبري قوله يخفى  
 رحمه الله **قوله** وسياة لمر الش نفاة نواز ابر الخاوان ابو  
 اي زيني يقول ارد ان شهر المستفي انه قلب وروحهم وروحهم ينجي مثله  
 عن التقلب وان لم يسمه انه قلب وروحهم وروحهم ينجي عن التقلب ومما  
 ينجي قوله عبر المكشوف **قوله** واليه اشار بقوله والحلم اي اشارهم القول  
 ابر القاسم وتفسير ابر المواز له مفسر قولهم والحلم يلزم من قول ابر القاسم وقوله  
 الامع تزيير هو تفسير ابر المواز **قوله** الحاصل ان الجاسل يد بالقاسم واحمر الخبي  
 واما العار فله انفا فاء القاسم وروى بالنجي كلام **قوله** **قوله** **قوله**  
 عن تفسير ابر المواز لقول ابر القاسم ان العار مريد بالنجي بعينه وهو منقول على  
 ان يبي القصة انما تنوجه على اعل التهم وقال ابراهيم زيني بطله مطلقا وهو  
 المواز للمشهور المعمول به من انها تنوجه مطلقا **قوله** ثم لا يرد عيب الجبر  
 كونه في نقل سبيل محذور بلقاسم في شرح العلويات عا ابراهيم زيني ان عيب الرقي  
 لا يثبت بعرضه اشهر من يوم السرا واما قوله **قوله** **قوله** **قوله**  
 في نفي العيب او فومه اي في نفي العيب الخبي كالنوا و نفي فومه باي يبي  
 في الاول فيتمسكه بالاطر وهو سامة المبيع من العيب الا لضعف معمله كما فومه



في قوله وجعل في مائة وقت ينكر ان ثبت عن البايع ولا علم له ان ثبت عن  
غيره ويحتمل الثانية وسواء حيث لا يثبت في العيب الفرع كانه على البايع اذا تم  
الاستحالة عادة للمستحق اي بسماحة عادة بفرضه المستحق فيكون القول له  
باليقين **ومعنى** سادة العادة ان يستدل بها على المعرفة على الفرع والعروض  
وحكم من يقطع بصرفه اي من لم يقطع بصرفه من بايع او مشتريه ان ثبت  
فرعه بالقول للمستحق يمينه او ثبت حروقه او ثبت للبائع يمينه وفيل  
للتعذر غير محمول وان مشتريه هو قولكم كانه ويثبت العيوب على المعرفة  
ولم يعلق مستتر ادعيت رفته للعيب عن البايع فيرد من غير حكم وعرضا  
مبني على ان يمين التهمة لا تنوبه والعمل به توجيهه على ان يحل له وان لم  
يرفع اراءه اياه لا يرفع اراءه اي بانه حفي عليه الدعوى انه اراه له  
فما او غيره ومثل ذلك اذا جاء العيب ظاهر لا يخفى عن التقلب ويخفى اشد  
على نفسه انه قلب ورخي يحلف في الثلاثة ويرد ماله الزفان وهو مخالف لما قاله  
ابراهيم زيني كما تقدم **واللغوي** لا يرفع غير اي دعوى البايع ان يخبر اول  
يجه اخبره برضى المستحق بالعيب حين اخلاعه عليه فيحلف كما في المرونة وهو  
المعتمد وقال ابراهيم زيني يحلف البايع قبل المشتري ان يخبر اياه بالخبر فراه  
ثم يحلف انه حارض ويرد ماله الزفان رحمه الله بهذا الشرع فثبت  
حار الاولون والاخرون فيه قوله ما مشع من دفع الى قوله ان كان ظاهره اي واما  
ان كان خفيما فيه محمول فيقول انظر الامية **وحيث لا يثبت في العيب الفرع**

ك  
يخرج البايع ويشترى المبيع ويبيع البايع ويشتري  
الخلاء ويشترى المبيع فانه كذا

محل

محل من اجماله لم ترفع العادة بصرفه البايع بان شئت ولا بالقول دون يمين  
وهذا المتن وحكم من لم يقطع بصرفه قوله وفيه في التسمية هو المكمل  
**قوله فلت** قوله وما يعم به مخالف لما تقتضيه الفواعل من ان يمين  
تكون على غير تقييد بغير الرجوع وحكمه على ان ما يعم به ليس بغير تقييد بغير  
المشتري انه قد **اجيب** بانه مقتضى تقييده قاله غير **ومعنى** على  
خ ويبينه بعبته وفي التسمية واقبضته وما يعم به بقاء الطاعة على العلم  
في الخفي **وقوله** لا يرفع البايع من اجماله ان يثبت على المختص **ليس** بغير تقييد  
وانما لم تذكر مواضعة في الصغيرة لانه من حمله على حالات او وضاعف في جميعها  
او لا قوله وانما المواضعة في العلم المطيعة ولو ادعى من العيب ولو كان  
البايع لا يثبت منه العيب كالعيب والتميز والعيب وهو واجبة على الله  
سواء استرحت او جبره عدا او تركه عزمها او جبره عدا بعزمها بانها لا يفرق  
على تركه العزم ولا على تركه العزم انظر حشر **قوله** في مواضعة في متروكة  
وحامله معتزلة وزانية فاشبهت في المتروكة لخرول المشتري على الزوج من سبل  
عليها وفي الحامل لعلم المشتري ان الرحم مكفول بالولادة في المعتزلة في العدة في  
في المواضعة وفي الزانية ان الاستبراء يغني عنها **ومعنى** لا يرفع البايع  
خ ومسوا نفع بتركه لا يرفع عدا الا حوايه ومسر بتركه النفع والفساد النفع  
بالترك وجوازها بالصوم نقايض انما هو الباطن في الغياض في قوله **ومعنى** بترك  
تركه نفع كغايب ومعهرة كذا ومواضعة وارضى لم يرد بها وجعل واحدا

مع  
يعسر النفع بالترك  
ويجوز بالصوم في نقايض



لحرز زرع واحر تاخر شهارة **قوله** الشدة ببر السليقة والشمينة **قوله** انها تختل  
 ان تضر حاما يكون سلبا او تفيض فتكون **قوله** ما والجمع مع **قوله** ان نصت  
**قوله** جاء علم بيرانه **قوله** اي يجب عليه ان يعينه للمشتري فلو شاء ايضا بالبرائة  
 من عيب كزاولم يفلح بغيره لم يفرقه ولا يتران يكون البايع بالغا والام يعتبر علمه  
**قوله** او وصفا او اراء له **قوله** اي ان كان ظاهره انما الفصح والعور اراء له وان كان خفيا  
 كالباف وصفه وصفا كاشفا **قوله** حتى يبين جنس سرقة **قوله** اي يدل سرقة ديارا  
 او افلا او اكثر ويدل بغيره كل سر او كل اسبوع او كل سنة **قوله** اي كرهت بطل  
 العفر نصا **قوله** اي او جرت العادة بحال العادة كالشركة فان لم تشره لا حفيقة  
 واحكاما لا يعمل بها الا بما يبيعه الفاض على مجلسه ونحوه او يبيعه الوضو العادة  
 وصحة او واري لفضاء دير مبيع براءة وان لم تشره لفول ثم لا وكما  
 الفاض يبيع مطلقا براءة كذا فان كان يبيع الفاض براءة في ابيع  
 وغيره **قوله** المشهور انه خا صر بالبيع **قوله** ومنع منه بيع حاكم ووارث فيفا  
 فقه **قوله** ان ظاهر قولهم ان نصت ان البرائة تنفع في سائر العيوب حتى  
 في حمل الاربعة **قوله** المشهور كما في التفسيرية ان حمل الاربعة لا تنفع البرائة منه  
 حتى يكون ظاهر او غيرا على غير ما عليه عمل جاسر اليوم **قوله** ومقابلته يات في  
 اي **قوله** وبعضهم فيها الجواز اختلفا **قوله** ومنهم من الجواز اختلفا ومنهم من  
**قوله** انه يكره بعض السادات **قوله** اي بخلاف غير الرقيق من بنية الحيوان فاعقله  
 حتى يطمع عيبا بالبيت فيه ولا يملك له حتى يغير بعيه **قوله** وبهذا القول

اي حارز بالبيع

القول العدل يعاين قال في نظم العمل  
 ومنع الاستعداد ببيع الرقيق **قوله** لا على براءة كما يليق  
 يعني ولو لم تكن الاقامة والعمل الا على البرائة **قوله** ما اربع جنون وجنار وعمل  
 واستحقاق **قوله** واليوم واليوم **قوله** ما اربع جنون وجنار وعمل  
 الثلاثة اربعة وذكره التوس **قوله** كالنور في اشارة البرائة **قوله** في نفسه  
 بالجر نصف على الركوب **قوله** فيقتل ان يكون مبرعا عضبا على اليومان وامر الصير  
 على ما مضى ما ذكره في سبب اليومين الثلاثة **قوله** وضمانها من البتاع فيما يجوز  
 استثناء **قوله** اي ولا رجوع للبائع على البتاع ما ينجر الركوب او الخبز **قوله** في  
 في الجواز **قوله** في الجواز **قوله** في الجواز **قوله** في الجواز **قوله** في الجواز  
**قوله** ان ذلك يجوز ولو كانت ظاهرة الحمل وهو المشهور **قوله** قال السبب يجوز ذلك  
 مطلقا وله رد ما ان لم يجر ما حاكما **قوله** قال سمعوا يجوز ذلك ان كانت ظاهرة الحمل  
 واستخفي **قوله** ابر شرفا محمدا على كلام العلماء **قوله** ان الحمل فزار تكيه العوام كثيرا  
 انظر الى صوته **قوله** واما الجواز في التبعات **قوله** ام معصوم له وكذا الوضو ان الحمل عيب  
 في الرقيق مطلقا وسياسة **قوله** فيل لا خلاف **قوله** في ذلك تيسر من علماء  
 واما بيعه على انها حامل للاستزادة **قوله** فيمنع بان لم يعلم ينظر لعادة امثالهم من  
 الرغبة في الحمل كاعمال البادية وعمره كاعمال الحاضرة **قوله** في اللحن **قوله** في اللحن  
**قوله** في اللحن **قوله** في اللحن **قوله** في اللحن **قوله** في اللحن **قوله** في اللحن  
**قوله** في اللحن **قوله** في اللحن **قوله** في اللحن **قوله** في اللحن **قوله** في اللحن **قوله** في اللحن

اي لم يعلم عدل فصر بركه الحمل التتم  
 او فصر الاستزادة في التمسك  
 فيحمل على انه لاستزادة

فيحمل على التتم















**قوله** وساءل الشوك قال **خ** في الضاء كادابه  
 ريفاً اعتنا بمره كثر ايه وعلل علم بايعة وهو لا تخم تاويك **قوله** مع  
 حضور الخيل ايه للثامنة مرشاه ما يه مصومة **قوله** وان اختلجوا انراعه  
 قلما انما وجد التخالص انزل حصة من التمر يرجع ذلك الى الاختلاف في  
 التمر **قوله** مع **قوله** من عن اجمع مع **قوله** وكونه ليس كصاع بيع ولو استغنوا  
 عنه بقوله ساقا والبيع للضام قبل البصر مشع ما لم يكن فرضا لظاه  
**والقضاء الربوي** **قوله** لا قضاء عيه ابرعمة بقوله عومر ما بقضائه ذمة  
 غير القابض **قوله** غير القابض اخرج به المفاضة **قوله** اربع وعشرون بالبيع  
 كما قال غير خمس وعشرون صورة جارية والباقى ممنوع **قوله** لما يه مضع ايه  
 وهو مشع لانه سلم جريعا ان من عجل ما اجل عز مسلما مضع وتعمل انما  
 منع لرجوعه **قوله** في العير مطلقا ايه قبل الاجل وعركه ان الحق في الاجل  
 في العير لم يعم عليه فلا يدخله حكم الضمان **قوله** بافضل صفة جازة ظاهره ولو في  
 الضمان وهو كذا على المزبلة اذ في زيادة لا يكره مطلقا لم يتصور ان يزدادها  
**خ** وقضاء ارض بسا ووافضل صفة بيع الصحيح ان عليه الطاء والكاء امر سلم  
 بكر رابعة وقال خيار الناس احسنهم قضاء **قوله** في الفرض مطلقا ان الاجل في الفرض  
 من مع المفترض ولا يتصور فيه حكم الضمان وان يرد ان المفترض ياخذ ما اتى به المفترض  
 في الوقت كانه كما لا يتصور في العير الاجل في مال موصو عليه **قوله** قولكم والعلم قبل  
 اجل يعم ان القضاء بالمثل بعرا اجل جازي بالامر من قبل كانه الصور الثمانية الجارية

من انما تدر على الاربعين  
 الربوي اما بيت او غير من كل منها اربعة  
 او غير من كل من الاربعه اما حال او مؤجل فهو  
 ثمانية من غير اربعة في السنين وعلى انما ان يكون  
 القضاء بالمثل في اربعة او باقل من ذلك او يكثر  
 من ذلك وثمانية وستة ثمانية واربع مضمون  
 اربع وعشرون صحيح ان ضربت الثمانية في ثمانية  
 التي هي المثل او الاجل او المثل وغير صحيح ان ضربت  
 الثمانية في ستة لان المثل والمثل والمثل في كل منها  
 اما غير او صفة ما اخرجت الثمانية في ستة ثمانية  
 واربعين

الجارية اربع منها مضمونة ومضمونة من بيع قبل الاجل غير من فرض  
 قبله عزمه بيع قبله ومن فرض ذلك واربع مضمونة كالأول لا انما  
 بعرا اجل والعير مضمونة مع **قوله** ايه واخذ العير العير مضمونة  
 جازي مع طول اجل الربوي كقضاء ذهب مضمونة حال اجليها ان دخل على  
 تاخير او غير ما يجرى في الصور **قوله** قولكم انما يحل محض وملاو والملاو  
 لا يجر عليه **قوله** من امو العير عنه في الاضطام بصرف ما في الزمة وهو جازي  
 على المشهور خلافا لما ذهب **قوله** ايه واخذ العير اشار الى ما مفعول  
 لمقر ولما جعلها مسترا واخذ محض وملاو ولا اخذ ما تشاء **قوله** في  
 يلزم من بيع الربوي من اياه كانه المأخوذة غير معتبر قاما للعير مضمون عليه تاخير  
 فيض التصيير **قوله** تاخير حوزة وفيض خلاف ياذ ان شاء الله  
**قوله** في العير مضمونة **قوله** ومضمون بعركه فيه تفصيل في  
 الزمالة فيجوز مضمون بعركه انه قبل الاجل لا يجوز وليس كذلك اذ اختلف  
 الجسر كما هو الموضوع فاعلى في الاجل والمفترض وان سلم بعرا امر  
**قوله** لما يه من حكم وضع اما حكم موصو صفة ما اذا كاه القضاء بالكثر  
 او اجود قبل الاجل وحزوا العير اختصارا ايه حكم الضمان وان يرد قاما مضع  
 موصو صفة ما اذا كاه القضاء باقلا او اذ في قبل الاجل وحزوا العير  
 ايه وضع وتعمل **قوله** الربوي من الربوي المفاضة عن تخرج المتراين بينهما  
 المتبقي الجسر على ان ياخذ كل منهما ما في ذمته في مقابلته ماله في ذمة صاحبه

مضمون ما في الزمة جازي

مضمون ما في الزمة جازي  
 في التصيير مضمون ما في الزمة جازي  
 خلافا لمضمون



فوله وقرئتم فم عليها من تامل القم الناقم لم يتصور جميع الصور  
 بما يقوله من ما لا يوافق اختلافا بصا بما اختار وعلول منه يجوز  
 قوله المماثل في الخمسة فيه تلك صور لانه ح اما مربع او فخر او اخرها  
 مربع ولاحر من فرض قوله والحق اختار في اخرها اية النوع وفيه تلك  
 صور او في الفرض وفيه تلك صور ايضا وفي الصفة وفيه تلك كذلك بالجميع  
 اثنتي عشرة صورة وفي كل ما ان يحل او اخرها او لا يحل او اخرها بالجميع  
 ست وثلاثون صورة صور التماثل من عاتق وصور الاختلاف منها سبع  
 وعشرون باشار الى صور التماثل بقوله وفي تاجر الزياتل والى بعض ما يجوز من صور  
 الاختلاف بقوله بما اختار **والخاص** ان صور الاختلاف في الخمسة  
 او الصفة مع العلول كما وكلها جارية ومعلوم حلول اربعة اختار في النوع  
 ومعلوم حلولها معا او مع حلول اخرها وفي كل ما مربع او فخر او اخرها  
 وستة في الاختلاف في الصفة كذلك وكلها غير جارية للصرم والبول المخرجين  
 قريب اذ على ذلك سبع صور التي في الاختلاف في الفرض بقضاء كرم جواز ما حل منها  
 لغيرها في مجموع قوله بما اختار مع انها ممنوعة كلها الى البطلان فاما من  
 بيع او فخر او اخرها وفي كل ما حاليين او مؤجلين او اخرها فتسبع فم لا كفى  
 عشر فلما التي هي مجموع فم يكون المجموع احرى وعشرين صورة كلها ممنوعة  
 قريب من صور الاختلاف ست صور جارية وفي منصوص فم واما صور التماثل  
 فتسبع بالجميع ست وثلاثون صورة قوله ولم قال انه يجوز في غير مجموع من

من غير ثلاثة لانه

من كلام فم بلامر لانه اذا جاز ذلك مع الاختلاف في النوع بمرحله فان يجوز  
 مع الاختلاف في الصفة بلامر من قول **فخ** يجوز الفاضلة في غير الغير مطلقا  
 اية من بيع او فخر او اخرها مربع ولاحر من فرضه انحرافا او صفة حكا  
 او اخرها ام لا بل كانا مؤجلين اتفق اهلها او اختلف واه اختلافا صفة مع  
 اتحاد النوع كحصرية وفيه اربعة او اختلافا كترتيب ومضة فكل ان حكا  
 اذ يفرق مع اتحاد النوع بما دلت مع اختلاف حرم ما في الترتيب والامكان اياه يحل  
 كما اختلافا في بيع اياه اختلافا فاما من بيع فيجوز ان حكمه ان الحاجب  
 واه يشر وانما ابر من ولا يباقي مفهوم من بيع انما ان كانا فرضت  
 حكا ام لا وان كانا من بيع وفرضت ان لم يحل او حل اخرها فان حكا ما  
 كان لا كثر هو الزم من بيع منعت لانه قضاء من فرض زيادة وان كان فرض جاز  
 لانه قضاء من بيع زيادة وفيه جارية وفيه اربعة او فخر او اخرها  
 قوله اية العرضير المختلفين فامم كذا فم ان العرضير المتغير في الخمسة والصفة  
 والعرضير المتغيرة في سبع صور ان العرضير المتماثلين يعرفه الكفاية  
 والغالبة مما يكون الفصوص من المعلوم ما يخرجه عن الحالين تحت من يحل  
 ما اجل غير مطلقا في الجواز في التماثل لئلا **فخ** بقوله ويجوز في العرضير مطلقا  
 تساويا اجلا ام لا تساوي سيما كقولنا من بيع او فخر او اختلف يعرفه  
 الكفاية في العرضير انحرافا صفة اية وفرا **فخ** اشار الى جوازها في المختلفين  
 بشرط العلول وانما في الاجل وفي مسألة فم فقال كانا اختلافا حسا وانما اجلا

فم بلامر لانه اذا جاز ذلك مع الاختلاف في النوع بمرحله فان يجوز مع الاختلاف في الصفة بلامر من قول فخ يجوز الفاضلة في غير الغير مطلقا



وان اختلفا اجلا منعنا ان لم يحلوا احدهما **وقا** اصل امر العريض  
التخالف سبعة وعشرون **الاختلاف** اما في الجنس او في الصفة او في الفروع وكل  
اما مربع او فخر او احدهما او في كل ما حال بين او مولي او احدهما الجان من  
ست **الاختلاف** اما في الجنس او في الصفة او في التواقي **الاختلاف** اما في  
يع او فخر او احدهما **الاختلاف** اما في الجنس او في الصفة او في التواقي  
وعشرين **الاختلاف** اما في الجنس او في الصفة او في التواقي  
فخر او فخر او احدهما **الاختلاف** اما في الجنس او في الصفة او في التواقي  
وكان في الست **الاختلاف** اما في الجنس او في الصفة او في التواقي  
واما التسع **الاختلاف** اما في الجنس او في الصفة او في التواقي  
مربع او فخر او احدهما **الاختلاف** اما في الجنس او في الصفة او في التواقي  
واما ان كانا مولي او احدهما **الاختلاف** اما في الجنس او في الصفة او في التواقي  
مطلقا او في الضاء او في التواقي **الاختلاف** اما في الجنس او في الصفة او في التواقي  
في ديني **الاختلاف** اما في الجنس او في الصفة او في التواقي  
فيه ست وثلاثون صورة **الاختلاف** اما في الجنس او في الصفة او في التواقي  
داخل **الاختلاف** اما في الجنس او في الصفة او في التواقي  
اما ان يحلوا احدهما **الاختلاف** اما في الجنس او في الصفة او في التواقي  
في الفروع تسع حتى الجواز **الاختلاف** اما في الجنس او في الصفة او في التواقي  
بان لم ير خلافا **الاختلاف** اما في الجنس او في الصفة او في التواقي

في الاختتام في الصفة البتراء يراد على انباء الزاير ان كان معناه الزاير وال  
لم يجر الزاير في العطف ايضا **البتراء مع مفعول** اشار الى الصور التي لا تستلزم  
عشرة صورة التي في الصفاير من بيع قوله اي مبيع اشار به الى ان مفعولا  
بمعنى المصروف اتيه المصروف على مفعول انكره سبويه وتناول قوله مفعول  
من مفعول الى ميسره على انه صفة لزمان محذوف اي دعه من زمان يعبر فيه  
الزمان بوسر فيه وقوله ماله من مفعول على معنى ماله من في يتعطل وان  
من اشياء التي لا تتعطل اشياء العقل وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا على الله  
في البتراء واجازة لا تخفى والبراء وكثير ما لم يرد مع حلول وانما  
قوله اراد به الوصف اشار به الواو في كلامهم محذوف مفعول وامر مع ما فيه  
اي والفروا ان ير بالنوع الجنس فيكون فيه محذوف الواو مع مفعولها معا  
اي والصفة والفروا ان يترجم لا يتعاقب في الظل انما هو اقتضاها فورا ودعا على الغاء  
الزاير لم يجر ولو حال الزاير العطف كما لا يجوز اذا اختلفا جنسا او صفة واتقيا فورا  
بمنكوصهما فكم كامل لكنا صور حتى الجواز واحد منهما اتقيا فورا حكمي الاختتام  
في الصور تير اليافيتير تمام وقومونه تسع صورها جميع اشياء عشرة صور قوله  
بانه اختلفا صفة او نوعا وكذا اذا اختلفا فورا الصور تسع قوله النوع اير  
الفاسم ووجه التسع عشرة ان لا غرض تختلف باختلاف الالاء فيرتفع جانب  
بيع المعام قبل فضاء بالنسبة لضعاف البيع وان العجل الماء والزيت ملبس  
ورود الجواز عن اشبه تغليب المعروف والله تعالى اعلم



**في احوال قوله مستغنى من القول**

ان الكالب من قول من جلب غريمه الى غريمه **قوله** والاصل فيها قوله عليه السلام مثل الغنم اتبع بكوه الناء على ما صوته عيانا من خلفه من شرب مقام الرواة والحريص **قوله** والجمهور على ان الامر للشرب اي الامر بالحريص اي بمن مستظنا من اليرير باليرير بيع العير بالعير غير يرير **قوله** اي لا يجل انما اشعفت العوالة باليرير بالجله لانه يلزم عليه بيع ذمة بزمته فيرخله ما نسو عنه من بيع اليرير باليرير ومن بيع الزنجب بالزنجب او بالورق غير يرير **قوله** والعلم بحال عليه في اشهر احوال وانما يال يرك ان صاحب الحق له ان يوتل على قبضة منه من شاء اتفاهنا **قوله** وهو ظاهر خليل اي لفعله ترك العوالة رضى الجمل والحوال ففيه **قوله** ولا استغناء هو ابر عبد الغفور وطاب لاسناد هو ابو عمرا الباه والقاب ابريو **قوله** ومجاده ان الشاه هو المعتمد اي لا الشيوخ الزيد فيهم اقتصر على اشتراكه فكان معتمد ذلك وعمر اشتراكه انهم بتسميه ابر سلموه وصرح ابر حاله ما سئته وشرحه بان تشهيره خلاف الجمع وتبعه بناء على انهم في الضاهر ما قاله ابر سلموه نفاه ومعنى اما معني فانهم عللوا اشتراكه فيكون بان فرتكون للعايب براءه من ذلك وهو لا يقتض ان علة المنع اذ لم يحضر الغريم من علمت ان العوالة من ناحية العرف والعموم لا يقر فيه الغريم وتكونها من العموم مصرح به في كتاب غير واحد

مطل الغنم فلهم واذا اتبع امر الحريص  
اي لا يجل انما اشعفت العوالة باليرير بالجله  
داة اذ لم يسمع الغنم

واحد وهو لا العترة صوة سلمونه ثم تفلح التوسوس والتاثير وغيرهما مشهور  
اعتراضه على رجمه واحال مع عليه ان سكت **قوله** اي والاصل فيها قوله  
خو تساوم الترتيبه فورا وصحة **قوله** ولا يربط على دينارين لانه رجمه بالكر  
ومنفعة في القول ان لا فلا اذا كانت من الحال عليه او شق منه وفي قوله  
على لانه قد تردد في انصر المختصر وهو مرتب على محذور والتفريق ما تجوز  
العمله على لاكثر فورا او لا على صفة **قوله** لا على على لانه قد تردد في صفة او فورا  
تردد ايه في جوار ومنعه تردد **قوله** وانما بالتردد لفعله ابر بكر بالمنع انه يؤق  
الى التعاضل بين العيين وهو منوع على المنع **قوله** قول النجى والتاثير والنتجى  
بالجواز انه معروف وهو **قوله** اي احمر التفرقة **قوله** ميم ثالثة كرويه  
في كتاب كبر لا يغير ان الشراء التاثير من العموم وصوابه ان يقول بوزن اربعة شرويه  
تكملة على ثالثة وانما الى الرابع بقوله وفي مقام **قوله** لا ان يكونا معا ما ربيع  
عوض المختصر وانما اشتره لياير على بيع الصعام قبل قبضه وفي قوله كرويه  
ان تكون العوالة على اصل قدر الصيغة فتصير ستة شرويه اما الاول من عاير  
لاخير من ساء الصاع عليه عن عمر الشك واما الصيغة فاشارة بها **قوله**  
وصيغتها كما حلت على فانه وعليه ملو قال من حفت من هذا الوام بالرفع  
فما حوالة انه يقول ليس من احتيا بالحق انما اردت ان الكيف التفاه ووقع  
اير شره الياء انما تكون لبعثها او ما يفرع مقامه كخز من من احفت  
وانا ي مرقينك واستقيم العها **قوله** وان اقتلها فمعا **قوله** قال

اي لا يشهد العباد على العوالة عليه  
اي لا يشهد العوالة على العوالة  
للعوالة العوالة







فروم زير البيع ما سري د مع القيام ويخ بالقيمة مع الموات ومبيع  
 لا يباع الا بالاجل الا يبيع بالمبيع معسر البيع ومعسر الاجل اي يبي  
 لا يفسر البيع اليه غالباً **قال في المدا والامام وغيره العبر والعم**  
**قول** خ كثره داروا تكثر ادخلت الظام الخمسة ايام والستة لاجل  
 اعتبار جبرها واساسها وراجها وراجها وراجها وراجها وراجها وراجها  
 باخرها لان اعتبار ما ذكر يكثر ان يكون باسكنه واما بالكثر ويجوز ان  
 كان يبيع الاختيار وجمعة في ربيع واستخرمه انما تروى في امر الاختيار  
 في الرقيق الامثال كتم عيوبه لرغبته في البقاء عن التمسك ويجوز التمسك يستخرمه  
 في زمان الخيار ان كان من غير التخرمة لا من غير التجارة كما يجوز له ان يشتره  
 من كسبه وان كان من غير الصنعة لم يستعمله ان امكله معرفة صنعته برون  
 استعماله ولا يستعمله وعليه اجرة وكسالة في دابة اي اعتبار حالها  
 بغير كونها من غل وخصر وقله اكلها وكثرته وفوتها على الحمل وضعفها  
 وكثرت كونها في البلور وان كان كونها خارج البلور فبغيره ونحوه عن ابي  
 القاسم وبرهان عن اشيب وصل كونها الحرة والفخر والحمل والحرر والسفي  
**قوله** ان كان مما لا يفسر اي ولا يكون فيه اجل الخيار بغير حاجة الناس  
 مما يقع فيه تغيير وامداد قاله في المرونة **قول** خ وبسر بكرة مساورة  
 بغير من مبيعهم قولكم لاجل يبيع اي بستر البيع بكرة مساورة بغير  
 ومنه لا يعلم ما عنده لا بغير انقضاء مرة الخيار وما الحق به ويستمر الفساد

الفساد ولو اسفد الشره بغير وضمانه من البائع على الرجح **قول** فيسل  
 من المشتري قبضه او مائة زائدة على ما فتر اي زائدة على امر الخيار في تلك وما  
 الحق به بكثير فالزمان ملغى في بكرة مساورة بغيره معتبر في المرة الثانية فغيرا  
 او مجهولة كقولهم ان اي وفروم زير وليس لفروم عادة تشتكر او الزل تنكر  
 السماء او الموات تضع زروحة البائع او الشتر ولا عملها او غيبة من امرها على  
 ما لا يعرف بعينه اي وبسر البيع بكرة المشتري او البائع الغيبة على ما لا يعرف  
 بعينه من مكيل او موزون او معروف لثردد البيع بين السلعية والتمنية لانه  
 يتغير الامضاء بغيره ويتغير الرد لسلع امكان الاشباع به اما غيبة المشتري  
 فواضح واما غيبة البائع فيفتر ان المشتري التمسك واسلحه فهو بيع المبرور  
 وسلامه رده واما ان غاب بغير بكرة فلا فساد او ليس بكرة - امر الخيار  
 في التمسك ونحوها ثلاثة ايام فيفسر البيع بكرة لبيسه في امر الخيار  
 لبيسا منقطا ويرد اجرة اللبس المتفرد ان تشره ويلزم بانقضاءه اي يلزم  
 البيع على خيار من هو بكرة من المتبايعين بانقضاء امر الخيار وما الحق به ما هو  
 في حكمه ردا وامضاء وفيما رجع ضرر ونحوه ان كان الخيار للبائع والسلعة  
 بكرة دل انقضاءه على اختيار الرد وبشر المتبايع دل على الامضاء وان كان الخيار  
 للمتبايع والسلعة بكرة دل على اختيار الامضاء وبشر البائع دل على الرد **قوله**  
 ضرر لها من اجل ما يليق من اذا اعتر عليه قبل مضى امر الخيار واما ان لم يعثر  
 عليه حشر مضى الفتر الذي يضر تلك السلعة جاء الامام يعرّفه اما ان يختار

الامام ايضا في المبرور على بيعه بكرة



او يرد وهو المشهور عند الفقهاء من قول شيخنا انما النيار شركة وقاله ومصر  
بمزاو شركة نفوقه كما جاز للشايع وغير المحير ايا انهما محلا لا فترا في  
في حرك الصحيح التبايع بالنيار ما لم يقترعا على لا فترا بالبراء وحمله مالك  
وابو حنيفة على لا فترا بالبيع ولما ذكر مالك الحرك في النيار قال العمل  
عنه على خلافه ومنه امر السائل الى خالف غير المحير فيما لا مانع  
وحلف بالتمسك لا يقول فيما بقوله  
غير المحير خالف لا مانعا • في نكاح ما كان نظاما  
• ترمية ايضا بالنيار • جنسية الفسخ مع الشعيير  
• ترك خيار مجلس وفحل • بالنسبة لا يفتي بقول من سلف  
قوله ويعسر العفوية اياه لم يحط النفر لثبوتها في السليقة والتمنية  
ولكون الغالب عليه مع تركه منه حصوله منزل الغالب وان لم يفرجه حتى  
من الخيار منزلة النفر بالفعل فانه الزفان وانما يفسر العفوية بستر احداهما لا طريما  
لا يجوز البعاد والبيع بالنيار المدام والامر **قوله** ايه منوع عليه  
في بيعه لا مال سجا بالبيع والسلم ايه تارة يكون بيعا وتارة يكون سجا وعليه  
سحقوه بانه سلم من بيعا فعلى الاول يفسخ ولو اسفه الشركة ما لم يفت وعلى  
الثاني يفسخ من يفسخ ابراء لا يفسخ بشئ ويرد السقي فيه الغلة ولو حال الزمان  
وفرد في حكمه الله على الاول وفي نوازل الزيادة عن سيج على رها رده ان الراجح  
في هذه الاضنة انه سلم من بيعا وعليه بالغلة للبايع يرد ما الشئ ومثله في نوازل

في نوازل السكاة **قوله** على المعتمد من ان بيع باسرو وما يثبت على القول ايضا  
ان المشتري اذا زاد البايع شيئا على ان يضر له البيع الصحيح في ما كان بيع بنيا  
فعل ان يبيع باسروا يفسخ ذلك لانه البسرو على الباسرو باسروا على ان يفسخ  
بانه استانجا بعبا غير مفسخ التبايع **قوله** ايه منوع اهل اولاد النيار  
ليس من اليت زيادة باسروا على الشكر فله لا ما باسروا من الختام وجرى  
العمل **قوله** عن العكس • ومنه انك اذا كان المشتري يوزن ايه لقول في وانما يفسق  
ضمان الباسروا بالبصيرة واغلة تصحبه **قوله** في النيار اجود ملذمة  
**قوله** اذ الحكم من الشئ • في عر تصوره ايه والتصور مفرغ على الحكم بعبا يفسخ  
تفريجه وضعافا في السلم وفرم الاول عند الرضع لانه مفرغ بالبيع **قوله** في  
في كانه تفريجه الحكم على التصور اعترضه الجواب بانه ذلك ان كان بالنسبة  
للمخاطب بالتحكم واحد لما علت من التصور فعلى وسوا ايضا في الصورة والتصور  
مصول صورة الشئ في الزهر بسبب التصور او غير ميلزم من التصور حصول  
الصورة والمفرد على لا ط مفرغ على البرع ميلزم من تفريجه على التصور تفريجه  
على التصور **قوله** ان الجواب الحق ان يقال تفريجه الحكم على التصور غير ممنوع لان  
المخاطب فيكون تصور الشئ مرجحة اخرى واذا لم يتصوره صورة له التكلم بعز  
ان شاء او ان ساله المخاطب عنه ولا يصوره له اذا كان مصورا عنه ولم يباله عنه  
كما في الحرك وان كان ذلك بالنسبة للتكلم بر اير لنا ان الناطق لم يتصوره انظر  
شرح شيخنا رحمه الله **قوله** في نوازل الزيادة عن سيج على رها رده ان الراجح











على السهمور وقيل لا يلزمه والعرفا ينه ويرى من لزوم بيعه ان الشراء اذ خلا  
 به ملكه بخلاف بيعه والخلف في بيعه **فوله** اي من الغائب  
 المستفاد ووجه اختياره من الفقرة الثالثة ان كونه تحت يد الغائب تسليم  
 بالفعل وهو ان يكون من الفقرة بخلاف غير الغائب وهو ما جاز عن تسليمه له وتركه  
 العفو عليه ان يكون بايعه فادرا على تسليمه لمشتريه **فوله** ومقصود  
 من غايبه اي لا يجوز بيعه قبل قبضه من الغائب ولو قامت بينة بالغيب  
 وعومر تاخره **الحكم** ان الشراء ما فيه خصومة للغائب وعلى ان رد له  
 مرة تزداد اي وعلى ان رد على شريكه على ان رد له بالبيع ولو بقي  
 يتركه مرة اخرى ما يضمن ستة اشهر وان كان مضفوعا بايعا بخسر او بستره  
 في زاهر على العزم على ان رد تزداد ارتضى العائمة ابر حال عزم اشتراكه وعلى  
 عزم الاشتراك اقتصر في باب الغيب حيث وملكه ان اشتريه ولو غاب به  
**فصل** في ما يلزم من احتياج البيع

اي ملك الغائب الغضوب ان اشتريه من غيره  
 او من غيره مقامه ولو غاب عنه الغضوب

ما كان منعه والرجوع من اخذ المال للولاء

**فوله** او بيع اجنبي لمنفعة نفسه كان يبيع لينفع على نفسه لغيره  
 وغنى ولزمه يجعل على غير السداد حتى يثبت الموجب وتفرغ والغنى لغيره  
**فوله** ومضى متفقه بعوض كايه ان ايسره اي مضى عنه الولي ايا كان  
 او غيره بعوض من غير العبريت كان العوض من رقيمة العبر ما كان اعتقه  
 بغير عوض رد من غير **الحكم** ومضى من **الحكم** المورود من **الحكم** المعسر ومع  
**فوله** او كونه موصيا له عليه مضمون **فوله** يستلزم خلافا  
 راجع لما قبله ما عزم مسالة العاجلة وما بعده ما عزم مسالة اراة شريكه  
 بعاقرة **فوله** وقيل ان كلامه اشار خليل للقولين بقوله ثم وصيه وان غرره  
 كلاما او **الحكم** الرابع مبياه الشيب خلافا اي وعلى احواله محمولة على السداد  
 كلاما في الرابع وفيه ما لا يملك مبياه الشيب او يجعل على السداد من غير بيان  
 للشيء **الحكم** الرابع كما برهن بيان الشيب الزاد من اليه يصرف فيه وان لم  
 يعرفه لامن قوله خلافا وليس المراد انه **الحكم** يبيع لغيره بل لا يرضى  
 وجوده واختلاف فعل بينه ام لا قاله خشر **الحكم** في حاشية **الحكم**  
 اي وان لم يثبت السداد في المروان او لم يبيع عليه وان احتج بالبيع لغونه  
 النوط الى معيشته بصناعة ولا يتصرف ما ولا يملكه من اذات غير الغائب  
 البيع وامضا به قاله ابو الحسن وابن عرو وغيرهما زاد ابر العقال وان تشهر  
 البيعة ان الحاضر انفع التمر على التيمم واخذ له في مضاعفة **الحكم** في المصحح  
 الفياض وهو شركه غيب نقله في ضيق والشامل والتبصره قاله شيخنا



قوله ثم وزن الزرع ثم خضون بانه ان صرف العشر بدينار اربعة في الزكاة  
مائة درهم ثم صرف عشر بدينار اربعة في الحضانة مائة وستون درهما  
لان صرفه مائة عشرة وصره مائة ثمانية ففرضت الخمس من مائة الزكاة  
ثم مائة مائة والستون بحد سبعة امان كل درهم منها ينقص بعشر  
من الزرع ثم السبعون وسبعة امان ستة واربعون درهما لا سبعين ينقص بعشر  
مادة 4 او سبعة امان درهما بمائة وعشرة باصر عشر دينار او اربعة دراهم  
الباقية وسبعة امان ثمانية اسباع الدينار والله اعلم في خسر وانظر بالنسبة  
لم والكاهن انه يبطل الباع العرفية عن الفرض التي تكون العشرة اليه فليقله كذا  
يقال مما بعده من الثمن بعشر بدينار في كل ايسر قال في كل كان الخاضع  
غيره وبالنسبة التي التصرف ووليها بالنسبة التي النكاح مع ان النكاح اقوى  
من المال كما قاله ابو بكر بن عمر الرمي والجواب ان النكاح لا يتفلسف فيه  
بل هو باذنه الزوجة والزوج يقع منه مجرد العقر بخلاف البيع بانه اذا فيه  
وما اشترى من غيره ما باع له هو ما في قوله اذا جاز على الرخص لا في  
التبرعات عموم معلوم قول المتكلم وحج على من يرضى غير مؤثمة وتراويه ومعاونة  
مالية في قوله بفرض بيع البائع اي واما لو كان للجدل بالقيمة او الغفلة  
بمهم الغبن اذ تركه ان يكون جازيا باصنع كما ياتي في كلامهم مناصحهم ان  
المحبات لا تبطل البيع وهو معارض بقوله في الافراد وبيع من حاتم المردود  
خاصه كان العوار او غيره في الصحة او في المرض والحق انهما قول الصحة مطلقا

ك  
الزكاة

مطلقا وهو ما عفا والبطلان مطلقا وهو ما في الافراد في قولهم  
بلا جنس من ثلثه اعلم ان المحابات عينية والعقبة في المرض الخوف حكمها  
حكم الوصية يحل حكمها واما في غير الخوف فحكمها حكم العقبة في الصحة  
تقتضي الحيازة قبل حصول المانع ولا بطلت باذنه بائنة ما يباين ما تبين  
مما فيكون للعوار نصف البيع بغيره وبطل النصف الاخر واما في الاجنب  
بانه لا يبطل النصف الاخر بل يكون له منه ما تحمله الثلث قوله ومردك ان  
يخصر ان من انقله صاحب الباع في قولهم واه بجزء العوار يكون  
اي يكون ابتداء عينية منهم تقتضي الوالحوزة المعينة محاباته يوم جعلها  
لا يوم الحكم ومحوالة لا سواء بعد ذلك زيادة او نقص لغزو ما الفاضل  
بيع مطلقا بغير اية قوله او غير محاباته ببيع نفسه الزوجة او النفس  
المعتمد او على سعيه او على فانيه قوله فليس للمبتاع رد ذلك بغير فنيه  
اي ولو اتى على جمل الثمن كما في المتبعية بانه حاكم او محله اذ لم يعلم  
انتم صواب المجلس بالبيع ولا بطل المستر رد واخر من قوله ليس له الرد بالبيع  
ان للمستتر الرجوع بلا استحقاق قوله او في الفيق خاضعة في رواية ابر القاسم  
واشبهه من القول وهو قول ابر القاسم ومنع منه اي من الرد بالبيع ببيع  
حاكم ودارك رفيقا بغيره ان يشرانه وارك اي يشراه الفيق ارك وعلم المستتر  
اندارك كيانه في قولهم خاه يشرانه ارك راجع للحاكم والعوارث  
خلافا لخبر الزمرد للعوارك بغيره قوله واما ما باعوه لا ينقسم في وغير







انظر الشامل في بيع و الفول للزائر **قوله** يدر السيرة لا يبيح له  
و كذا يدر البايع كما هو ظاهر كلامه **قوله** ان قوله سابقا و لم يفت سائل لما اذا  
كانت السلعة باقية يدر البايع لم يقبض ما يقع هذا الشرط ظاهر في الفول  
له اسببه ام لا و الصواب التفسير بما اذا اسببه و انما اطلق اعتمادا على  
ان لا كثر عزم الخروج عما يشبه **قوله** اذا اسببه اية اسببه لاخر ام لا  
**قوله** معلى المتاع اية بان لم يشبهما معا و على المتاع القيمة في المفعول  
و المتكلم في المثل و يتو افعال و يصرف السيرة الصفة **قوله** و اطلق ما ذكرنا  
حيث لم يغير كونه الفول للمتاع بما اذا اسببه كما فسر به ابر الموار و فريال  
الخلق اعتمادا على ان لا كثر عزم الخروج عما يشبه كما قاله ابر كثر اعتبارا و الزر  
و اية في حقه الخلف بر افعال **قوله** كذا البيع فابا اية اسببه  
احرما او حراما اذا لا ينظر لاسببه مع الاختلاف في الجنس اذ ليس قول احرمها  
باو من قول لاخر و يجر الكلام المتفرق من جواز التراض و عزم جواز رخ ان  
اختلعا في جنس الثمر او نوعه حلقا و مسخ ورد مع البعوت فيتم ما يجر بيعها  
**قوله** و الاختلاف في الصنف اية النوع كالزبيب و البضرة و اما الاختلاف في الجودة  
و الزداه فيبيع على الاختلاف في الفرع على العتق سواء ابرع منه و اما الاختلاف  
في السكة فهو ما نقله في التيسر و **قوله** و اختلف في اهل سائل  
الاختلاف في البيع على قولين في الحل او على الاجل و الاختلاف في فزره مع الاتفاق  
على ان البيع اجل و فزره يتبعه اية مطلقا بربيل الفول بعونه و اية

و اية في بيع الفول عند مال البايع **قوله** فقام الترخ ان مع البعوت لا ينظر  
لغيره و ليس كذلك بل ان كانه فعنا عزم اتباع و يترجح قول مرعية كالتح فيها  
وان لم يكره من مائة الفول و المعتمد من مائة الفول للمتاع ان ادعى  
امرا في با لا يشبهه فيه جاء ادعى امرا غيرا بالالفول للبايع **قوله** و انما  
اجا في اية **قوله** يكون الفول للمتاع كمثل متاع الزر و الناعم  
بالفول للمتكر عزم انقضاء اجل الزر و فزره سواء اسببه ام لا جات  
ام لا و ليس كذلك بل محله اذا اسببه سواء اسببه لاخر ام لا طاء اسببه البايع  
و حقه بفعله يمينه جاء لم يشبهه و امر من مائة حلقا و غير القيمة و فزره  
كله مع البعوت جاء لم يفت حلقا و مسخ و لا ينظر لاسببه فان اقام كل يمينه  
عمل يمينه البايع لكونها افرع تاريخا **قوله** ما قال بعث الرشيد فسرنا  
را بر على كلامه كذا في الاختلاف في انقضاء الاجل و صورة الله في الاختلاف  
في فزر الاجل و الحكم فيما و امر **قوله** و حمل عليه الله كلامه اية حمل الله كلامه  
السابق في قوله و حيثما البيع باي و اختلف في اجل على ما اذا اختلفا في فزره  
بان قال بعث الرشيد و قال السيرة الرشيد و انما في اية حلقا  
محله اذا وقع الاختلاف بعد الاجل و السيرة و ان وقع قبل ذلك فمات  
يرى الربيع بعرض اللحم مثلا و سبعة ما يقبل قوله اتعا ما عن ابر رشيد  
و تارة لا يكون فزر اللحم مثلا و يرى انه دفع الثمر ما يقبل قوله اتعا ما  
ايضا و تارة يترى الزرع قبل القبض و عوفا فزره ثلاثة اموال حكما بالرشيد



وهو البايع مما هو مستحق **قوله** بان يفرج عن العشر  
سنة من زمانه ابر القاسم والعشر من زمانه ابر حبيب من ان العاقر والعاقر  
حول اذا فجر احرا بيع سلعة بتاخير منها الى عشر صغير فضاء العشر  
وقال الشيخ الامر راجع الى العدم الذي يتاخر الناس الى مثله انظر في المعيل  
والعشر السلعة **قوله** في بيع النمر او السلعة  
بما طرأ فيها اياه وان اختلعا في بيع النمر او السلعة فلا طرأ في النمر عند  
المبتاع والنمر عند البايع لا العدم والحكم وبطلان اياه ان فصل المشتري ولو كثر  
بالقول للمشتري لموافقة دعواه العدم غير انفصاله به **قوله** ثم قال في  
اشارة الى انه لم يستوف كلام **خ** على عذره المسألة وكانه اقتصر بقول  
وما ذكره المؤلف بعرفه لا العدم مخالف لما في الشامل الى ان قال بمكان على  
المع الافتراض عليه ويرد ما ذكره من التفصيل الذي يحضره مخالف لما في القول  
مفب قوله لا العدم يجعله موقوفاً على موافقة دعواه العدم انظر محكيه واشهاد  
المشتري بالنمر مفتقر لغيره من اياه او ان المشتري على نفسه ينفاء ثم المبيع في ذاته  
مفتقر انه في النمر او مالواشهر بان عفاذ البيع لم ذلك مفتقر لغير المبيع  
وقد عومر اشهاد انه اذا اشهرت سنة على رجل ان له مائة دينار من سلعة  
اشترى ما منه لم يلزمه النمر حتى يفرغ او فيض السلعة قاله الشيخ عرابي الحكيم  
وحلف بايقه اياه حلف المشتري المفر بقاء النمر في ذمة بايعه على ما يرضيه من دفع  
المشتري انكر المشتري فيضه ان يادر **قوله** كعشرة اياه اياه من وقت الاشهاد كما

وتأشبهوا بالمال اذا عومر مائة  
الحزب والاموال فيلزم دفع او يمتنع  
الشأن او الاموال

كما في الزفان والغوا **قوله** لا مال له **قوله** كالت ومصر النمر  
اي كرهه النصارى وان لا يبيع وشركه ربحا وحيل وشركه ايه يوتر عليها وشركه ايه  
اخرجهما من يلزمهما بما يربحهما **قوله** ومنه الوكيل **خ** والقول لك  
يا موكلا ان ادعي لك اذ او صفته لا ان يشتري النمر من عتق ان امرت  
بغيره **قوله** في مسافات ومفارقة قال بعضهم صوابه ان يترك ما اذا ادعي  
احرهما ان البيع ورفع نداء المؤذن الثاني من يوم الجمعة وقال لا اخرج عن  
الضيق **قوله** اما قيل له محله **قوله** ما لم يتركه فاذ عومر جازي فامل **قوله**  
وخاصة اختلفت بها النمر اياه القول لمصر لا طرأ الصحة اذا اختلعا  
فيهما وفي العدم والفساد اختلف النمر بها اياه وفيها في ايطافات البيع اياه  
والشيخ ابو بكر بن عبد الرحمن وحران اعمل النمر كماله التبيخية والتغير  
ان محل كونه القول لمصر الصحة اذا باع المبيع والامتناع البقاء ويتعاضدان  
ما لم يتركه فاذ عومر **قوله** ولا يربح بكونه ذلك العدم بعرفه ما كثر  
وتابع البيع ثالث **قوله** لا مال له **قوله** لا اقامه بعرفه النمر ويرى  
وكام البرد عنة **قوله** لا مال له **قوله** لا مال له **قوله** لا مال له  
مميز له ان ربحه **قوله** في قولكم للمشتري القول به اياه انه يرى الصحة ولا افر  
يرى الفساد والقول لمصر الصحة **قوله** محل كونه القول له مع يمينه وامان  
تلك جاء البايع يحلف ويأخذ المبيع بعرضه النمر ان كان صوره به ماله  
**قوله** ويرى لرباع النمر **قوله** في سلم الكلام على عذره المسألة



ومعنى مال غيره **استتر** الموضوع انه استتر بمال غيره مرعيان ذلك الغير  
 امره بشراء ذلك الشيء بخصوصه وانكر رب المال ان يكون امره بشراء شيء  
 بالقول له وليس المراد انه انكر كماله بخصوص ذلك الشيء وفركا امره بشراء  
 غيره بهذا لا يكون القول له **بم** **فصل** في بيع على الغياب  
**قوله** الاول على ثلاثة اوجه تفردت صر الكتاب به بطريق مع المرقوم عليه  
 ومع خيلة بصرف الكاتب **قوله** واما ان يكون غايبا في تجارة اي وهو  
 مستوطن محل ولاية الفاضل له مال بجا او وكيل او جليل من اجل الفاسد  
 لا يتيه في النظم والمحكم عليه بل شغل الشواذ في نفسه من غير مكر كما في الشامل  
 وغيره **في مال له الايام** **قوله** ويجزى اليه في كل حق  
 حتى استحقاق العفار والكاف والعنف **قوله** ويجزى الحاكم  
 اي يفتح عزه بضره اجل بسمعه **قوله** يبيع باحكامه اي على الخيار  
 اذ كل ما يبيعه الحاكم فهو الخيار وان لم يستره لان يحمل المستر كونه  
 بالخيار بل الرد ولا مضاء بان باع مرغيا خيار فدخل من الغياب والغرماء  
 الرد لتضررهم بذلك فانه الزفان **قوله** حكم عليه في الرد بل حتى استحقاق  
 العفار كما في مضاه ونصر عليه الزفان **قوله** ولم ترج له حجة في اي  
 الادعاء جبرا وكفاي المسائل الخمس **قوله** **الموجبات الاولى**  
 اي تبوت الموجبات المشتركة في بيع الحاكم المشار بها بقوله في بيع تبوت  
 يتيه واما له وملكه لما يبيع فيبدل الشئ والاعمال غنا بالزبر والغينة كما

كل ما يبيعه الحاكم فهو على الخيار 3

كما قال الحكم كالرب اي انباته من نفقة او غير ما وغيبته وقرها وانه اعز  
 له فيما لم يفتح وكوه ذلك المال له وجبارة الشهود له ان كان اصلا  
 وانه او لم يبيع عليه والتسوية وعبر الجاء زابن والسراة في التمر ان يكون  
 عينه اعزها وليس فيه محايك **قوله** **فصل** في بيع على الغياب  
 فيض التمر فهو مبني على ما يوجبه بعض النسخ مما مر الرب بالباء التي هي  
 في جواب تركه مقرر اي يقضي ما عليه من الرب بذلك التمر بعد ان عذر الغرماء  
 في بعضهم بعضا فيك ضاى ماله عرديونه وعبر من الفضل كما في الغياب  
 وان كان الحاكم يطلع كل واحد من الغرماء بحق غيره الحق الغياب المكون  
**قوله** **فصل** في الكفاي اي وكل الكفاي امضي عليه بحكم الحاكم عبرت  
 الموجبات ايضا من كونه من المرات زوجة له وتبوت تركها عليه الكفاي  
 بغيبته ان كان الكفاي به او تبوت لا عار بالنفقة ان كان الكفاي به  
 وباله **قوله** **فصل** في بيع او غير كفاي وعنف وكما في  
 ولو ائت البراءة من الرب او النفقة او جرح شهود الكفاي او العنف  
 ونحو ذلك **قوله** ثم ان لم يعرف اي الحاكم وفرب الغيبة **قوله** واه غرم  
 به بقوله اي واما جلسه كما يطلع حتى يكشف حاله **قوله** والمشمور  
 انه يستأنى بالبيع ضمرا به بالقسم وتخرج الزا حال عليه واستثنى به  
 ان غرم بالثبوت في الموت **قوله** **فصل** في بيع او غير كفاي وعنف وكما في  
 اي كالعشرة مع الامن والبيوميه مع الخوم **قوله** والعشرة او اليومان مع

كل  
 ويبيع ملك لغيره  
 من اجله اميد او شهود



انقضى يفض عليه معناه غير استحقاق العقار له ما فهم كلامه وكلامهم  
 انه يفض عليه يبيع العقار لفضاء دير او دمع بصفة زوجة كما يحكم براء  
 على حاضر بل مع يبيع الفضا عن الفول في يفض عليه معناه انما لم يحكم  
 عليه في استحقاق العقار لغير المشاحة فيه وحصول الحفر والنزاع عن  
 اخذه كما يرمى حضوره ليكنه افصح للنزاع وعليه يتبع بيع الفايح  
 وتشهر بما كتبت عنده ثم يصير متبرع بغير الغايب **باب** في زبانه البت  
 تعلم ما في كلام الشارح من الاجمال والاضااف **والعلم في التمسك مع علم الما**  
 اي الخلف برابر القاسم واشبه بالحكم على الغايب المتوسعة الغيبة بالتفسير  
 مع علم ما في غير وجه فيل يفسر فيقول ديونه وقر وجر لعمته فهو  
 احوى بها وفيما احتريكت اليه ويكشف حاله **قوله** فان قيل  
 حاله او بعثت الذي عن اللحن ان بغير الغيبة انما يعلم اذا لم يعلم ما في  
 غير وجه كالتوسعة وبالمجمل يتبع الشياء في الفرقة على انه يعلم  
 حتى يتكشف حاله وان المتوسعة مغيرة بما اذا لم يعلم ما في **واما**  
 ان علم كما يعلم على الشهور ويتبعها في البعيرة باللحن فيغير ما كانت  
 وابر شرا فيغير ما **قلت** **واللحن** هو ضام قول في  
 وليس هو او غايب ان لم يعلم ما في **وذلك** المجلة **باب** في بيع  
 اي والغايب المذكور في جميع حجة فيرد كفاية وعنده ان ايكمل اليسته  
 الشاعرة عليه بما يفيض من ما يبيع عليه من ربح الرين اذا البت فضاء

من يعلم من الغياب ومرا

فضاء او براءته منه ولا يخلط المبيع من ربح مستثنيه وعمله اذا جات بيرة  
 واما ان لم يفت فيفض المبيع ويرد الى الغايب بغير ان يرد المبيع المستثني  
 على المعتد كما في اء على بر حال **وقاله** عن قول في النفقات وبيعت  
 داره بغير حوت ملكه **قوله** وان كان الاضام هو الزاير الحاج كما يات في كلام  
 عن الله نفاذ ابن قمر **قوله** اي احصل له تبع في اكله وفعلت ما  
 فيه وانه تبع ابر الحاج **قوله** وهو معتبر ارجاء الحجة اي في ما يبيع عليه  
 واما فيما اكل او عتق عليه فيرد كما يضاف **باب** في كل من العلم  
**في** البعير جبر اكابر فيه فصي عليه يبيع الفضا وسير الشهود ولا  
 نفرضه **ومثل** الغايب المحجوز ولو كان له وصي او مفوض **قوله** فان لم يكن  
 يحكم عليه في عهده وان قيلها ولا يقيم له وكما يخاص منه وهو كذلك على  
 المشهور ومنه في المرونة **قوله** قال محضون وابر لما جشوه يقيم له وكما  
 ولا ترجع له حجة وعمل الفروير وما سر عليه ويستثنى عن اهل فارس بركيل  
 الغياب **والحاجير** **قوله** ولا يخلو من الطام من تراخل اي ان قوله وما به  
 اجبت لا يتفرض هو غير قوله والحكم ما في **قوله** لاكن مع براءة يفضي له  
 هو غير قوله وهو على حجة ما شفع **قوله** فراجاب بعضهم عن كنه تايير  
 لما قبله لم يزل لا يضاع **قوله** ان له نفرض المبيع اي الغايب القادع اذا البت  
 البراءة نفرض المبيع ودفع المهر الى كاه فبضر من الرين المستثنى ويرجع به  
 على رب الزير **قوله** فان لم يستره في العفر التصريح اي ان لم يستره الراعي



التصديق في دبعة الرب في العفو واقام بينة على الرجوع اشفع البيع  
 واستدان البيع انما يكون باذن الفاضل بهذا استكمال للفعل بنفسي البيع  
**قوله** وكان وجه ما افتصر عليه الشك جوابه الناقض **قوله** وعنه في الخطاب  
 اي عليه في الجبرال وكانه يسير في قوله تعالى وعنه في الخطاب في القضية  
 المشهورة **قوله** يتر - يكون الناء المسئلة وكسر  
 الراء اسم من اسماء المربطة على صاحبها افضل الصلاة والسلام سميت باسم  
 النبي صلى الله عليه وسلم يتر - برعيرع من التبرسكنوا الحجة باجتهادهم  
 السيول سميت الحجة والهجوزان تسمى المربطة لان يتر - لفعله على الراجح  
 يقولون يتر - وهو المربطة كانه كره لفعل الاسم لانه مرادة التبرع او من  
 التبر - محركا وهو القصد او لكونه اسم تام **قوله** اما ما في الصحيح في حديث  
 الهجرة فاذا اتم المربطة يتر - فغير جاب - بانه قيل **النهر** واما قول انه  
 نقل بالامل يتر - بحكاية عمر فانه من النافير وهو احمد وابو بكر من موعا  
 من سمي المربطة يتر - فليست غير الله من حكاية ورجاله كفات **قوله** رواية فليست غير  
 الله **قوله** يقال اثر - يفتح مبكوك يفتح لغة في يتر - انظر حكاية الوباء  
 في اخبار دار المحققين السمي و هو ممنوع من الصرف العلمية ووزن الفعل  
 وصره حكم ضرورة **قوله** اما قول علفمة لا شجعة  
 وعردة وراء الخلف من سجيئة موايد عن فوب اخاء يشر -  
 فضحكوه بالملئنة وكسر الراء والنساء وفتح الزاء انظر شرحه في ثبات معادلاته

مصل

**قوله** في العيوب **قوله** اما اصوله  
 اي واما غير ما يورد بكل عيب فلان او كثر كما يات في قوله وكل عيب ينقص  
 الاثما في غير ما ردت به ما كان **قوله** البرق بين الاصول وغيره ان البرق يرد  
 للغبية غالباً والسلعة للتجارة او البرق لا شفع عيب بلوردت بالسير  
 لضرر البايع او ان عيب البرق يطرح ويترول **قوله** اما اصوله مع وهو المشي  
**قوله** اي خفي حية البيع وكل المستتر بايع وذلك العيب ولا فاقيا به  
 واجبة في قول المولى انه احاط به علماً اذ اذ من تلبيعه والعادة  
 تقتضي عدم قصده لا شهاد فانه البرزخ في الماضي **قوله** كذا قول المولى  
 قلب ورضي عن التلبيح اي اذ هو من معنى قوله احاط به علماً فانه  
 ابو العباس الملقب **قوله** فقول **قوله** فخص به سير الخطب التاء واللام فانه فكر  
**قوله** في بعض من التلبيح **قوله** اختلف في قدر البعض في قيل ما انقص عن  
 الثلث وهو ظاهر في لترك الثلث في الكثير بل هو المنزلة وقيل يرجع فيه  
 للمعروف وقيل ما انقص الربع وقيل ما انقص العشرة من المائة **قوله** في رجع  
 بقيمة كصرع جزار لم يخف عليها منه وفيه فرك في قوله **قوله** وليس ذلك  
 الجزار وجه الزار وجه الزار هو الجارل بينهما وبين الحجة يجب انه اذا تك  
 لا يكرسكن الزار لما يعرفنا به فانه عيان **قوله** كيعينة الرجوع بقيمة العيب  
 ان يفرق البيع سالما بعشرة مثلاً ومعياناً ثمانية ويرجع بها نصفه  
 العيب وهو خمس الثمن في هذا المثال **قوله** وليس له رد البيع كاي يجبر







ونبوت العيب وانتهى من التمر وانتهى من التتابع ومنه السبعة  
 يشترك فيها الحاضر ونبوت الغيبة وكونه او يثبت لا يعلم **قوله**  
 لا يمانه فانه يعلق انه اشاع بعبا جميعا وانتهى لم يتبين اليه من العيب وانتهى  
 له والاراه اياها والثالث انه ما روى العيب حيز علم به وله ان يتبعها  
 في غير واحدة انظر فيجب والكتاب **قوله** وميد ايضا نعيم وفي حمله على الخاف  
 تاو يمانه عن انصر المختص اي وميدان في الطلوع وفي حمله على النية نعيمه  
 على الخاف للعلل الاخر او على العرفان يمانه يحمل العمل الذي نعيمه على ما اذالم  
 يرج فمرومه او خيف على البيع اليك فيساع ويحمل العمل الذي نعيمه الطلوع  
 على ما اذلمح في فمرومه ولم ينف ذلك **قوله** والبايع ان فمروم يعلق التمسك  
 انظر قول خ ولم يعلق مشترك ادعت رويته لا يبرع في الارادة والاشوب  
 لا يبرع في غير **قوله** واما مع التخصيص كالمسألة **قوله** والما لم يشترك  
 الشاملة ولا قبله الا والعادة كالشركة **قوله** وعبر الجوز في ما لا يصلح  
 عليه لا يتغير كسوسر الخشب والجوز ومرفقائه ورذ الشجرة الا ان قول  
 حكم بتغير الرال على فعل الفاعل او لم يمس قوله بتغير كذا فيل **قوله** او فناء  
 في اتيانها لان شراء عايد لا يمانه بمنزلة اشتراكه زراعتا كراشتين سورا  
 في اتيانها التي انة مع جرة لا يمت **قوله** فاذا ذكر يا بعدا انما حيرة بل الحكم كذا  
 ولعلم بترك البايع انما حيرة انما تستمر في الايمان على ان نجحها طالع  
 كماله النور انظر العلم في المحليات والتوزيع **قوله** من الغرور انما انتم كذا

م  
 زريعة دود الخبز يوم من نجحها  
 باسرا يرجع على البايع

اي والغرور اذا انصر عفا كذا غرور ابا البعل كذا قاله ابرع مة انظر الموا  
 عن قول خ ولم يغير بفعل **قوله** فلت على مادة كذا عجز يرجع عليه لا يبرع  
 اثبات ان زربعتة على التي خرج نجحها باسرا وانتهى باسرا عايد لا يمانه  
 في الرد كذا مع معلوم عن ان يعلق الصنعة والبيع **قوله** من الغرور  
 عن انما ينسج تحت قوله ما يفا وحل عيب يتفقد الاقناء لاكن لا يجوز احوا  
 اليوم عن انما يغير عيب البقا والتملوا لعله لغيره تقطع ثم الرار عن  
 برك عادة **قوله** ومضاهية ولو فلو ليس كذا اختلافكم احسرا  
 لعله يقيم ان التعيين بالكمرة في النص غير مقصود ويبرل له ما نقله في النظر  
 عن المان من نصه واخبر في الثقات ان العمل بغير حجة ايضا في السرير المبقع  
 وماذا ان كذا الكور البقا لا يتصفه ولا يستغنى على حال فهو وان قل في وقت  
 يكثر في اخر فانه يستجنا رحه الله **قوله** ويوجب الادل على المشهور المراد  
 به هنا ما وقع الحكم به لا المشهور المصطلح عليه من كونه الذي فهو دليله او كذا  
 قابله او مفرقة المرونة **قوله** وركا اطلع اليك انما اطلعه فهو وركم  
 رحه الله وفر علمت انه لا حاجة لاطلاع وان ما فعله كذا **قوله**  
 ترد الرار ايضا من سوء الجار والبيرد الرار حاضر بغيره في كل الرار وركم  
 ماء غير ما عليه ما نقله البرز **قوله** وكذا الرار المعتادة لنزول الاجناد ترد  
 نقله المعيار في كتاب المعاوضات **قوله** واما السمسار فيستدعيه كذا  
**قوله** على وجه الجمالة المراد بالجمالة هنا ما جهر عليه من الناس مران







بالايش منه من المثل على ما ذكره في قوله **فمنه** اي من المثل على ما ذكره في قوله  
ولو كان المشتري القيمة وحده اذ كان البيع على القايمة اما اذا كان على  
الترابيزة فلا ينظر شرح **فمنه** اي من المثل على ما ذكره في قوله  
قوله والراد بالاستحقاق له العتق به في تعريف الشبهة فهو انقاذ الشريك  
بلا حذر اما ذكره فهو تعريف الاستحقاق **فمنه** اي من المثل على ما ذكره في قوله  
فيه تفرس العتق وهو يعرفه بالعصبة اذ يقول لا تنزع الشيعة الا  
في الاصول في الجزاء في الشياخ منها واما من الشياخ عليه اثباته قوله  
لا يادع عينة او غير عينة لادع العينة كونه العترة والغير العينة  
كعترة ادرع شايعة في دابة العارية قال الزرقاني قال قلت كذا  
الجزء ثالث والادع الغير العينة شايعة قلت يسر ما يختلف  
اذ الجزاء شايعة في كل جزاء ولو قل من اجزاء العقل ولا تترك الادع اذا  
ثالث الادع خمسة مثلا فانما هي شايعة في فروعها لا فيما اقل منها  
ومما يدل على امتزاجها ان الادع مضمونة على البائع وحده باذا حصل  
عقب او استحقاق لبعض الارض المبيع فيها الادع لم يترك على المشتري ذلك  
شيء وقوله باذا وقعت العترة والعوي انما لم يترك الشيعة لانه صار  
بمنزلة الجار والشيعة له قوله باء محل الشيعة فيما يقبل القسمة في  
انما كانت الشيعة فيما ينقسم على المسمى لانه اذا طلب الشريك البيع  
فيما لا ينقسم اجر عليه كسركه معه بخلاف ما ينقسم باشتغاف النقص

النقص المسمى لا ينقسم بحسب الشريك على البيع معه قوله وبان نقابل  
اي في قولكم والعرى والجماع والرحا القضاة **فمنه** اي من المثل على ما ذكره في قوله  
بجمل التخلد كذا ربه وادخلت الخاء ساحة المار وظهر فيها ونحو ذلك  
سما هو تابع لما يقبله او **فمنه** اي من المثل على ما ذكره في قوله  
القسمة في نفسه لانه حكم له بغير متبوعه حيث بيع معه اتقافا  
والمادة **فمنه** اي من المثل على ما ذكره في قوله **فمنه** اي من المثل على ما ذكره في قوله  
لا يرضى الخ غرض عليه او تسفوه اذا باع احد الشريكين نصيبه فيها  
مع الارض او مبردة فليس بكم الاخر بالشيعة ولا قسمت ارضا منها  
شيعة اخرجت او تعهدت قاله في المرونة لانه القسم يمنع الشيعة وقال  
في العتبية الشيعة كاتبة بجمل ما قسمت ارضا على ما لم تقسم وعلما  
يسر العتبية خلاف او واما جبر قال واما قال مقسوما في المرونة يسر  
واحدة ومقسوما في العتبية واما استعرة او مقسوما في المرونة يسر  
لا ينادى بها ومقسوما في العتبية يسر اي ائنا واراض مشتركة **فمنه** اي من المثل على ما ذكره في قوله  
قوله **فمنه** اي من المثل على ما ذكره في قوله **فمنه** اي من المثل على ما ذكره في قوله  
ومما لا خلاف في القول لانه في المرونة ما يبرل لقلوا امر منسما  
بغير قوله ان انقسم اي في القسمة بل لم يقبله او قبله بفساد  
بلا شيعة كالجماع وفي المرونة ما يبرل على اء الاخر بالشيعة كاتبة  
في العفارة ما تطر به قبل القسمة ام لا وعمل به بعض الفقهاء ونظامه







شعنة بمواضعها ولا شوب الغالب ان الشعنة فيه ان لم يكن اطلها  
 وقولهم ان برو الصالح ان شوب في مواضع الشعنة حتى تنزل عليه  
 الشعنة ولا يجوز بيعها بغير الشعنة فيه لا يجوز بواته بقيمة **قوله**  
 الخ من به العمل قال في العمليات

وشعنة الخريف لا يصيب كذا التصرف على الشريف  
 فالشريف شعنة الخريف او ايسع المصيف ولو لا خلاف قول العلماء  
 كذا التصرف المشهور من متاع في وقت الصرف فيسب عليه وعلى الله  
 ولم يحل الجار من النار ولا غيره اذ لم تنفع الشعنة للجار عند اكثر العلماء  
 كذا في الشافعي ومقابل اكثر ائمة حنيفة قال يفرق الشريف في المنزل  
 ثم الشريف في الطريق ثم الجار والشعنة في النار يكون مستر كما يراى  
 الدور فيبيع احدهما اذ لا مع حطة في النار من قول يحنو مع لاله  
 بانه كالعناء الدور في حكمه كالطريق قال ابو عبد واشوب فيه الشعنة  
 وبه ضرورة المشيكية **فتبين** الشعنة في الحايك يكون  
 يرد ارباعا لجليل باع احدهما من الدور والحايك على قول ابراهيم وبه  
 جزم على ما سأل قال في الطريق الحايك المسترد ما يرد ارباعا لجليل يرد  
 قال ابراهيم لم ارمي بطلب الشعنة فيه وان كان المزبوع وهو حرمه  
 ان يلبس اقول وعنه اذا باع من ارباعا ما اذا باع نصيبه من المسر  
 جفته احدهما اشراخا او اخوانا كذا والى قوله العروضة **الشعر** محل

والعرفاء ان العلم ان الخريف يرد في كالتين  
 والاربعين والتم بقاء الصيغة

مع الشعنة في الحايك المستر كير انيبي

محل الشعر اذا لم يطلع الشريف على الشعر الذي وقع به العرض لا يبرأ ان  
 البيع وما قبل ان يبرأ منه فالشريف احمى به بالشعر الذي وقع عليه خيرا على  
 صاحبه ربحا للضرر وليس بعد الشعنة انها اخزم من المشرق وهذا  
 اخزم من بيع البايع وهو الارز والبقول **والقصر** ولا شعنة في زرع  
 باع حصته منه ولو بارضه والشعنة في الارض جفته باينوب وامر التمر بيع  
 بعريسه او قبله واخرج بقوله كالجوز ما يجتر ثمرة ويغني اطله كالقوع  
 والقنا مجرور في كذا ياقو الضام ان يحمى العرض على البقول عند غير  
 وفي البيوع العاسرة ما لم يحمى بيع الشيا من البيع العاسرة حيث اشترى  
 في العقر بيع على ما تفرق بهاء تصوع بما بعد العقر كذا في الشعنة التمر  
 وتفرق انما يحمله على الشريف وهذا كله اذا قلنا انها بيع واما ان قلنا انها  
 ربح وجوزع الناس اليوم فلا شعنة احكاما قوله يعقوب المبيع اية  
 بالبيع والبناء والغرس لا يجوز له شوق انما اتعت العقار فله ان  
 يكون العواك يبيع مع اشارته في بقوله ويبيع بقدره ان يعقوب في القيمة  
 لا يبيع مع ما يكرم فيه **قوله** في العروضة **قوله** او سواها  
 كسعة الحصة بعير او من سرق فيه بالقيمة اية قيمة المفقود الذي اشترى  
 به الشعر **قوله** لا يخلع وطلح عمر في او قيمة الشعر يخلع وطلح عمر  
 وتعتبر قيمة الشعر يوم العقر **قوله** وطلح عمر اية عمر اية  
 الواحد فيه الفود والقيمة له **قوله** احتز بطلح العمر بطلح القضا **قوله**

والعلم الشعنة لقول ما ينقص والارز  
 الجوز منه قبل ارضه ومن شعنة والتم بقاء الصيغة







الصريح كان لا يصفاه على مال أو كماله المرونة **خ** ولا يلزمه اسفاحه  
فوله وليس له ان ياخذ به لا يعلم **خ** وان لم يكن ان اشترى من التمس  
بعضه انه اذا لم يكرهه لم يصب لاخذ ليا يكون ابتداء بشر يحصل  
وعزاهو المعتمد به صدره الشامل كماله ما يبيع المازي مرانه اذا  
اخذ قبل علم التمس له ان اذ انما هو كماله التمس على الشهور **قوله** لا يبرأ  
فوله او اسفه للزب في التمس ايه سبعة ولو كان الزمان قبل ذلك  
ولا يلزمه بغيره ان اسفاحه انما كان لاجل الزب في التمس قاله في النتيجة  
قال وحكي بحججه ان لا يبرأ عليه لشهور عزره **قوله** اما لو اسفه للزب في جنس  
التمس فيلزمه لا اسفاحه لان تكون قيمته اقل مما اخبر به او في المشتري او  
في المشتري او انفراد ايه او اسفه للزب في المشتري بان قبله جاء استر  
نصف نصيب شر بحد ثم يتيقن انه اشترى جميع نصيب شر بحد واصل  
عكسه فلا اسفاحه لازوله ولا ينفعه قوله سلمت لعزم فترت على اقل الجميع  
او للزب في المشتري بان قبله جاء استر نصيب شر بحد باسفة ثم  
يتيقن ان المشتري غير او انفراد ايه بان قبله جاء استر نصيب شر بحد  
باسفة ثم يتيقن انه اشترى وهو غير **و شعبة في السقف**  
**قوله** والشعبة في الاخير من قيمه بيان لما اجمله حكمه انه اخبر ان الشعبة  
في السقف المذكور ولم يبرأ من شيء تكون وسيصح اخبره من قوله  
او عمره في صورة اذ العمر داروا انما اثم اشترى تمامه بسقف

بشقيه دار اخر ما اراد الشريف الاخذ بالشعبة فانه ياخذ بقيمة  
السقف **قوله** صلح بضعاء ايه صلح عمر او خطا وبضعاء ايه دفع  
صدرا او خطا وعتقاء كتابه وفطاعة المذمة والبراءة **قوله**  
في قوله ابرناج بما اذا لم يكن التحيل من الناس على اسفاحه ولا يمكنها  
وبه العمل كماله الزمان ونظم العمل **قوله** وعبه لغير ثواب **خ** وعبه بالثواب  
ولا يبيع الشفعة ولو كان الثواب اكثر من قيمة الموضوع باضعاف  
لان الناس انما يبيعون للثواب لياخذوا اكثر مما وقعوا قاله ابرناج  
**قوله** وهو المشهور بان قيل  
على المشهور مما يعرفه من الثمار حتى كانت جميع الشفعة والثواب الشفعة  
جميع مع ان الجميع غلة ثمانية الشفعة اجماع بان الثمار لما تغير  
لها وجودها لايها ونوعها لايها من الاشجار طارت بالبحر منها ما عشت  
حكم الماطر والترك السكت قاله حشر **قوله** وبه العمل **قوله** قال ناقصه  
وشعبة الزك الشرفايم **قوله** بشرط ان يبيع لسكر عكر اقال اللثام  
وغيره وهو مبني على انه لا يبيع لبيع والعروة تكينه من الشفعة  
ليصح **قوله** اقال ابرناج العمل عن ثابايم بيقية على التمس من الشفعة  
مرغم شره اصلا **قوله** والناس اليوم لا يلتفتون للشر المذكور وانظر شرح  
العمل المطلق وانظر شرح كيجنا فخر تكلم على شعبة منفعة الزمان  
المشاع **قوله** في البيع **قوله** في البيع **قوله** في البيع **قوله** في البيع



فصرار تبا الى استعجل المستر الشيعي بلا خزاو التري لا يطلب التمس  
ان فصرار تبا الى يشرو في نفسه او فصرار ينظر الى الشفيع المستر  
والمراد بقوله كساعة ان تكون الساعة من عمل الشيع وعمل الشفيع كساعة  
وليس المراد ان تكون مرة النظر كساعة ان مرة النظر بمرة الساعة  
والصح مع شعبة وانما هو من المراد به ما يستحقه من الشفعة عليه  
ووهما هو انه باع الشفعة بنفسه او ليس المراد انه بناء في الصواب  
ما عليه خسر من المراد انه باع الشفيع الفري اخذ بالشفعة عليه فقول  
ثم شفعة من الحلال المصروف واردة اسم المفعول قوله قال البر سر با  
خلاف قال اربع نسل ان من بيع ما ليس عنك قوله ومنه ان يقول من  
شعقت بانه نسل انك انما اخذ بفعله كان اقتر من اجنب من الماخز  
وخرج به وانما لم يخرج منه لانه من باب اكل اموال الناس بالاكل اذا شيع  
كان مع طاع الماخز لو جعل ثم لا اخذ للشيع بعد ذلك لانه اسفك  
حقة منها حيث اخذها الغير واما ان قال لا اجنب خبز بالشفعة  
لنفسه وانما دفع له كمنها سلبا او رغبة فهو جائز لان فصر الاجنب  
لا ضرر بالمستر ولا يكر منه **قريب** اخذ المال لا سفاك  
ليس بعلانه اخذ المال في مقابلة مع يركه الماخز انظر شرح شيخنا  
وحاشا له الشفيع ان يملك بالقول انما كان القول له لانه موعى  
عليه لان الشفيع يركه والماخز يركه من يركه بما قال قوله او كان من

من يتبع من عزا من غير علم ما جرب به العلم من تومعه غير التهمة مطلقا  
قول **خ** وان اخذوا النمر والقول المستر تمامه يسمي بها نسبة ككثير  
ولا للشيع وان لم يسميها اطلاقا ورد الى العوض اي قيمة الشفيع ومع  
البيع ويقتصر للعالم على الناكل في قوله كثير من وزر او فاض اذا  
رغب في دار مجاورة له فاستراها اليوسع بها بئته والقول له فصر النمر  
اسم ام لا والمراد هنا بيع النسبة التي يركه غيره لا يبيع مطلقا بل  
لا يركه يكون ما يركه مما يكره من يركه فقول له يركه مجاورة بالباء  
للمفاعل ومجاورة اسم فاعل وفي بعض النسخ بالياء اللاتب ومجاورة حقيقة  
المفاعلة ومعناه ان المستر اذا لم يركه او استر من موضع المجاورة كثير  
ليحتج به به فانه يصرف فيما يشبه قوله الشفعة من حيث الشفعة  
محله ما لم يكثر التحيل يا خذوا التبرع لا سفاك الشفعة تمامه عن قوله  
والنوع في التبرعات مقترنة وقول ثم وخصه بيمينه معينه المراد به  
المستتر عليه واما البايع فلا يمين عليه اذا ايجل امر يستحق غيره  
والشفيع كثير ما لم يكره **قوله** **خ** وان اخذت الصفة **خ** وان اخذ  
المستر والشيع با ان كان العفر واحدا والنمر متحدا وتعدت العفر والبايع  
اي وتعدت البايع واو اذا اخذوا تعدت العفر لم يتعذر اي لم يحجر  
المستر على التعذر بل يقال للشيع استخر امانا تاخذ العفر كلها او  
نكر كما قلنا مثال ذلك ان يكون لثلاثة مع رابع شركة فشاركه في دار

كثير من يركه مجاورة  
نكره مجاورة



ومعزاة حائوت ومعزاة بستان وبيع الثلاثة انصبا، ثم في صفة واحدة  
 من رجل فإراد الشريك ان يبيع في بعض المبيع دون بعض وليس له ذلك  
 لانه يعضر على المشتري صفة واحدة وليس له الا ان يبيع الجميع او يترك الجميع  
 الا ان يترك المشتري بالتعريض كعقد المشتري على المبيع في شيء في عسر  
 التعريض كعقد التعريض في حال تعدد المشتري وليس للشيء المأخوذ من  
 البعض دون البعض بعينه انه اذا وقع البيع جماعة في صفة واحدة  
 وتبين ان المشتري ما يخصصه سواء تعدد البائع او تعدد الشئ في البيع غير  
 يراختر الجميع او ترك الجميع وليس له ان يخصص البعض دون البعض الا ان  
 يرضى من غير المأخوذ منه معزاة من كلام المختص وهم تابع له كما رأت  
 وكذا في هذا الشأن الصحيح المقتضى في تعدد المشتري خلاف ما درجوا عليه  
 وللشئ ان يخصص من المشتري ويرد من شاء والله اعلم **قوله**  
 وان اختر بالثانية شورا اي ان اختر الشئ بالثانية وانفسه كصفته  
 في الاول شورا فيما يقع الاول والشئ بالثاني وحيث ان يخصصه  
**خ** ومن على ان انصبا اي الشفعة بعين الشئ المأخوذ بالشفعة على قدر  
 الانصبا اعلى الى وسر ان الشفعة انما وجبت لسر كتم العود مع موجب  
 تقاضاهم فيمما اقتضاها من الشركة **قوله** القابل انما على عود الى وسر  
 تفادى عن اء الحسن الاتفاق عليه **قوله** واذا كان الشئ امر المالك  
 هو قول **خ** وترد الشريك حصته كذا في سائر اربعة ثم ربع نصفه

باعد لهما ربع الربح بلصاحب الشئ نصف المبيع وانما ربع النصف  
 الباع بالشفعة وما يخصصه **قوله** شبيه وكذا في  
**خ** وحكم ما حكم له او لم يمتد ان حكم عادة او انفسه المأخوذ من  
 يشبه الباع ان يكون كما لم يمتد في **قوله** ما يشبه ان يخصص في البيع  
 وذلك ما جرت العادة بحقيقته من المأخوذ من الناس **قوله**  
 الا ان رايت اي لا يبيع المشتري البائع بالكم المأخوذ من  
 فترج ابو الحسن في هذا التعليل بان يخصص المبيع بالكم المأخوذ من  
 هو مبيع دير في دير لا يخصص ما على غير المأخوذ من المأخوذ من الغير  
 معزاة تصور البيع في ثلاثة اقسام **قوله**  
 لانه في ذلك من الشفعة المأخوذ ان يقال هو في الحقيقة راجع لبعض  
 الامانة ان الشئ انما يرد المأخوذ ان البائع يخصص من المشتري مكان  
 البائع قال انا الرضا باتباع ذمة الشئ ان لم يؤد المأخوذ من حواله  
 في المعنى فيكون البائع قريبا من المأخوذ في ذمة المشتري بالكم المأخوذ  
 في ذمة الشئ في تعليل المسألة بهذا القدر اعما جارية ولو شاء التخصيص  
 الكم المأخوذ من البيع **قوله** الشئ حاله ما **قوله** ما كان  
 في سائر التعليلات) يتردد فيه العرض الموصوف فاذا اشترى بشفعة  
 موصوف في ذمة المأخوذ ان الشفعة تكون بمثل ذلك العرض لانه اجل  
**قوله** او صلح عمر على نفسه ان الواجب القود بخلاف الغطاء بالشفعة



فيه بالروية قوله فيوديه الشيع كقولك اي ويؤجل ثلاثة ايام على  
 ما سبق لغير فصول او تاخير في الواجبه ان ايسر او ضمنه على  
 ولا يجزئ التمر الا ان يتساوى او يعلو على المختار قوله واذا كان المشتري  
 اعطى ربحا عن ذلك داخل في قوله ويلزم الشيع حاله ان استرعى  
 بغير ربح ولا يحمل في الشيع الا يلزمه وانما هو ما يجب ان يكون  
**فصل في البيع** قوله ويأخذ المشتري ويلزمه ان  
 يجعله للبايع باء عجز الشيع عن الظاهر او التعجيل او التمسك  
 اخذ الشفعو قال لا قبله منه لانه قد اراد به بل اخذ من الشفعو ببيع  
 ويجزئ التمر للمشتري قوله وهو من ربح المرونة عليه عمل في حيث قال  
 بثل التمر ولو دينا قوله او قيمته مع قول ابر الما جشوع فيقوم الزهر  
 بالعرض ويرمعه لان قال ان حكمه حكم العرض حل اوله **فصل**  
 ينبغي ان يغير في معنى الخلف فاذا قامت فريضة على ما ذكر كما في كماله  
 ما في شيع بالقيمة اتفقا لا بمثل الربح الذي ذمة البائع وهو المالك  
 وما سوي المشتري **فصل** قوله وليس يضر من الزكي لانه  
 يغني عنه قوله ويلزم الشيع حال ما استرعى وانما يلزم ما ذكره كتم اذا  
 كان معتادا ولا يلزمه ما زاد عليه **فصل** ما اذا اعطى مئسا بغير قول  
 في وايرة دال وعقر شرا وفي الكسر **فصل** **في القسمة**  
 عقب الشفعة بالقسمة لغيره ان ذكر ما في قوله ان اراده لم تقسم وفي قوله

عز اذا كان الشراء بارعوا وحيل

اي بغيره الوش

وفي قوله وفي التمار كسبعة ان تقسم قوله من مملوك امر بيا فيه اي  
 المشاع الذي هو مملوك لما لكبير ولو من ملة الغنا او ترك واحترز به عن  
 تعبير المشاع في ملك مالك وامر كما اذا قال احضر عيسى من ثم عيشه وهو  
 مطلوب لمشاع ومغير وهو من قبل الشارح في التوسه قوله معينا في  
 قير لبيان الحقيقة للاحتراز خلافا للرطاع وهو معقول ثناء لتفسير  
 وللول وهو المضاد اليه قوله مبالغه فيه اي بغير اذا كان الشيع  
 بثل او وزر بل ولو كان التعبير باختصار تصرف فيه قوله فيقول قسم  
 ما على من يري قال الرطاع المراد به المورير الوامر المتعدد قال بعضهم  
 دخلا في بقوله او تركه **فصل** في ذلك بقوله وجاز اخذ وارث  
 عرضا واخر دينا ان جاز يفتحه **فصل** ويخرج تعبير معتق اي بقوله  
 من مملوك ما لكبير لانه بغير تعبير مشاع ملك مالك وامر **فصل** ويخرج  
 الثالثة لا معقول بل يخرج الثالثة ايضا بقوله مشاع اذا اشياع  
 في الثالثة قوله بغير تعجيل وتقويم اي بغير تعجيل مقول براجز  
 المقسوم كقوله دراع من الجانب الشرقي يعادل دراع من الجانب الغربي ويحيط  
 ذلك بالتقويم والتعجيل مع القاسم الذي يقوم المقسوم ويقوله خلافا  
 لظاهره لانه ان غير قوله ابر ربحا ما استظهر في الاول والثاني عليه  
 قول في حيث قال ورفعة وهو تمييز حق وقال ومراضات هذا البيع قوله  
 بل ما حكمه في العيوب والاستحقاق سياة لظن والرد للقسمة حيث يستحق



وقال خ وان استحق نصف او ثلث خير ايسر بقاء القيمة على حالها  
 ولا يرجع بشيء ويبرر جوعه شرعا فيما يشر به كما اذا اقتسم  
 غير ثلث واستحق نصف غير ثلث استحق مائة ان يرجع على الاخر ربع  
 العبد الذي يبره ان كان فاما جاء مات ربع فيتمتع بوم فيضه  
 ثم قال خ لا يرجع اية ما خيار له ولا يبره الا الرجوع بقيمة نصف ما  
 استحق ولو استحق جلا ما يبره اخر بها جاء القيمة تنفسخ واما العبد  
 فقال خ وان وجب عينا بالكثر فله رد بها والارجع بنصف العيب  
 ان القيمة بالعدل ويمنع ما يجوز مع نقصان القيمة والفرقة ان القيمة  
 في ماله انفسه وخ وضع العفارة وغيره بالقيمة في اية قيمة  
 الفرقة والراخات ان دخل على التقويم قوله بالقيمة اية بالساحة وال  
 بالعدد ومنه اذا اختلف البناء ان اتبع كلاما غشوق قولهم في مسائل  
 الفسوق اية يجوز عن تماثيل الفسوق او تقاربه كصور وممن وكما  
 ان الفسوق الستر كما اشار له من الله قوله الفرسية تجمع قراخ يفتح  
 القام وتغيب الراء ارض الزراعة قوله والارض على حدة خ وامر كل  
 نوع في اية حيوان او عفار ما يجمع في فسة الفرقة الروز مع العوايه وال  
 مع الارضين والعوايه مع الارضين خ تمام قوله وامر كل نوع احتل القسم  
 ام الا ان لا يحتل به لياح او يقابل به غيره في التقويم ان يضاهي ذلك  
 قوله ان تتساوى قيمة ورغبة خ وجمع دور واخرته ان تساوت قيمة

وان فيه جزء الواجب ما عرفت وبمعنى  
 عن التقويم بمنزلة مثل الفسوق او تقاربه

قيمة ورغبة وتفاوتت كالميل والواو في قوله واخرته بمعنى او لا الدور  
 لا تجمع مع الاخرية والمراد بالقيمة النفاة وفي المرونة ان تتساوى ورغبة  
 ونفاة فاق نصف صحيح ان النفاة نصف تفسير المراد بالنفاة كونه كل  
 من الدور والعبد اذ يبره محل غير فيه اما عن الشر كذا والامان او عن  
 الشر كذا ففيه ان اختلقت بالنفاة كذا كذا بعضا اجاور المسجور والسر  
 ونحو ذلك مما يبره في الفرقة منه وبعضه في محل اخر لا يبره فيه لم تجمع  
 ونفس كل على حدة ان امكروا ما يجمع من غير ثمنه ان لم يتراضوا على شيء  
 ان القيمة فتركون عن الناس متبعة ورغبة الشر كذا امر ما مختلفة ما يبر  
 من اتفاقا عن الشر كذا معنى قوله وتفاوتت اية ان يكون الميل ما معا  
 لا مكشاه جاء تتفاوت لم يجر الضم بل تعد على حدة ان تعينت ولو بالوصف  
 وخامس رجوع من الدور والجزء المرونة ان الميل مع الفرقة في الارضين  
 والعوايه واما الدور فقالت في هذا ان دور الدور مسير اليوم واليوميين  
 لم تجمع في ال ابلو العتس ولا يتصور من ابلو العتس الواحد انما يتصور  
 في البادية والجزء التقريب على التقريب وهذا في الفرقة بالميل انما يكون  
 الفرقة واما يبره الاربعة البليد ما اعتاد حاطر بنصف الميل قال اللخم  
 ويراعى في قسم الدور مواضعها ان كانتا في محليتين في يتبين جمعت كانت  
 في طرف البليد او منصفه وان كانت احدهما بطرف البليد والاخر من وسطه  
 بلا جمع ولا قال من الله وان ايسر ما بينهما مساجعة فلم يصرح



يصل كناية كلام **خ** قوله جاء كانت كناية كل منتهى اجتماع هو قول **خ**  
واورد كل صنف كناية ان احتمال مع موصوفه انه اذا لم يتقبل فانه يتم الى  
غيره ويقسم وان اختلفت رغبة واما ما يقال او يوزن واتبع  
صنعه فانه يقسم كناية او زنا او عدد كما عند ابن سبر وقوم الفرقة  
بعض الخيل او العز وحياته ويكفل او موزون المنع اقتبى والله اعلم  
**قوله** والامر يقيناً كناية من جلود **خ** وتجمع بين ولو كصوم  
اي وجازية القسم جمع بين وهو كل ما يلتزم من فكر او كتاب او صوت  
او غير او من غير محيط او غير محيية **قوله** والامر يقيناً كناية من جلود **خ** وتجمع بين ولو كصوم  
وما ذكره هو احد الامور التي خالفت بها فسمية الفرقة فسمية المرات  
**قوله** اشراج الروما في حكم بقوله واجبر لها طلال اشجع كل اء ان اشجع  
تاشعاعه قبل القسم في مرحلة ومخرج ومربك دابة وغير ذلك  
وان لم يساو الا شجاع الاول عن ابن القاسم **قوله** اشراج الروما في حكم بقوله واجبر لها طلال اشجع كل اء ان اشجع  
اذا حليه احد بها واشجع الاخر طمور ضياء جار كما اشار له بعض اللغاة  
**قوله** وكما هو سواء كانا من غير اء وسواء اتبعتهما انصبا او اختلفت  
ثالث العزبة فهو من غير عفة كلام وزوجة واخوة الام واخوات الاب  
او في من زوجة او موصى لهم او عصبة عفة او عصبة وموصى لهم  
**قوله** كناية من زوجة تقيله بالنيات مع اليسر غير طامع لا يخرج من  
عصبة **خ** وعقب كلام يساو بها وانما فيه ذو من زوجة او موصى لهم

الزوجة وصوابه كناية من زوجة وبتت وبتت ابوعاصم **قوله**  
او كانا حظي عصبة اي معتم ذو من زوجة **خ** ولا يجمع بين عاصم  
الامر طامع الامع كناية من زوجة ويجمعوا الواو اي ان فسمية الفرقة يجوز  
الجمع بين ابوعاصم عاصم فاكتر رضوا الام لان يكون مع العصبة صاحب  
من زوجة فاكتر اوام جاء العصبة يجمع او انهم يسمون بيسم  
صاحب العزبة فيقسمون ثانياً على عسرا بالصواب اسقاط  
لما الثانية ليوافق النظم والتقدير ولا يجمع بين عاصم الامر طامع مع  
كناية **خ** على طامع لا يجمع اذ طامع انهم يجمعون مع كناية  
وان لم يرضوا العصبة ففقط لهم الجمع وليس كذلك اذا كانوا مع كناية  
اشتركة رضوا العصبة ولا يشتركة رضوا الزوجة نعم اذا كان لم يرضوا  
شريك اجنبي يجمعوا وان ابوعاصم في النظم والباء للعلم بقوم من  
صريح يجمع حظي العصبة وهو الباء **قوله** ومعناه ان لم يكن نوا اهل سم  
واحد **خ** كناية من زوجة وهو تقييد مطلق الجمع اذ العصبة  
يجمعون برضاهم واحباب السماع بغير رضاهم والواو بمعنى امر  
ومعنى الامر ان احباب السماع يجمعون وان لم يرضوا امرات عزوجات  
واخوات الام واخوات لغيرهم جاء اهل كل سم يجمعون في القسم واعتبر  
قول من اراد منهم جمع الجمع لانهم ثالث الواحد واذا اطلقت احسرى  
الزوجات ان يقسم نعيمها من بعد الم يكن لها ذلك وتجمع مع بقية الزوجات



وتلك الموصولة بالثلاث مجموع، وتلك البنات والحوادث ومعنى  
 الثانية اذا كانت الزاوية بغير ما تسمى واحدة وترتبه فسميت  
 نصيب نصف الشريد ونصف المورثة وانما يسمي شرا وانما  
 قوله على ان مخرجت له ذات مائة اية لما فيه من الغرر ان كان  
 على مخرج او جمع عليه وخالفه في الحكم وان ما فيه التراجع ممنوع  
 ولو قل وهو قول النخعي وابي عبد السلام وقال في عكسها على الممنوع  
 او فيه تراجع الا ان يقلب اية نصف العشر قوله بان كان في خمسة  
 احكام حكم يا بوعز انما ينسأ، وانما العشر ليس يجمع من  
 قوله اذا قام بالغرب، يدل على عطف قوله في المائة والغرب من يفرع منه بعزارة  
 وسميت الغيرة وامان لم يثبت اوقاف بعزارة حلف المنكح  
 ونكح في دعوى جوار او غلة وحلف المنكح بان يتاحش او يثبت نفقة واعبر  
 كالمراعات ان ادخل ما في قوله الا ان يحط بموت ينسأ وتزاجع والدة  
 شوق في غير القفار اربعة مئة وموته يمتنع لغو ما لم يمت ينسأ يستاعد  
 وقوله الغيرة في نسق، وتلك ليرة فيما بالغير ويجوز عليه امن  
 اباها ولا تكون الا فيما مثل او تجاشر وتقاتل ولا يجوز في كسر المكيل  
 والموزون ولا يجمع بين ما حقه ان يغير من خمسة تقار في خمسة الفرعة  
 فسميت المراعات واعلم ان حكم على المحرمات في كل ما على المحرم  
 اذ لم تكن منه ويراجع ولا يلا يجوز ولو ظهر السداد على الرجوع العمل

ما تقاربه فسمت الفرعة  
 فسمت المراعات

المعمول به من انما ابرمت الرجوع لا ما مع مضمون من يفسر منه ويرى  
 محاجر به بان لم يرجع لا ما مع فمخت لا بد له مال محجور به من نفسه  
 وسياسة فسمت الرجوع مطلقا على وجهين القسم بها بالغير وقوله  
 انما لم يغير لما لا يبيع على المستور ولا يغير احد على بيع شيه قوله  
 وكل ذلك على ان من مرفعة ابرر شوق اية ما ذكر مران القابض بالغير يسمع  
 قوله اذا قام بغرب، وسميت الغيرة مخرج على مرفعة ابرر شوق انما يبيع مع  
 ان يذلة له في ما تعليل عدم القيام بالغير في القسم الثالث بان يبيع  
 باتفاق وعليه فقول حكم وقابض بالغير مخرج على انما يغير حلف  
 لا على انما يبيع فصولا — عبارة الشر وكل ذلك على خلاف ما في قوله  
 ويقتل ان تكون الاشارة راجعة الى الاحكام المذكورة فسمت المراعات  
 مع التقويم فيكون الكل مجموعا لا جميعا لقول حكم وقابض بالغير  
 فذكر ان قال بعضهم ويظهر منه ان حكم مخرج بعض الاحكام على قوله ان  
 ركنه بعضه على قول غيره، وقسمت الرجوع الى قسمين  
 فيه تضيير وفروع حصر نظمه ان يصور منه جملة قوله في جميع ما يقع  
 اية تجوز في الجنس الواحد والمختلف والمكيل والموزون ويجمع بينهما في  
 مضمون ويخرج التقاض في المفتاة المخرج من مقامه اعلى التضيير السابق  
 ولا يمنع فيه زيادة الغير او غير ما لا يبيع في اقيان فيما بالغير مما عدا  
 الغير من المخرج **قوله** انما يبيع باتفاق، لانه لم ياحترق مخرج به

ما قاله في صحيح غير انه على القيام بالغير  
 بان القسم يبيع ومطلق الرجوع القيام به لانه يبيع  
 ايضا يتبين



لا في بيع بغير بيع المساومة

بيع الصفقة

على قيمته مفرقة ولا على انه مما شل لما خرج عنه بهر كبيع المساومة  
باتفاق وهو اتياع فيه بالغير ولو بلغ الثلث على الشهود واما على  
ما امر الحكم في بطل الغير في مقام به ميبا وعليه بالصواب مع استنابه  
لما ان يكون المراد بالمستثنى ما انفرد عن الثلث والداعلم ومنه بما  
عن نص في بيعه قوله فيما عدا الغير قوله بفسخ الما امر ما على  
اي ملك الحاكم شطحا محذوف ثم احرم معموليه وحسنه الوهم  
قوله ما لم يكره من غير العمل بفسخ وبيع الحاضر كاخ على  
محضونه كالوصي وصير رواية ابر الما جسد عن مالك ومعه الرواية  
جيرة لاصل البعوان وغايته منع الاضاحا الخاضعين الغريبة ما كانت  
على ثلاثة والبيعة ما جوفها كما يكمله قول في القضاء والعسرة  
ايام او البيوع مع الخوف يفسخ عليه معناه غير استحقاق العقارة  
والقسمة من القضاء عليه في غير الاستحقاق المذكور ومنه في بيعه  
واما لوردة على ابيع ما ينقسم بما يجبر على البيع واپيه والفرق ان ما ينقسم  
لا يرغب فيه المستحق لما لم ينفذ من الضرر بغيره غير سريته على الفسخ فيجوز  
في ثمنه بخلاف ما ينقسم ما المستحق فيه لم تكن من قسمه بغير الشراء  
فما يجزى في ثمنه قوله وبيع نصيبه مفعلة اي ميك لم يجز المرخل مع  
الشريك ولطاحبه الشفعة ان شاء من الاصول امر العوض من الشريك  
حاشا اودا ر مثل بما لما ميبا من الخلاف لان ما لا يبر القسمة ميبا



ميبا ولو لم يبر لطاحبه الحقة القليل ما يستع به كما في ابر سلمون  
قوله بغير ابر القاسم عزم الجواز وهو المشعور منه القضاء واجر  
لما اكل ان اشبع كذا قوله ما يجاب له ان ربع الغلة لو بيع  
بعضه بغيره لم ينقص من بعد جملة عادة بل مفرق عنه وشراء الشقص  
دوره الجميع جاء اعتبار النقص اجماعا انظر في راء قوله ولو ما شروا بغيره  
كذلك من ان اية كلاع صاحب المختصر واما حكم من ان اشترى بغيره بغير النقص  
اذا اشترى الحصة بغيره وان لا يكون ربع الغلة في الاول فهو قوله  
لا حيث اضرار شتم والثاني فهو قوله لا انما هو والغير والموضوع انه  
لا يقبل القسمة واما ان كان يفعل ما يرد على ما في قسمه اخبر له ان يبر  
البيع وان ذلك الشئ مما يتضرر لا يشترط فيه لقوله مستحق الاشباع به  
بغيره لان مستحق الاشباع بقلته من كذا او مخرج من العمل بان  
لا يعتبر به بيع الصفقة لان اتحاد المرخل قال ناهية  
في قابل القسم وما لم يقبل لا تشترط لان اتحاد المرخل  
لان الصواب ان لو قال لان اتحاد المرخل وبيع بغير الحصة فهو  
ويزداد ان يلتزم الشريك ويزداد ايضا ان يفسخ البيع حصته  
بان يبيع بغيره ثم يبر ان يصعق بالبيع الباطل فانه لا يجاب  
انه مما يجزى اذ على البيع او لا من واما في الشفعة فهو مفعلة ما يملك  
من البيع ان لا من قوله ولو كان له مال لانه لا يجب على الحاكم ان يخر للغير







وفاير الأكثر والأقل وأما ما زاد على البيع ولم يبلغ الثلث فيعبر عن  
الثلث كما يعبر النفل انظر الى دعوى والخروج يومه يعبر  
لرفع هذا البيت عند قوله وصرع التعبير او غلظا في قوله مع التعويل  
وترا غير تعويل على ما مر اه العمل به والى لعمدة القضاة يومه  
ومقابل الماصح لأبر الحجاج والمشاور اه القول لمصرى البت فلا انهما  
بمنزلة اقتضاها به البيع على البت او الخيار او غير ذلك او  
خ كقصه باطله هو التشبيه بالمنع اية لا يجوز ذلك بعد الاستار  
لا بفرقة ولا بمراعات براء الصاها مع الا لانه اذا بر الصالح اشع  
ولو د خلا على القطع ان فيه بيع شعاع وعرض شعاع وعرض شعاع  
بروه ينع الغمس اذا د خلا على السكت او شريكه ان تبقي التمرة والزرع في  
الشجر والارض الى الجراد والحصاد لما يقول اليه مبيع شعاع وعرض شعاع  
واما لو د خلا على قطع الزرع والثمار ما ينع حيث بلغ عرض الشعاع به  
لانه ينع له على القطع فلاتاة العلة المذكورة فقولهم والشاه  
يتنظر جملة حاله فيغير مما قبله اية لا يجوز ما ذكره حال اشتراط ثلث الهب  
ياه د خلا على السكت او التفتية اما في حال عرض اشتراط ياه د خلا على  
القطع جاز قوله بل تقسم الارض وحدها ان صار به الزرع قولهم والشاه  
يتنظر جملة استينافية والامر في جعله احوالية كما او غنائه واقنا او د رعا  
اية بفضية وخرمها لا يجوز براء الصاها مع اللشك في التماثل المعنى الى

الى الزاوية وانما المشع قسم الزرع فتا وجاز بعد من اباقتنا الكثرة  
 انظم معنا الى اعتبار شجرة الجوز او معناه كل من الطر فير بخلاف البيع  
 فانه انما تعتبر وحده البيع وهو الفت **فيما اذا كان** فانه  
 اية البيع من قسمه لاطرو حرة لما يلزم عليه من بيع الارض وانما الثمرة  
 الغير المأبورة **وقد قال** حكم فيما تنفع من غير مال البتاع ينقسم مقوله  
 بالزراع ولا يجوز شراحه البائع والبيع مفسوخ به والواقع  
**قوله** ما يخرق اشار به الى ان البيع  
 مفيد مما اذا لم ير خلا على الجزاء **فلا على** التفتة او سكتا التفتة  
 من البيع وهو بيع ضرر بالتحصيل بمر وطاعة على التفتة ويعتبر  
 طاعة البيع ما باه او لم يضمنه بالتحصيل على اصوله لانه ربح والشك  
 في التماثل كتحقق التقاض **خ** وتم اوزرع ان لم يجرأ اية  
 لا يجوز قسمه اذ كان **فلا على** الجوز انما الثمرة والعيب انما يخرق زلفا  
 بخلاف غيرهما من الثمار لتقسيمه بعضه بالوزن اذ اختلفت طائفة اطله  
 بان احتاج **عزرا** لاكل والآخر للبيع وان يكثر اقل اية لثمة عيال  
 احمرهما وقل المفسوخ وحل بعد بمر وطاعة والتفويت بس  
 او رجب فلو كان بعضه شرا وبعضه ربحا فسيم كل على حدة ولا يجوز  
 ان ياخر عزرا بسرا وعزرا ربحا لانه اذا طار تم او قسم بالتحصيل  
 فيه انفعال من اليقين وهو قسمه بالكيل الى الشك وهو الخمر زاد **خ**











في المأفلة بعرضه ان لم يجر عليه في ميسر التهمة لا تقلب ويثبت  
 الحق بغيره نكوله عنوا اللوم لما ان يعفو المشتري عليه دعوى العلم بانها  
 تقلب وانما يرجع في الزيادة البايع مرصته ان يقول لو كنت اخلعت  
 على العيب لددته على فذلك المأفلة لم تصاد مع محلاو البسطة في المأفلة  
 قوله بسبب الصنعة لان التغيير موت فلا يلزم الفال اخر مع جوته  
 لا يرضاه قول قول قول الغزال اخرج به المثل وان تغير وهو يعلم تغيره  
 في المأفلة فيه لازمة وان قال بطلان الباطل ان اية بغير اقل بوجه  
 البايع المستقر في الفيلة ويتغير ذمة المشتري عامرة الى الاجل وتترك  
 في الصور المذكورة في بغير او بغير اقل لاجل اقل فقول قول ولو تغير بغير  
 الزيادة المعصوم عليه فماد في بغير المأفلة التي قوله مضارع اقال  
 ما الحق قول الفايصل

اقول التغيير اقل قول رز - اقل اقل في الفال يقال  
 بقلت بتمتع بالاراد مقيلا - يقال به حقا يقال يقال  
 بقلت له ما يتقال اخر المهور اذ امسه ضر فقال يقال  
**قوله** وعلة النع فيما سلف وهو انه سلفه ثمانية نفرا اولهون لاجل  
 فاذا حل الاجل فيض منه عشرة واذا سلفته التي رجعت له وبلغ قوله  
 بالصورة عشر اية مخر - اربعة وهو نفرا اولهون لاجل او لاجل او  
 لا بغيره تلك وهو بطل التمر او اقل او اكثر قوله وهو ما يجعل فيه لاجل

مخرج

للاجل من ثمانية نفرا اولهون لاجل او باشر عشر لا بغيره لاجل قوله  
 بان استوت المأفلة انما به الزيادة قول قول وهو اذا كانت تصرح بغيره  
 معصوم ثم اذ هو اكثر من اربعة اذ لم تكن ياد في الباكر بان كانت باسو  
 جازت مطلقا قوله وان كانت بطل التمر بغيره في المأفلة في اول  
 البطلان في المأفلة افعوال **مستتر** افعال **مستتر** افعال **مستتر** افعال  
 على ان المأفلة تقصر البيع الاول ولو كانت بغيره في المأفلة كماله المأفلة  
 لانه كثر في بغيره المقصود من البيع قوله فهو احق به لم يقل بالتمتع  
 الاول كما قاله بغيره بغيره انما انما الاستحواذ باخر امره انما  
 المشتري انما احق به باخر التمر الذي يتبع به مثل اشتراكه انما احق به باخر التمر  
 الاول قوله بغير المشتري اية التمر هو مشتري وسوغ لا يتراءى به وصحة ما بعده  
**قوله** بل احق به اية النع على ما قاله المأفلة في قوله بغيره احق به في الجواز  
 على ما قاله في العتبية لانه اذا جاز اشتراكه لا بغيره التمر الاول فلا يجوز  
 ما يتبع به من باخر او قوله واما اشتراكه البايع في بغيره من ان جواز  
 التمر المذكور في بغيره بغيره التمر هو مشتري وسوغ لا يتراءى به وصحة ما بعده  
 والتمتع صدر اليسوع وهو قول ضم

والتمتع والبيع الحالان ورفع **قوله** انما هو من المأفلة  
**قوله** في التولية والتشهير **قوله** في تشهير  
 ما اشتراكه بغيره بغيره وانما يتابعه بغيره في المأفلة وبغيره في بيع



لا يجوز فيه قبل قبض المصالح **قوله** في البيع ما لا يملكه  
 وهو ان يشرى من ان يملكه ان ابتراه يجوز تاخير كذا لو بشر  
**قوله** لا ما يصير قريبا وسياقا اذ في قولهم ذلك قالوا في التصير  
 قريبا بالجمول للمجهول وتفرغ قوله في الطلح وجاز في الحال فيما اذ في  
 ولم تفرق بينه للمرجع والعرض **قوله** بالبيع والبيع  
 لا يوان لو قال بالتصير على الراجح ويجوز ان يبيع لقول الخاصة واختير  
 نصيب، واما التسوية بينهما مع تفريق البيع بغير سريرو **والقول**  
 في تصير ما كان له **قوله** بالمشهور منع ذلك كله اذ ولو شرع  
 في قبض المنفعة اثر العفوان قبض لا واصل ليس كقبض الاخر عنده  
**قوله** ومن لم يقبض التصير الحوزة سببا لغير ما هو مبيع اذ لا يقبض  
 تارة للحوزة وتارة لا يقبض حيث تعلم علما اذا صير لا بالمال وعنده  
 لولده في دير له عليه، اخر لا اعتصار بانقره **قوله** اقتصر الغير ناسخا  
 لرغول المغير الحاضر في ضمان المستحق بالعفو ومثله العفار العاريف  
 لانه يدخل في ضمانه ايضا **قوله** واقتصر العبدوس بانه يقبض راعه فيه  
 شبه مبيع الربر في الربر وليس ذلك مبيع حقيقي فاذا لم تقع ميارة  
 حتمت التصير بمجازه المصير له وباعه بالخيار على ما به العمل انه يبيع  
 جاسرو وهو يبيع بالبيع الصحيح لان العباد يحصل لهجرتاخير ولو وقع  
 القبض في مجازة المصير لان كمال القياس ان يضر مع العوات بالكم لانه

على احتياج التصير الحوز

لانه يبيع مختلف فيه لا بالقيمة لانه يقال ان تلك الفاعلة اعليه  
**قوله** ولا يدخله الربر بالقرين اذ المغير لا تحله الزم واذ كان كذلك  
 فليس من مبيع الربر في الربر **قوله** اذا شترت البيعة  
 يجوز المصير له بشر ان يجمع الربر المصير بعد ذلك لم يطل التصير  
 قال في العمل • وابتغى الجبارة التصير • وموزة كسرو • واكثر •  
 • امتنع البصر للمصير **قوله** ان القبض يتعذر فيه نحو عفا  
 التعليل ان لم يسلو عن ابن محجب • ومعناه ان القبض بالخيار وامضاء عفو  
 التصير ان يشر كما قال في العجز وله ان يشر فيكون مبيع تصيرا  
 بخيار وهو ممنوع على المذهب بقبضه في العفو **قوله** ومن اذ الحكم  
 اذا جعل التسوية ليس من كل وجه • الاول واجب • وعز امرو •  
**قوله** في السلم • **قوله** في السلم • تسليم الثمن •  
 عوضه فانه الفراء في الشبهات **قوله** عفو عفو معاوضة يرجع في  
 يطلح كذا من تلح بغير مناهة موصوفه في الزمة فانه نكاح السلم فانه  
 بناء وانقر ما المانع من تسمية عفا السلم مع ان حقيقة السلم حادثة  
 عليه وهو نكاح ايضا باعتبار ان احذر عرو فيه بضع فله اعتبارا  
 والواحد بالخمر له جواز • ويؤبره ان راس مال السلم يكون  
 مناجع • • ومنفعة مغير **قوله** غير مماثل في ذلك • •  
**قوله** مستثمر مبيع • • • • •



الحوالة من بيع الرزق بالقرض وبيع العريضة من المزاينة والمفالة والتولية  
 والشركة من بيع الضلع قبل فسخه والغرض والمساكن من الاجارة  
 المجهولة ولما كان العلم مستقراً من اجل منوع احتياج الى شره  
 رايه على ما يشترط في حله وهو سبعة على ما تقدم و زاد المتيقن ناصراً  
 وهو بيان موضع الفضا اذ ان الحمل متسعاً للمخ - وساءت غرضه  
 قوله ولا سيما انضبطت الصفات **خ** لا سيما لا يمكن وضعه وسبب ان  
 قولكم وشرك ما يسلّم فيه ان يبرهن متعباً كونه لا يمنع السلم في الجزاء  
**خ** والجزاء وما لا يجوز اية جملة كالكبريت المحترق او نادرا ككبار اللؤلؤ  
 وكونه لا يجوز سلم غزل في كتان **خ** ومنع من فسخ انظر في احكامه  
 فهاهنا **الاصول** في السلم اية يجوز فيها سؤر لما لم يرد من ضرورة صومعة  
 وميوافق وكما علمت في انما لم يجر في الارض والاراء وصحها ما يختلف  
 لا غرض فيه فيستلزم تعيينه فيقول ان السلم في معير فقال  
 في السالة والباسر السلم في العوض والقبض والحيوان والضلع والمطاع  
 ودليل الجواز اية واحل السلم البيع وحرر في الجزاء **خ** ومع ما سلم  
 فليس له كيل ووزن معلوم والراجح معلوم **وليس في المال والدين في الزم**  
**قوله** معنى شرعي اية استبعاد من الشرع وهو ان اعتبار حكمه في الشرع  
 وفرض وجوده في الحمل **قوله** فابا الما التزام بالانصب حاله وبعضه بالرفع  
 وصح بعضه والاستناد فيه مجاز اية يقبل التكلف بسببه ان يلوذ به بارون

الزمة بمعنى شرعي مقرر في  
 العلم غير المحجور فابا الما التزام  
 والالزام

بأروى الجنائيات واجوز الاجارات وانما اليامك ونحوه له  
 ويقبل ايضا بسببه الما التزام بالاشياء باذا التزم سببا اختيارا  
 قبل نفسه لزمه ونظر المعنى جعله الشارع مسيما لاشياء خاصة  
 البلوغ والسنون وتزك الخج باذمة للصبر والسعيه ومراجعت  
 له هذه الشروك رتب الشارع عليها تقرير معنى يقبل الى اتمه  
 اروى الجنائيات كما ذكر اعلاه ونظر المعنى المقرر هو التفرقة فيه  
 الاجناس المسلم فيها وانما المبيعات وسائر البراءة وما يكون له  
 هذا المعنى مقرر اية حقه لا يتغير في حقه سلم ولا غير **قوله** وهو  
 انحاء المعروف لان الزمة ليست موجودة في الخارج والاشياء  
 تحكم حكم الموجود فيه **قوله** وهو التزاما الى ذمة استمراره  
 فيقول الما التزام اية ليس هو عنده بشره والعين بينه وبين ما  
 للفرار ان الفبول المزمع على ما للفرار في نائبة الزمة وحسبها  
 وعلى ما لم الشاك مع عينها واختارة لا لغرض ان تضاه ما يقتض  
 التعريف كما دل من تعامر التقادير فقال المستأجر في تعليقه صرف  
 الزمة الى تحقيق معنى الزمة اثبات الزمة للصبر لما ذكره من  
 الدليل صحيح في الجملة **قوله** لانه تلزمه اروى الجنائيات فغزاد دليل على  
 الصبر له ذمة وما اذا كان الكفر عام خطا - العوض الى لا يستلزم فيه  
 تكليف ولا غير كما قال **خ** وضم ما اجسرا ان لم يرم من عليه كذا



الحول بالمر

قوله وعلى كلام ابر الشاه قول كزاد مباركة واعتز فربا ثم درج  
على ما للفرع تعالى لا يجوز في ذلك ما ليس به ان يوصفها وانما ما  
لا يكره وجهه ولا يجوز السلم فيه **خ** ايما لا يكره وجهه كتراب العادن  
والصوانخير **و** من ذلك السلم على العجوة المخلوكة بالملو والمخساة  
المخلوكة به ويجوز بيعها اذا تقرر ما يميزها من الممل **قوله** بالصفة  
التي تختلف بها اي عن المتبايعين اختلافا يتغير الناسر في مثله وان  
ان تكون الصفة معلومة عن الناسر المتعافين لانه لو افرق بها  
المتعافين لم يصح السلم لانه يؤيد الزنا **قوله** وهو الصواب في  
الزحفة العامة ابر حال ان التعيين بالقيمة ولا غرض بها فابا  
كلما تختلف فيه القيمة تختلف فيه لا غرض والعكس **خ** واللون  
في الخمر والشراب واللون منصوب بغيره اي في لون الخمر واللون في الحيوان  
ولو كبر امر تونه شرب السواد او احمر ويزيد اللون في الثوب من ياف  
او سواد او غيرهما وتونه من فطر او كنان واللون في العسل من تونه  
ايضرا او احمر ويبيد وعاء مرفعة او غيرهما ويبيد النوع على عمل النحل  
او غيرهما **و** فتقول ثم مؤجلا الى الاجل معلوم كالشروع والمحصاة  
والمراسر وفروع الحاج واعتبر مميزات بعضها بما يجوز السلم في حال  
ولا في مؤجل لمجهول بربيل الحوت وانما اشترى الاجل للثامنة مبيع  
لما ليس عنده لانه لما كان الغالب تحصيل السلم فيه في ذلك الاجل

لما لم يكن مبيع لما ليس عنده اذ كانه انما يبيع عن الاجل  
**و** اشترى تونه معلوم ما يعلم منه وقت القضاء ولاجل له حصة من  
النمو والنمو يشترى علمه **قوله** وروا الخمسة عشر في اية وروا مال الخمسة  
عشر في ما اقل ما يتغير فيه لا سوا في البئر الواحد اي حيث كان  
فيقر المسلم فيه في بئر العفر **خ** وان يؤجل بطلوع رايه على نصف شهر  
والمراد نصف شهر ما ذكره **قوله** **خ** لان يفتقر بطلوع رايه على نصف شهر  
اي خرج حينئذ او غير رايه اي يجوز بطلوع الاول ان يستمر  
فيضه بحد الوصول الثاني ان يكون على مسافة يومين من الثالث  
ان يشترى في العفر الخروج الرابع ان يبيع ما على الشجر بحد الخروج للبر  
او الوصول للبحر الخامس ان يكون الشجر بحد او غير رايه **قوله** كسئلة  
الشراب فهو قول **خ** وجاز الشراء من داهم العمل بالخيار **قوله** **خ**  
او من داهم او من داهم مضمون **خ** وان يبيع بعادة من كمل  
او وزه او عدد كمال ما في غير ذلك ثم قال او شجر وعل بقر كزاد  
او باقية ويقول كخوخة تاويك اي على صورة النخيل الجارية ان يقول  
اخترت كل يوم ما اذا تخرجت كان وزنه كل الة صورته ان يبيع فربا  
فدرا من اللحم ويقول اخترت كل يوم مثل هذا ويشترى عن المثال  
ما يشترى غالباً **قوله** **خ** ووجوده عن حمله وان انقطع قبله  
قوله وخرى لصاحب السلم ما يشترى انظر قول **خ** في باب العسر وفقر مخالف











والبقعة والاحمار والعليا والخسائر يجوز قلة منع كل اياها ما ثبتته  
 المرابنة قوله بقصر او كتاب المراد بما سعى مما وال غزل واما ما بها  
 يجوز ان اوها به **قوله** يختبر لانه بضمير يؤق الى سناد الخبر  
 وهو عيب من عيوب الفوائد ثم الخشب واهوه خشبة ويجمع ايضا على  
 خشب وخشب وفيل المضموع جمع المبتوع كاسروا سروا دخلت  
 الخاف في كلامه في غيرة النمر والنمر والنمر والعصير والزعفران وغير  
 ذلك مما يحول ملكه في الارض مكانه اجنبت منها وانما كان له **الشمع**  
 لانه يؤق الى بيع كعصا بجمع بجمع الى اجل ان النبات يقرر انه با على  
 ملك في الارض كانه باعه بجمع **قوله** مضموع المضموع ان كراهها  
 بالماء جازي وكذا توالي الكعاع عن مرام يجعلها من تواعده ومن الكعاع  
 كساه اللحم وجوانا ليراد بالذبح تخصر مع وكذا ساد وبغير ماء  
 وشاة لبر واما ما ليس فيها يجوز ولو حط بماء البر فيل في افع  
 مرة الكراه **قوله** في كاشمور قال الحبر الشعر العسل ويضم الشعر  
 اخضره شهاد **قوله** في الارض **قوله** في الارض **قوله** في الارض  
**قوله** في الارض **قوله** في الارض **قوله** في الارض **قوله** في الارض  
 وقطاعه ايضا لانه يجوز ان اوها اكثر من عشرة وليس كذلك في غير الارض  
 وبغير جواز شره النقرة لا ولو بها اذا كانت مامونة قوله في الارض  
 البعل البعل هو ما يشرب بعروقه من كحوت الارض من غير سفي سماء  
 بعروقه التي تزرع عليها الباجع ولا يكون ذلك الا بصرفه في البعل

البعل الارض المر تبعة تضره الستة مرة **قوله** في الارض من شره  
 ان لم يضر اية يجوز ان اوها ما شره سيرا لم يضره النقرة العفر  
 ولا يضر لثروته في سر الثمنية والسلعية واما النقرة من شره  
 يجوز ان اوها ستة اية وان كان النقرة وشره ستة والنقرة من شره  
 في النقع نقرة البعل **قوله** في الارض المامونة اية في الارض المامونة التي يجوز النقرة  
 فيها مع الشره **قوله** مثل ابو العباس في الارض المامونة بلاء المغي - قال  
 انه الغالب فيها المصير **قوله** في الارض المامونة **قوله** في الارض المامونة  
 عز امتنع على ان التابع يعفي حكم متبرعه واما على انه يعفي حكم  
 نفسه والمنع لما فيه من شره التمره قبل يروى كما هو بايل وفيل وودها  
 فواء يشل الارض وتقرض اية في قولهم وشره ما في الارض من شره التمره  
 ومثله **قوله** في الارض المامونة **قوله** في الارض المامونة **قوله** في الارض المامونة  
 الحصاد **قوله** مضموع انتارانه ان زرع ولم يثبت في ستة بركة ونبت  
 في الستة القابلة ان الزرع اليقوع للكميل لربه وهو كذلك ويطير اياه  
 في العام التلم يثبت فيه ان كان لغيره قصر فانه **قوله** في كرمه  
 اليقوع القصر بجره يعود على العداية البصر واما اذا جره اليه بعوناته  
 فيقل معول - **قوله** في الارض ايضا **قوله** في الارض ايضا **قوله** في الارض ايضا  
 ورجعه الى بركة بعدة ان قال لا يقصر منها في بيع لم تامل والد اعلم قوله  
 وفيه بركة وجهه ان ما تسمح به النقرة معروا كثر فهو مستهلك

وه ستة في البقرة في مضموعه وان لم يضر  
 اوها نقرة في الارض المامونة ما سعى  
 في سيرا لانه نقرة ستة



لا يغفر صاحبه على اخذه فلما اكله لـ **الارض** الاربع نعم ان كان  
 قادرا على اخذه فهو كما قال الذين يسمونه **بما يتخذه** والله اعلم **قوله** ولو  
 انجر السباع فهو معبود من قولهم فباتت اية واما لو بقي على وجه  
 الارض ولم يبت بل به اخذه وجاز **قوله** انما هو السباع مسانعة  
 نقل سنة بكذا او معينة كنهه السنة **خ** والسنة في الخبر بالحصاة  
 وفي السفر بالشعور به تمت وله زرع اخضر مكنه ملك الزايسر  
**قوله** انما هو من قولهم **قوله** المصعوبة المصعوبة  
 مملكة مكسورة ورا مسودة مع البرد او الحمر السوراء قال  
 ناقم غريب الفراء  
**قوله** من وجله من كسبه وتلك الغر  
 والغر بالضم الماء البارد **قوله** معضرم فوهم ام الله عيشة ايد الله  
 دمعت له دمعة السرور باردة ودمعة الحزن حارة **قوله** يعر  
 وقت الحزن اية ولما بان اتجه اباها بمنعته من الزراعة خيفة ان  
 يورثه من او يورثه ما يخرج منها فاكرا عليه قاله الساجي  
**قوله** احتاج من الكرا لو جري بالمراد لانها المزكورة في هذا الفصل والعن  
**قوله** جمع قروية اية على القياس قال ابراهيم بن عبد  
 وقلة معال **قوله** فيكون سلجاء نبعلا قال بعضهم اما تونه

اي الشعور

انظر في باب معاد

كونه سلجاء ان الغيبة على ما يعرف بعينه نعر سلجاء اما النبع  
 فهو احتمال ابراهيم او قيل النبع مع لاجر **قوله** انما هو من قولهم  
 العطار والشعور **قوله** وحدث ضعف ما في العطار من العليل  
 يكونه فريد منكم ما يكون سلجاء **قوله** انما هو من قولهم  
 مع غير لاجر **قوله** مستحان على قصر التلح لاجر **قوله** فلتا  
 كذا اذا كذا القرض **قوله** بعينه اية الغرض يجوز فيه والعين  
 المستغضة فيكون سلجاء بنعنة ايضا بالرفع على العرض **قوله** يعرف  
 بعينه يلزم على غير ما **قوله** فلتا **قوله** مصرية يجوز عارضة  
 الماعوز **قوله** يتصرف معار اجازته قال تعالى وينعون الماعوز **قوله**  
 ان الشعور **قوله** انما هو من قولهم ابو الحسن ومثلها اذا  
**قوله** من مواضع ما ضاع **قوله** فقام من ان المكمل لا يضر العرض سواء  
 كان ما يغاي عليه ام لو لم يكن عليه الضمان **قوله** يعر او يعر **قوله** اية  
 واعتره برك او فانت اليه عليه وهو مشهور في النسخ **قوله** انما هو  
 في عموم التلح يصور **قوله** في عموم الود ما لم يتصور كونه في ذلك ضياع  
 لم يكن يعر اية مطلقا متعينا كانه او ابراهيم بن الفول يعر **قوله** انما هو من قولهم  
 ان لما فعلت ثالثة بلفظ ان كانه شعرا لغرضه ما لم يفت وانما بلفظ غير  
 التسم قاله ابراهيم بن القاسم **قوله** مطلقا فيل بلفظ غير التسم نقله  
 من زروق **قوله** ويلزمه الكرا **قوله** انظر مائة مقرر نقله عن ابراهيم بن







ويرى المكي باليمين انه البايع للمنايع وان كثر القوم باليمين **فوله** الخ  
 كما هو انه لا ينظر لشبهه ولا انفرو مع كثره لعموم موات المنايع تمام  
 البيع **فوله** الخ مع ادعاءه **فوله** الخ **فوله** الخ **فوله** الخ **فوله** الخ  
 مع ادعاءه بقاء قدر مرة اكثر اياه لكان احسن وسلم من زيادة الامام  
 ومعه من قولهم بقاء مرة انه مضمون ان يطلع وفع الاكتم قبل  
 ان ينفذ في امر المرة حلها وتعا سنا ولا ينظر لشبهه لعموم موات المنايع  
 جاء اقام كل البيعة فمرت بيعة المكي لتفزع تاريخه او هذا الحكم  
 عام في الكراء والبيع **فوله** الخ واختلاف اشياء الاجل والفول لم تكن التقف  
**فوله** الخ **فوله** الخ مع بيعة اياه ان شبهه المكي الخ او لا بالفول للمكي  
 ان اشبهه ولا حلها وتعا سنا والفول في القصور والعشرين  
**فوله** الخ **فوله** الخ لم يبين في عقر الكراء وقت ادائه واختلجا  
 فيه فقال المكي تجلج في اول الشهر وقال المكي في اخره كما على عرف  
 البلر كما قال **فوله** الخ ونجل اء غير او بشر او عاده كما لم عرف كونه  
 ان يزد من كل يوم بحسابه **فوله** الخ **فوله** الخ **فوله** الخ **فوله** الخ  
 وفي الواحل الكراء والسفر **فوله** الخ النافعة المنزل للركوب في اء  
 ونحوه من سائر حمل وشرعيا في الرحلة **فوله** الخ عليه الشاع الناس  
 كما لم يات في انقاد تجر فيها رحلة بانها النجسية القاطنة الملقاة الحنة  
 المنظر **فوله** الخ الرحلة النافعة منزلة السرج للغير **فوله** الخ دابة

دابة **فوله** الخ لولا يقل عذره كانت مضمونة والوصف في هذا الباب  
 يقوم مقام التعيين كما يقول دابة البيضاء او السوداء او  
 نحو ذلك **فوله** الخ وعينت دابة الركوب اء الحمل باحتياج للتغير  
 لعموم تعلق الامر فيه بالية مثل حمل زجاج ونحوه كثره في محتاج  
 لوصف ما هو ان يكون مجموعا او عشرا او ثلثه او اقله او افرع له  
 مجموعا او عشرا او موعدا لم يات به على اء بالظاهر صان  
 المكي حيث لم يعلم المكي يكونها كثره او تروص ايضا ان تروص  
 اختتام ملكية الارض ومن صانته او من لا يروص وعرضه او اياه  
 لسفر لا يروص مع مية فخر الكراء والعقد وموضع السير وان ضمت  
 اياه وان كان الكراء على الضمان كما يروص تعبير بخبر كونهما من جنس  
 الخيل او البغال وتفرع من كونهما بغير ذواتهما او بغير ذواتهما  
 يعني اذا كانت معينة واكثر اء الركوب جاء لم يغير عالم يلزمه  
**فوله** الخ وايضا الكراء بموت الراية اياه الكراء المضمون كثره  
 سلعة مضمونة اذا ملكك قبل القبض واستحققت مطلقا انه ان  
 ياتيه بسلام **فوله** الخ ويصح في العيش اء يفسخ الكراء بموت الراية  
 في التعيين كثره سلعة معينة من مكيل او موزون اذا ملكك قبل  
 ان يروصه كيلة او وزنه انفس **فوله** الخ ان يروص بمقارنة اء ارض  
 خالية والمراد حمل الجرمية دابة للكراء ويصح القاطنة المضمونة



قوله اذا لم يشرع السير ايه ولا بان شرع فيه الا او بعد ثلاثة ايام  
 جاز التأخير بناء على ان قبض او ابل المنفعة قبض او اخره لان شرع  
 في السير بزمانه استوفى جميع المنفعة قوله ايه نفرا او تاجلا محل  
 ما لم يكن لغيره معينا ولا يجب تحييله في محل غير قوله ما يجوز بالنفرا  
 ايه لثبوت ذلك بغير الكراه ان لم تملك والملكان بطلت كما قال في اختيار  
 ما جاز على المنع واجبر تأخير شره قوله ويجوز غيره ما عدا المرونة  
 عوفول المشرع الاجارة وحرارة دابة شهر ان لم يتفرج حيث ملكت نفرا  
 قوله فانه ابراهيم بن القفال معاشمرا قوله ان العزم تنفر عن  
 ايه والعزم كالشره بزمانه اشترط عليه ان ما فيه ما ينفخ العزم  
 ينمو والعزم عن تأخير ما شرع في توفيره واجبه وقت السمع والسمع  
 لا يجوز له وكراهية الاختلاف لا سعار ولا وخطا باختلاف  
 الاوقات قوله ايه وتعيين مشعر السفر ايه من غير ان يضر بالفرق  
 اجلا اختلاف الرياح والسير والراية بان ضربا من السفر الا في محل  
 يقصران جميعا ايه العمل والماجل وتساويا او مختلفا خلافا  
 ان يشرع في ما بان له من العمل الا ان يشترط ان له بحساب ما  
 سار مشكوة اجارة انظر شرح شيخنا في **مسألة الاجارة**  
 شفع ما تلف ما تستوفى منه المنفعة لانه تعلم حكم كل الكلية الثانية  
 سائر الاور **خ** ومبخت تلف ما يستوفى منه ايه واسترا

واستنوا من الكلية التي تفرزها اربع مسايل او موصيات وبيان  
 صبر التعليم والرضاعة وحرر النفرا والراية فاجارة شفع وما  
 وله من الكراه بحساب ما عمل مع كونه اما تستوفى بها المنفعة  
 قوله لو اكره من استكرهية لغيره لغيره وجرت بغيره ان الشر  
 رحمه الله كتب هذا العمل وهو يبرأ لغيره الاستكرهية بغيره  
 فاما ان نقله من غيره بواسطة فيقتضى انه العزم التفرج او  
 بعضه في توجيه الحجج **مسألة الاجارة**  
 ملكة العزم قوله العامر من الاجارة على العمل كالاجارة ملكة  
 ولا طرحة من غير عزم قوله تعالى ان رخصه فالتفرج هو قوله ملكة  
 عزمه مع موصى عليه ما انوار ان الملك امره بان يشرط  
 ملكه تاجر في ما في جميع وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يردنا في تاجر  
 الاجارة وشرع من عزمه قوله عليه السلام من استاجر اميرا لم يملكه ام  
 العمل المعلوم من عزمه **الشيخ** تحت الاجارة بعافه وامن بالبيع  
 قوله اجبر الجير المراد اجبره على الاتماع وهو خفر من الكيفيل وسج  
 له ويضرب ان تاد من على المشاع لانه عفر الاجارة كان لكل منهما  
 قوله عمل الناس اجرة الرمال نص على جوازها بترك طاب المعيار  
 ومن عزم ايضا اعطاء البقر لم يربها نصف من عزمها في نوازل العالج  
 واجارة المرونة كراه البقرة العزم واسترا لئلا يجمع جمل فسر



والقول للعامة **خ** والقول للاخير انه وحل كتابا  
او انه استصنع وقال ربه ودعيته وانما قال القول له مع  
القول لمثل العفرا جمعا الى الغالب فيما يروى مع الصانع وهو  
لا استصناع ولا يراعى نادرا لماله كما قاله اللحن **ق** كما قد طرد  
بما اذا قال المستاجر ودعيته او مجانا وبما اذا قال سرق منه **ل** ان  
القول به مفر الى **خ** وان ادعاه وقال سرق منه واراد اخذه  
دفع قيمة الصبغ يمين ان زادت دعوى الصانع عليها ومفر  
كله اذا اختلفا كما هو موضوع **م** واما ان اتفقا على عدم عقرها  
فلا شيء دعى ربه حيث لم تنكر له حاجة في تلك الصنعة او كان من  
يلعب بنفسه او عسره ولا حاجة الى **ق** قول **م** ان حلف  
ايه وان شئ له جلوسه للصنعة كانه اقر بما يشبه **قوله** بالخط  
اجرة الصبغ في اشارة الى ان قول **م** في شأنه اخا صر بالاختلاف  
في عقرها ولا يشمل الصفة والنوع والفرز لذكره بعرض **قوله** وكذا  
لو قال عملته في باحلاف اشارة الى ان قول **م** يقتل صادي بما  
اذا قال ودعيته او قال مجانا كما بينا قبل **وان جرم النزع قبل**  
**العما** اي قبل الشروع فيه او بعرضه يسمي **قوله** انه عام في كل  
الاختلافات بين الاختلاف في العفرا او في فرق الاجرة او في النوع او في  
الجنس او في اثناء المسافة او ابتداءها او عودتها ولا يراد بها

اي العكر

شبهها وان شئ اخر صلا انه لا ينظر لشبه قبل العمل **خ** وان  
قال في سبب لبرقة وقال بل لا يرفقة حلقا وصح ان عزم السير  
او قل وان نقر **وان يجر في صفة المصنوع او نوعه** اي وان يكن  
النزاع في صفة او نوعه بعرض العرا من العمل واما قبله فانهما  
يتجالى ويتجانسا ويغزا ايضا ليرجع تقريره في ذلك لا يثبت  
على قوله وان جرم النزاع قبل العمل **قوله** ومفر اذا انشبه في  
بالنسبة لما له في استعماله كصنعة اخضر لسيف مثلا **قوله**  
فان انكره للاخر بالشبه ككونه غالب امثاله ايلبسوا **ل** الصانع  
او الخياط ومية فيخير **م** في اخذه ودفع قيمة الصبغ **و**  
اختر قيمته ايضا **م** محل خيمه مالم يسله مجانا ولا ما خياريه  
**قوله** فاجرة المثل مالم تن دعى دعوى الصانع انقصه دعوى  
ربه فلا ينقص ولا يزداد **قوله** **م** **قوله** **م** **قوله**  
مع ملحه وشبهه بان ادعى ما يشبهه ان يكون امر الزلف  
الشئ المصنوع وهو امر من ان يكون المصنوع محورا لغيره ام  
ما ان شئ ربه وحركه بالقول له ولو محورا لغير الصانع فانه  
ان شئهما معا فالقول للحايز منهما وان لم يشبههما معا فاجرة المثل  
**خ** عاكفا على ما فيه القول للصانع او خوله في الصفة او في  
الاجرة ان شئ وحاز لان لم يجر كيناه **والقول قول صاحب**











لمطامح العامة وحيث أخذت البشارة من المشرك فانه يرجع بها  
 على السارق **فصل** ورد ابي بن بقة ونفقة الشارح على  
 الجعول له ولو استغرت الجعول لانه انما عافره على توصيله  
 فهو داخل على ان ينفي عليه **والجور ما له احوح** كما تقرر  
 من لا يشرك ترك مشركا **فصل** ما لم يشرك التركة اشار  
 به المراهق اطلق وهو مفير كراه المختصر وغيره لانه عن شر  
 الترك مشركا يخف الغرر يجوز ضرب الاجل فان **فصل**  
 شأن العفو التركة فيه مشركا فلم كراه العفو غير جائز مع عدم  
 الشر **اجيب** بان الجعول له عن عدم الشر  
 دخل على التمام بغيره فهو قواما عن الشر بغيره فلو علم انه غير  
 بغيره خفيف **فصل** لا يجوز شرك النفي اذ لثمة من السلفية  
 والنسبية **فصل** وانما يجمع من اهل الاجارة اذ المتامل بها  
 صحة الجعول بالتزام اهل الاجارة جعل علمه اذ صحة عفو الجعول  
 كائنته بالتزام المتامل العفو الاجارة وفرا حال الاجارة على البيع  
 وقال فيه وشرك عافره تيسر وان وصه تكليف **فصل** علم اذ فرك  
 يشمل العين وغيرها **صلح المسافات**  
 لانه فيما اولى ان لا طمنا فية فتكتب بالهاء وتنصب  
 بالفتحة اذ ما ينصب بالكسرة البه وتاؤه من يتران **فصل** معاملة

انظر العرفي به معاملة الضيف على الترتيب  
 رة الماين حشر اشركه واما اول اذ يكون الترتيب  
 من غير العليل والامنع للغير ولو يشركه  
 الا حاشا لثمة النفقة من الاجارة الجعول  
 على الجعول له وهو غير الجعول  
 والله اعلم ان العرفي ورد ابي اعف من معاملة  
 المرسى

معاملة من الصفح اذ هو لغيره معاملة ومعاملة فيها على بابها  
 بلا حصة العفو وهو منوها فيكون من التعيين بالتعلق بالفتح  
 وهو المسافات من المتعلق بالكسر وهو العفو الذي لا يكون الا بيمين  
 انبيد ولا يجوز الصيغة تقتضي ان كل واحد من المالك والعامل  
 يسف لصاحبه كالمطالبة والمفاصلة ويحتمل انما ليست على بابها  
 كسائر وما جاء الله وعاقب اللص فتكون للواحد وهو مفصول على  
 السماع كما يفاسر عليه **فصل** لا مرغ غلته عصف على مفور اذ  
 بغيره غلته لا مرغ غلته والراد بالفر ما يشمل الكل والجزء  
 وسياسة لكم وهو بشكر او ما غر انفق به **فصل** ابلع بيع او اجارة  
 اذ لا شعفر بما ذكر وهو غير جامع على قول ابر القاسم لا شعفر عاملك  
**فصل** وهو مستثناء من المخايرة قال عياض وهو مستثناء من  
 اصول اربعة كل واحد منها يدل على المنع الاول الاجارة بجموع  
 الثاني كراه الارض بما يخرج منها الثالث بيع الثمرة قبل يرو طاحها  
 بل قبل وجودها الرابع الغر لان العامل لا يبر اتسلم الثمرة ام لا  
 وعلى تفرير ساقطها لا يبر كما يكون مفورا بها **فصل** بصافتك  
 مخزون بما يدل به اذ ولو بلغ الاجارة واختار ابر من جهة وابر  
 الحاجب وغيرهما قول مخزون قال حشر وهو المذهب **فصل** اعترض  
 بانه المذهب قول ابر القاسم وهو النجى محمد ابر رسل وطاح جميع والشامل

٧١



وغير معروف ان السافات على المختار **ان السافات على المختار**  
 قولكم على المختار بجمع منه ان هناك اقوالا وبعيد اربعة احدها  
 ما ذكره وانما كان مختارا لانه مفرغ المرونة ونقل الاثر المرفوع  
 الثاني انها لازمة بالشروع والثالث يجوز الساف في رابع او بها  
 لازم وادخلها كالجعل **قولكم** في المختار ايه مكلفا عجز ربه  
 عنه او لا بخلاف الزرع وما بعده ان السنة انما وردت في الشمار  
**والجاء الساف بالربع** اعلم ان الاصول ثلاثة اصول ثابتة  
 وانما تجزئ ثمة ما تجوز مسافاتا واصول غير ثابتة وبذلك تجزئ  
 اطراف مع ثمة ما كان الزرع بما تجوز مسافاتا بالمشروكة واصول  
 تجزئ وتختلف لا تجوز مسافاتا **قولكم** وما كان العود في قولكم  
 وعلى ذلك العود ونحوه والفصل او كالمول وعليه اكثر تاويلان  
**قوله** في الفصل ان تجزئ ثمة وبقي اصله تجزئ ثمة مرة اخرى  
 واما ما يخص المارة واحدة بانه كان الزرع باتفاق **قوله** فعل  
 بغير العجز هو قولكم وعلى ذلك العود ما تقدم **واشعث**  
**في مختلف الامعاء كالمول** ايه لا يتبع لما تجوز مسافاتا خ  
 انما صح مسافات شجر وان بعاف ثمة لم يجل بيعه ولم يجل  
 لا يتبع **قوله** وما الفضب والغرة في الفضب بالفاذ العجبة  
 مرفضة فضبه والغرة بالكسر نوع من الكرات وانما اشعث في

في الموزا ان اذا شاع على كانه يثبت اخره مع وجوده لا يولى  
 فينا له سفي العامل من ذلك زيادة عليه **واشعث** في البقا وما معه  
 ليصره على النقص وهو الشجر **وما يجل بيعه** في قوله **واشعث**  
 انما اشعث في النقص بيعه وهو ما يرا طاحده ان فيه منفعته  
 لرب الحق وهو سفيوه الجايحة عنه ان الثمرة اذا اجمعت في  
 السافات لم يكره فياج بالاجابة وكما في الخيار بين النفاق والخروج  
 بخلاف الاجارة فله الرجوع اذا اجمعت باجارة ملكه مما عمل  
**قوله** ودفعه مبيزك ايه اذا حل بيعه وهو قولكم **واشعث**  
 عزا وما حصر في ذلك نصه **قولكم** انما صح مسافات  
 شجر وان بعاف ثمة مصب العجز قوله في ثمة ولا يصح ان يكون  
 منصبا على شجر ان سيات له ان السافات تصح في غير مزرعة وغير  
 ما حترز بقوله في ثمة ايه بلغ حرا الامعاء مما لم يبلغ حرا الامعاء  
 كالمول لم يجلع ايه شجرة والتمه ما حترز بالمول في الفضب والغرة  
 والبقاو والثالث في الموزا لا يتبع مستثنى من المعلوم وهو راجع  
 للسائل الثالث لان رجوعه لقوله لم يجل بيعه انما يصح اذا كان  
 في الحارة اكثر من نوع والتمه حل بيعه مرغى حترز ما في الحارة البعية  
 في السائل الثالث الثالث ما دون وعلى هو مبيزك ثمة له في حمة  
 اصوله او المعبر عنه مرفضة ما يثمر **وبالسر خلعت** مع

انما كان في ثمة شجرة زيادة على العامل  
 وهو انما يقرر

انما يصح

في الاجارة

انما يصح ان من العجز ما كان  
 انما يجلع الامعاء في حمة كانه  
 الثمرة مرفضة تمام الامر فليكن







أكثر من مائة إذا سافاه على أن أحدهما جزء من عشرة مثلاً  
 والباقين خمسة جاز **وهو يشكر أو يافراً** أي بشكر تابع  
 في جميع الثمرة بما صح أن يكون من ثمرة شجرة معينة من الحايض  
 فمنهم من قوله شكر أن الفرض الذي وقع العطف عليه لا يرى أن يكون  
 معلوم النسبة كنصف وربع بما يجوز أن يكيل معلوم من الثمرة كعشرة  
 أصع

**والربح للزكاة** أي لم يشترط ما طمأنه الزكاة يجب أن كان  
 الحايض من أهلها أو ثمة حصته أو مع ما يضمنه له من غيره نصاب  
 ولو كان العامل من غير أهلها لأنه أجبر بما لم يكره من أهلها  
 أو لم تبلغ ثمرته أو مع ما يضمنه له نصاباً لم يجب عليه وأعلى العامل  
 في حصته ولو كانت نصاباً وهو من أهلها لأنه أجبر في الصواب  
 أن الخماس كالسافي بالزكاة على ربح الزرع أن كان من أهلها وكان منه  
 نصاب ولا يكتفى بغيره **والمسافي** ثم ما فضل بعد اخذ الزكاة يكون  
 بينهم ما على ما دخل عليه فقلت **في** في العيار من الجزو أنه  
 اختلف في شركة الخماس فيل جارية لأنه شريك وهو قول سحنه

على الخماس أجبر أو شريك

سحنه **وقيل** غير جارية لأنه أجبر وهو قول ابن القاسم **وبما**  
 الخلاء تنضم في الزكاة فعلى قول ابن القاسم إنما له أجرة مثله  
 من كساة الزرع على ربه **وقيل** قول سحنه على الخماس زكاة زرعه  
**وقيل** جواز ما للضرورة في درجات العمليات إذا قال  
**وأجرة** الخماس أم مشكل **والضرورة** بها تساهل  
 وجعل على الخماس زكاة زرعه كما عليه الناس اليوم وانظر شرح شيخنا  
**في** جاء اشتراك على وهو مفهوم الشركة في كلامهم **واشترائه**  
 جزء الزكاة **فقد** خرج وهو للشركة أي جزء الزكاة  
 للشركة ومنزاد كره في الفراض ويجوز في الساقات **بصل**  
**في** **أختر** **أمر** **قوله** المغارسة جعل أي من راجعة إلى الثالثة  
 بالجعل كقولك لاخر أغر من في بقره الأرض أصواتها ما أوتينا مثلاً  
 ولك في كل شجرة شبت أو تثمر كذا أو أجرة كقولك أغر من في  
 بقره الأرض ما أوتينا ولك كذا فبقره أجرة محدودة بالعمل  
 كغياضة ثوبه ولا يجمع بينهما يسر الجدل والعمل **وقيل** محل الجواز  
 أجرة وجعلها إذا خال الغرس من غير ربه ولا امتنع حيث كان  
 للغرس قيمة لأنها مع بيع مع جعل أو أجرة وعما يجتمعان  
**وأما** ذات الشركة فهو القسم المقصود بالزكاة وما قبله داخل  
 في أبوابه وهو أن يعطى الرجل أرضه لاخر ليغرسها بجزء معلوم



منها يستحقه بالحق أو بالنقصاء أو بالنقصاء على ما  
 يأتي تفصيله في هذا القسم فرائبه لا جارة مرجح الزوم العفر  
 وجواز التحرير لا جل والجمالة مرجح ان الغارسة لا له  
 لا بعريبات الغر وبلوغه العثر المشتركة وانظر شرح شيخنا  
 بغير تكلم على مسألة الشفعة في المغارسة **القول الرابع في جعل**  
**قوله** على غرس الأرض شجرة **قوله** كذا غيره مما يحول ملكته في الأرض  
 سني كقصور وعمران في بعض الارضين بلا تصح في قبل وزرع وقصر  
 يزرع كل سنة شيئا **قوله** ان يثا نوع الغر في كل عام وان لم يثا  
 بالغر صحيح وينع من غرس الأرض **قوله** فيل باس نقله في عن قول  
 في لا جارة اولم يعبر في الأرض بناء او غرس وبعضه اخر واخر  
 من اكله ما لم يقل له غرس في الأرض ما شئت ولا جاز مكلفا  
 او جرت العادة بذلك لانها كالشركة ولا جاز مكلفا والناس اليوم  
 لا يبينون شيئا للعادة فلا يتعذر لمسخ عفرهم **قوله** اي لم  
 اراد جعل في اثاره الى انه ليس المراد انه جائز بغير الوقوع بل  
 جائز ابتداء بالكل على حرف الارادة على حرفه تعالى ما ذوات  
 الفروان **قوله** **والعبر في غرسه ان يقطع** الحقام هو امر الامور  
 التي تحر المغارسة بها كما ترى على خلاف فيه لانها لا تحرق له  
 كما يقتضيه حكم ما سقتا ولم يجر انما بالحقام ولا بغيره مما ذكر

لا يشترط بناء نوع  
 الغر من زينة او نفع

ذكر في مسمى جائز في حقيقة من ابر حيب وتكون الحقام  
 لا كس محل حبتها عثر السكت اذا كان العر والتحرير بالحقام  
 وغر ما ذكر كما عثرنا اليوم **قوله** فيكران يجعل كلام في على مسألة  
 السكت وان العر اذا سكتا هو الحقام وهو الضام وعليه ما  
 اعترض عليه **قوله** يكون الشركة في الأرض والشجرة اي او في الشجر  
 ومواقع اصولها في الأرض دون بقية الأرض فهو لربها كما يات  
 في قول في شركة بغير موضع الشجر في ماء دخلا على السكت  
 فهو على الشيوع في الأرض والشجر **قوله** **ليس للعامل بما اصابه**  
**قوله** اي من عمله اثاره الى ان ما قصور به ليست موصولة  
**قوله** او اوطا بته وامة بعرض او اوطا بته قبل ملكه وله  
 انما جعل **قوله** ولا يجوز دخولها في باع له نصيبها مثا  
 على ان يغرس الياء الى بينهما جاز من اشعب وضع غير  
 لما فيه من اجتماع المغارسة والبيع والناس اليوم يعقلون  
 ذلك انهم الشجرة **قوله** كاربع سقعات الشقف مع  
 من ير الغل كما في العاموس وغيره **قوله** **في الارادة** قوله وشركه  
 في وصحت ان تملك امر في الأرض بمشروع وقابلها مستأجر  
 كالنصف او كسب او السور مثال للجن **قوله** وان كان في  
 التلخيص هو صاحب العمل في هذه الصورة من مبيعوم قول في

والحقام على ايام شجرة  
 فغيره من الشجر

قال الفلاني في شرح سلم حبان عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
 لا يغرس مسلم غرسا ولا يزرع زراعا مما ملك منه الله انسان ولا دابة ولا  
 شيء الا كانت له حصة واعلم ان الشركة في الزرع دائمة بين  
 الا جارة والشركة قال ابن عبد السلام ولا في حق انما شركة حقيقة  
 انما مركبة من شركة في اموال ولا اعمال



ان لم ينقص العامل عن نسبة بركة اية ان لم ينقص ما يا خذ  
 من الرجح عن نسبة بركة باء زاد او ساوا **قوله** ان ما زاد  
 السورس اية فهو من كراه الارض بالصنع وهو ممنوع وتفرغ  
 ان هناك من يقول يجوز ان اياها بكل شيء ولو كانا معا وعليه  
 باء اعتقاد واء بغير التفاوت في البز لا ينكر عليهم ولا سيما  
 اذ لم يجر من يتعامل معه على الوجه الشرعي انظر شرح شيخنا  
 وما جرم به العمل بمنع على عدم اشتراك السامعة من التفاوت  
 وعليه درج حكم ومقابلته ما اشار له في بقوله ان تلتامس كراه  
 الارض بمنع وفالبا متساوية **قوله** عليه بلو كانت قيمة الارض  
 مائة وقيمة العمل خمسين ودخل على المناصبة في البز وما  
 يحصل في الصيف لم يجر لوجود التفاوت **والقول في العقر لا اياه**  
**قوله** لكل مسخ الزارعة ان لم يزر اية جاء بزر ما سئل الى  
 البسخ اذا اراده احدهما او البز **قوله** معنى البسخ بزر البز  
 قسم الارض اذ لا يتاخر غير **قوله** البز بالنزال المعجمة الفاء الحب  
 على وجه الارض **قوله** كما هو قوله لكل مسخ في تفرغ عمل ام لا فلا  
 تلزم بالعمل ولو كان له بال حيث لم يحط بزر لا سيما يقرأ على  
 قسم الفليب او بيعه **وقوله** كان على ما شركا هذا  
 على ما قاله ابر القاسم فيما رواه حسين بن عاصم عنه وبه جرم العمل

هذه الحواشي احوال ثلاثة نسبة الفلانة الى  
 القاسم وسام اصغ ونحو الفلانة اختلف  
 في شركة الزارعة على تفرغ من مجرد العقر على ثلاثة  
 احوال الاول انهما يجر العقر فانه ممنوع  
 والى الثاني جشونه وارب كانت وارب القاسم في كتاب  
 ابر بن جشونه الشاة انه الاثر في الارض  
 ايكش الارض قاله ابر كانت في المسحوق قال  
 ابر بن جشونه في العقر فانه ممنوع على قياس  
 رواية على في ابر في العمل بالشروع الثالث  
 انما الاثر في الارض قاله ابر القاسم وسام  
 اصغ وقال ابر طارث اتفقوا على ان هذا  
 باشر العمل فانه بزر فخصوا ما تلتزم  
 فيه لا يجره فيجوز فيه البسخ بنصر عليه  
 ابر بن جشونه في العقر قال بنو قنفذ في جرم  
 تبعه منصوره

العمل حسبما للجزم في وثايفه **القول في العقر لا اياه**  
**قوله** فقال ابر بن جشونه في العقر لا اياه في العقر لا اياه  
 التسمية وبه يتضح كلام ابر بن جشونه فانه لم يعماله وانما شرك عليه ان  
 خرج ان يعمل مثله لم يجر ويصح العقر ما لم يفت بعمل فيكون  
 الزرع ينعماء وعلى العامل نصف كراه الارض ممنوعة بتلك العبارة وله  
 على الارض نصف قيمة عمله **وبعد من يسمي بطلان ليس براضا**  
 اجتماع البيع والشركة في عقر وهو لا يسوغ كراه لان الفليب المذكور  
 هو بصر لأم الشاة المشتري فيه لا ينقص عنه ولا يزي ايله فانه  
 اليزناسه واليز يظهر ان حكمه هناك درج على قول اشعب واما عنته  
 للعامل فيجوز ايضا على ما به العمل من عدم اشتراك السامعة من التفاوت  
**لا على مقابلته** لانه له حقيب وبال الارض التي لها ذلك كما في التسمية  
 جاء ادعى العامل انه وصيه له فله اليقين على راب الارض كما نوازل  
 ابر بن جشونه من دعوى المعلوم ومعروف المزب توجيها فانه  
 الوشر يس في جواب له نقله العلم في العقب والتعليل **عكر ما كان**  
**له نبات** اية فلا حق للعامل فانه ابر بن جشونه وغيره وعليه في  
 مسألة المكتم الارض يحتاج زرع بعر النبات او لا يثبت اصلا فلا  
 حوله في الفليب في الاول دور الثاني **وبناء في البز واشترى الارض**  
 من الجاني ايضا ان يكون احدهما الجميع لا عمل البز ومن مسألة الخماس







بشر ما لكبير اي ثبور ملك متمول بغير ما لكبير يخرج بمتمول  
ثبوت ما ليس بمتمول كثرة النسب بغير ما خوة واخرجه بقوله  
بشر ما لكبير غير ما لكبير قوله ما كثر ادخل به ما اذا كانت  
الشركة بغير جماعة قوله ملكا تميز بمول عن المظالم اي تغرز  
ملك متمول اخرج به لا شفاع بانه يصرف عليه انه تغرز متمول  
اكن ليس بملك قوله ففقه احتراز به من لا خصية بان فيها  
زيادة التصرف ومنه لا تصرف فيها قوله بيع مال كذا  
اخرج به ما اذا باع الكل بالكل او البعض بالكل فليس بشركة  
والمراد بيع مال كذا بعقر ماله على سبيل الشباع قوله  
موجب صفة لبيع وهو غير اخرج به شركة بغير التجر كما اذا  
خلطها مع ما لا يخلو في الرقعة بانه لا يوجب التصرف  
المخلو للجميع **قوله** الشركة مما يثبت بشاير ومير  
لانها بيع خلا بالمر فال انها مما يثبت بالشايرين وفراسلنا  
ذلك **قوله** وفي الثانية على العكس اي يخرج جاء وترخل شركة  
التجر **قوله** وشركة البراء والحزب اي يرخاء في الثانية لا خصية  
باعتبار العمل لانه يصرف على كل واحد ان باع بعض مناجعه  
بعض مناجع الاخر مع كمال التصرف ويرخلان في العمية باعتبار  
عوضه اي العمل **قوله** وفي قوله لا شركة التجر قال بعضهم لو

لو حرقوا برع مئة مئة مئة لكان اولي ان به خرجت شركة التجر  
والمنصود دخولها ان مرشاه لا علم ان يصرف على اخصه  
ولا لما كان فيه عموم **قوله** شركة فراخر بعقر الشركة يصي  
المضاربة ما خوة من الضرب في الارض واخرى بغير بوء في الارض  
يتقوى من مفضل **قوله** وشركة معاوضة **قوله** ثم ان اختلفا  
التصرف وان يتوهم معاوضة **قوله** وهو ممنوعة لما فيها  
من الاجارة المضمونة والتوليس على الغير ومنعت شركة الزم  
لما فيها من تحمل من التحمل عنك واسلفه واسلفه فيكون  
مربا - ضاهي يعمل وبلغ بزيادة **قوله** وجعل الحق الاضام  
اربعة **قوله** هو قوله في مال او في عمل او فيهما وشركة الزم **قوله** اذا  
تاملت وجرت كلام فكم شاملا لغير الاربعة كما سنبينه ان شاء  
الله بعرض شركة **قوله** مال او في عمل او فيهما **قوله** في مال  
يصرف بشركة المضاربة اي الغرض والمعاوضة والعناء **قوله** قوله  
او في عمل هو شركة البراء **قوله** او فيهما من كنه شركة المال  
والبراء كذا يخرج اما او يشتريا به كنانا وبعضا وبغيرها  
**قوله** **قوله** في الزم **قوله** بائ يشتريا بالمال اصلا  
عن الاشارة **قوله** بفعله وبما شترتهما في الزم بائ يشتريا بالمال  
بشهما اي حكم ذلك بعرض العرف ان يكون بينهما على حسب



ما دخل عليه بان لم يعلم البائع باشتراكهما فانه يكالبه من غير  
 الشراء ولا يجوز اخذ احد من العلم وجعل الفساد بحكم ما وقع  
 منهما من الضمان كحكم الضمان الصحيح فيوخذ الملو عن المعلوم  
 والعاقر عن الغائب وان علم بفساد عالم ياخذ احدهما عن الاخر  
 بحال وانما ياخذ عن المستتر **قوله** فلو اشتريا شيئا معينا اشار به  
 الى ان شركة الزم انما تبصر في غير المعين كما اذا اتفقا على شراء  
 او شيء كان يتبين في ذمتهم وكان كل واحد من الاخر واما لو  
 اشتريا شيئا معينا فهو جائز مع كل اختلاف في محل التفسير  
**قوله** في اشتراء شيء بينهما او يبعده معناه ان يضم  
 كل من الباعين عن الاخر ما يلزمه على تفسير ظهور عيب او استحقاق  
 كفر ضما على الاصح اذ كتسلبهما نفرا او عرضا وغيرهما على ان كل  
 واحد منهما حيل بطاحيه على الاصح عن ابراهيم السام **وان يتبين**  
**في العبر اذا اعتراخ** ولزم من ما يدل كما شتر كتابا بنوعيه  
 او ورقيين اتبع من ماله يعني وورقهما وجودتهما وورقهما  
 سواء اقررت المسكنة ام ابلان اختلجا في واحد من هذين الثابتة  
 بسوء الشركة وعلته في اختلاف من ماله شركة التفات ان دخلا  
 على الغاء الزاير انظر **قوله** المراد ان يتبع من ماله وقت المعافاة  
 ولو اختلف بعد ذلك فلا يجوز بخلاف الصرف كزناير كبار وصغار

وصغار ولو جعل من الجمع لطاحب الخيار بغير صرهما لانه  
 تقويم العين والتفريق يقوم ولا يجوز الشركة بتبر ومكوث  
 ولو تساوى فورا ان كثر فضل السكة وان ساوتها جودة التبر  
 بقوله **قوله** لا يذهب مرجع من ماله من الشركة في كلامهم  
 واليه اشار **قوله** لا يذهب مرجع وورق اية لا يذهب مرجع جانب  
 وورق من الاخر ويرد في المجهول ايضا اذا كان ذهب و  
 فضة من كل جانب الا ان ههنا خلاف في جوازها واليه اشار **قوله**  
 بقوله وبهما من ماله المراد ان كلامهما اخرج من الذهب  
 بغير ذهب الاخر ومن الفضة كذلك واللم يخر لو جود الصرف  
 المنزك **قوله** يجوز ان يذهب هو قول **قوله** وبهما من ماله  
 تفرد **قوله** في الصغار ما زجرت اتفاقا **قوله** فيا سامة على  
 جوازها بنوعيه اية بالزناير من الجانبين بجماع حصول  
 المناجزة حكما احسا فكما اعتبر ههنا الزناير من الجانبين  
 او الزناير كذلك فيعتبر في الصغار كذلك **قوله** فلو  
 لمالك يترك المجرور ان متعلقا بمتغير واللام بمعنى من قوله  
 تعالى اقم الصلاة لردى الشمس **قوله** لا يذهب وورق وبهما من ماله  
 ولو اتفقا رد بملو على ابن القاسم الزناير فلو وانظر شرح  
 شيخنا جعفر تكلم على مسائل منها مسألة الاخر اذا كان

قال في الزناير مع الصغار قبل فقه  
 كما في العاقل اعلان في واحد  
 ان يذهب الصغار من ماله في الشركة  
 ويصح ما لا يرد ان يذهب الصغار من ماله في الشركة  
 لعل الشركة في الصغار من ماله في الشركة  
 من ماله في الشركة في الصغار من ماله في الشركة  
 من ماله في الشركة في الصغار من ماله في الشركة  
 من ماله في الشركة في الصغار من ماله في الشركة  
 من ماله في الشركة في الصغار من ماله في الشركة

هذا هو القاسم



مع اخوته مثلاً على ما يرى واحده يخرمون ويأكلون منهم كالتعاون  
 بما اشترى احد منهم يدخل فيه الاخر **قوله** **منه** **ساكنة** **الاب**  
 القاييم بامور ابيه اذا اشترى املا كما باسم نفسه **قوله** **منه** **سا**  
 مسالة اخوين متباو ضين كاه احدهما مشاركا هل يختص بشركه  
**وجاز بالعزل اذا فومل** **خ** **وجيب** **وبع** **خروج** **بغير** **مكلفا**  
 ايه سواء انقضا في الجنس والقيمة واختلعا بينهما **قوله** **وكل**  
 معتبر بالقيمة ايه كل عرض وافع في الشركة من جانب او جانين  
 يفع لا اشتراك به بالقيمة يوم اخير لا اشتراك حيث تحت  
 الشركة بل بمرث براس المال ما بيع به العرض والعرض العاشر  
 لم ينزل على ملك ربه وضمنه الى البيع **والمال** **خلفه** **ووجعه**  
**واحد** **و** **لا اشتراك** **معتبر** **اي** **معتبر** **في** **حصول** **الضمان** **بالظايع**  
 قبله مر ربه وبغيره **منه** **الا** **الجنة** **لانها** **صححة** **مع** **قصور**  
**شروطها** **ولو لم يخلعها** **قوله** **خ** **ان** **خلعا** **ولو حكما** **والا** **بالثالث**  
**من** **ربه** **اي** **ولا** **يخط** **خلقه** **مسرو** **واحكم** **بالتالف** **من** **ربه**  
**قوله** **فبكره** **خسر** **ما** **اذا** **كان** **فيه** **حق** **توجيه** **فليس** **قوله** **ان** **خلعا**  
**شركا** **في** **الجنة** **لانها** **صححة** **مكلفا** **ولا** **شركا** **في** **الزوم** **لانها**  
 لازمة بالعقر حصل خلعا **لا** **والله** **اعلم** **وما** **البيع** **بغيره** **مبينهما**  
**اي** **وما** **البتاعه** **ذو** **السالم** **بغير** **التالف** **مبينهما** **على** **ما** **دخل** **عليه**

عليه وعلى المتلف ايه متاعه نصف الثمن **وسما** **اشترى** **كاه**  
**في العمل** **منه** **اتحاد** **شغل** **وجاز** **احتاج** **مع** **الضعة** **الى** **مال**  
 اخر ج كل بغير عمله لا ازيد ريك الفصر الضعة المال ولا بالنظر  
 له فانه زوجه لزوم شركة العمل بالعقد او بالشروع **قوله** **فول**  
 كم بشرط اتحاد شغل زاد الغنا في اتحاد ضعتيهما في الجودة  
 انظر **قوله** **ومن** **الشركة** **ايضا** **يتساويان** **في** **النماذج** **على** **فول**  
 من يشترك السامة من التباوت في الشركة وهو الشهور اما على  
 مقابلته فلا وعليه يخرج شركة العرول اذ كثير اما بكتب احدهما  
 العقر ولا يعمل فيه غيره **الشهادة** **لعر** **مع** **فته** **بكيه** **تريب**  
**مصول** **الوثيقة** **ومع** **ذلك** **يفتسمان** **الاجرة** **قوله** **خ** **وجازت**  
**بالعملان** **الخرا** **وتلازما** **وتساويا** **ايه** **وتفارا** **يا** **تساويا** **بالعمل**  
 بان ياخذ كل واحد منهما بغير عمله فيما الخرا وبغير قيمته  
 في غيره فاذا كان عمل احدهما الثلث وعمل الاخر الثلثين وكان  
 كل واحد ياخذ من الغلة بغير ما عمل جاز وليس المراد بالتساوي  
 ان يكون عمل كل عمل الاخر والتفارب كالتساوي فاذا كان عمل  
 احدهما يغيب من الثلث وعمل الاخر يدر على الثلثين على ان ياخذ  
 من الثلث وياخذ الاخر الثلثين جاز وحصل تعاونه اذ يشترك  
 في شركة الا بران التعاون ولذا جاز في اللؤلؤ امرهما يغوص

شركة العرول مبنية على  
 عدم اشتراك في التباوت  
 المراد بالتلازم التفرق ان يتم  
 من العمل على عمل الاخر وليس المراد  
 التلازم العقل



كما اذا كان كل واحد منهما يعمل بماله  
ولا يعمل كل واحد منهما بماله الاخر  
اشترى من الزملائي مائة من حبات  
القمح بمائة من حبات القمح  
ليعطيهم تعاوناً بماله  
منه مائة من حبات القمح  
يعطيها لغيره مائة من حبات القمح  
منه مائة من حبات القمح  
لا شركة العمل انما تكون بينا من تعاون  
ومشترى كل واحد منهما على حدة فهو من  
الغرماء ليس هو

ولا غير ذلك عليه فان لم يحصل تعاون فيسقط الشركة ويختص  
كل واحد بعمل نفسه ولو كانا يشاركان في الشركة كونهما يعملان  
بل وان كان كل واحد منهما يوضع على حدة لا يكون بينهما  
واحد او تكون ايرتباطاً يحصل في التعاون فيسقط الشركة  
كما في نظم التجارة **وحاضر يا غير ما يدور في حصة من كانه امر**  
حاصل ان شريكاً في الضعة اذا غاب آخرهما او مرضه او ميراثه  
وما فارق على ما في الباين بينهما وان كان الحاضر او الصحيح على  
الغائب والمريض وسواء مرضه او غاب عن العمل او اخره الصحيح  
بغير مرضه واماله فيضه الحاضر الصحيح بغير حصول مرضه او غيبته  
فهو للعامل مطلقاً لانه اضمن بينهما واماله مرضه او غاب بغير  
احتراس المال اكثر من ثلاثة وما فارقهما بالباين بينهما ويرجع الحاضر  
الصحيح على شريكه باجر مثله كما مر وعل تلحق اليومان العشرة  
او الا ارجع عمره لا الغاء وهذا في الصحيحة واماء الباسرة فاشترى  
الغاء الحصول من شريكه يختص به وان كان الباسر بغير ما ذكر  
بالرجوع على من لم يعمل مطلقاً والباين بينهما وكذا في شركة  
الاموال بالرجوع بالكموبل او غير **فوله** وعل تلحق اليومان  
من اصحاء لغير **خ** وعل تلحق اليومان بالصحيحة ترد اذ  
صوابه وعل تلحق اليومان من الكموبلة كالفصيرة ترد اذ لا والع

اذا غاب امر الشريك غير حصة محبلة  
او غاب وعل تلحق اليومان من الكموبلة  
الكموبلة كالفصيرة او  
تردد

لبعض الغرماء والشاء للخص **فوله** فان عملت في وقت  
فانه عمله في وقت آخر رجوع عليه باجره ما عمله عنه

**فصل في الفرائض** كسر القام ما حوز من الغرض وهو  
ما يعارض عليه الربح من غير او شره لا التقاض غير قصود واحد منها  
من بعد الاخر فهو مغارضة من الجانبين **فوله** من الغرض  
وهو الفسخ لا من المال فسخ من ماله فسخة دفعه للعامل  
يجوز من الربح العاطل بسعيه وامل العراي يسمونه مضاربة  
ومنه وداخرون يضر به في الارض **فوله** هو فسخ مال لم يشرع به  
مراده بالتفكر الا في الاعطاء بالفضل والم يشمل الغرض  
بالربح **فوله** يجوز من ربحه خرج به لا بطاع ولا جارة والشركة  
لا الربح في الشركة نشأ من المالين فكل واحد منهما لا يرجع ماله  
**فوله** لا بطاعة اجارة اخرج به ما اذا قال ااجر تد على التجار  
في بعض المال يجوز من ربحه فانه لا يتعقد له مال عمل  
على الاجارة الباسرة **اعطاء ما لم يشر ليبيد دافع باجر**  
غير جامع لخروج بعض صور الغرض الباسر كالغرض بالربح  
بجاء تعريضه اربعة فة **فوله** ما دخل على اليومان كان يقول  
اعملوا لك من ربحه جز او دفع له المال ليعمل ولم يتعذر  
لنكر الربح **أضواء التفرد والخضرة والتعجيل فوله** والامضى

غيره بقوله اعطاء





بالعمل في غير ذلك مثله عند المعاينة عرو وزنه ولا يبرح ما يبع  
او ما خرج في ضربه **قوله** ويغير بالعرض وتزك بالمعاينة  
وضع له جله اجمي يبعه وفراض مثله في ربحه ومثل العرض والعلوس  
لا ان يكون التعامل مع الخلف واليتغير سعر باعائنا كما عثرنا  
اليوم **قوله** جاء كان ديننا في الزمة فلا قول كفوله اعمل بالربح  
الذي في ربحك ففرضا وانما لم يجر للتممة على ان يكون امره ليزيد  
فيه **قوله** الشاء كفوله اقبض الربح الذي على ماء واعمل به ففرضا  
جاء وضع مع الوجه الاول يستمر ديننا عليه والربح له والخسارة  
عليه **قوله** الوجه الشاء يكون له اجر مثله في قبضه وفراض مثله  
في ربحه ولا يجوز ان يكون راس مال الفراض هنا او دبعة كما  
في **قوله** ايضا **قوله** واحترز به من الخسارة كما لو دفع له صرة من الذهب  
او البضة ففرضا وهو محمولة الغرض والعهد بانه لا يجوز الا  
الجميل اسر المال يؤد الى الجمل بالربح ومنه يغني عنه قوله  
سابقا جزاء يعلم واذا وضع كل يصرف العامل بعرضه او وزنه  
ويكون له فراض مثله في ربحه **قوله** قولكم ويمنع التضييع

فقوله ما تصوم به اي يعر الشروع في العمل ما قبله فهو كالشرك  
في العصر فقوله ما جاز ا بر عتاب في القول لي اشار في الامة بقوله

بقوله. وكسوع بغيره. ففرض نعم ولا. قال ابو علي يظهر من ايضاح  
المالك رجاء من الزرع. **قال هو المتعيب لانه مصرية مريان**  
كما يقتضيه قول **خ** في الفرض من مصرية لم يتفرع مثلاً كرب  
الفرض وعامله **فقيمه** ما عسره الشريك بنفسه  
العادة التجارية مجراء ما يشترى في الحضر من عادة السبع واد العكر  
من عادة البر في ذلك انه مثلاً وانظر مسألة ما اذا اشرك عليه  
التجارة في خصوص محل معين فقرر وهو اصبغ عابر القام والعتية  
فيها الجواز وعليه عمل الناس فلا يشترط عليه جاء من رغب مالك  
في المرونة المنع انظر المتيقن **و** انظر ايضا مسألة ما اذا اشترى  
سلعة نهر عنها جاء الربح بينهما والخسارة عليه فانه في  
المرونة وتأخير سلعة الفرض لما يجرى لها من السوق واجب  
جاء باع قبله ضمان مخصصات الموكل معتبرة فانه ابر عن فئة  
**ولا يسوع بعله الا اقبل ومصلحة** **قوله** لا لا حرام في  
بلع ووقع بغيره فرض مثله فان قال لا تعمل الا في الصبح والاشاء  
او موسم العير فهو ان كان باسراً ايضا لا كس الرابحان فيه  
اجرة الثل **و** البرهان اجرة المثل في الزمة وفرض المثل في الربح  
**و** من الباسر خزنه السلعة بمائة وربعها بما زاد على ذلك  
مهمين وبنك **و** منه تفويض ثمة الحايكة على من يجرى بها



بما تارة وما زاد يكون بينهما ولا يجوز شراؤه **بقوله**  
**قوله** لعموم ما اية سواء كان الذي ينفق به رب المال او العامل  
وانما لم يجر اشتراك الانواع بسبب انه لا يفرق بين الربح والذلك  
المشتركة جاء وفعل زك كماله حكم ويكون للعامل اجر المثل  
والربح والخسارة **رب المال والقول قوله** انما **يختلف**  
ما لم ينفق كزبه كزعه التلغ يوم كزاه تسهيب السنة انه ي  
عنه بعمرة **قوله** ليس للعامل في السبع بقية **قوله** ليس له  
ان ينفق محله ما لم يشغله عن الوجوه التي يفتات منها ولا قبله  
لا انفاق من مال الفراض على نفسه فانه لا ينفق وهو غير معتبر  
**قوله** جاء سابقا له ذلك اية ما لم يساهم لا على او فريته كما يات  
فريته **قوله** حكم والترك شرك راجع لعموم قوله في غير السبع  
اي جاء سابقا لغير اكل وحج انفق ولا يجوز ان يشترك عليه  
ترك لا انفاق جاء شرحه فانه لا يفرق لعموم جواز **قوله** ح  
وانفق ان ساهم اية العامل ان شرع في السبع ولو لزوج مساجدة  
الفقر من مضموم ومشروب وكوب ومسكرو حرام ومجامة  
من غسل ثوب ونحو ذلك على الوجه المعروف حتى يعود اليه ولا  
ولم يثبت بزوجته اية التي تزوج بها في البلل الذي ساهم اليه جاء  
بشره ففكت نفقته لانه صار كالحاضر جاء بشره في كراهية التي ساهم

ساهم اليه لم تنفق واحتل المال اية لا انفاق جاء يكون كثيرا  
عن ما لا نفقة له في اليسير واختلف فيه مع مالك السبعون  
دينارا يسير لا ينفق منها فانه ايضا ينفق في الخمس وجمع  
بينهما بحمل الاول على السبق البعير ماء لا انفاق يحجب بالمال  
والثاني على الغريب لغير اكل وحج وغزو المراد بالاصل الزوجة التي  
دخل بها **قوله** فان لم ينفق له فيه مشرب وجوعه  
واما ما قبله ذلك بالعموم في المال اية بما يناسب حاله **قوله**  
واكتسب ان ينفق اية كالت اقامته حتى خلقت كسوته ولو  
كانت البلل التي افاد بها غير بعيرة ولا يترتب مراعات الشريعة  
النافقة **قوله** وفزغ ان خرج اية فزغ لا انفاق ان خرج  
لحاجة غير ما من حج وغزو وان ينفق اكثر من وقت زوجه اية  
وان اخذه من ربه بعرا اكثر من وقت زوجه والحاجة خلافا للخب  
الفايل بسفوح النفقة من الفراض منزهة الحالة كالخرج اية  
وهو المعروف من المذهب وارتضا اية معرفة بقوله ومعلوم  
المذهب خلاف نصها **قوله** انما **قوله** انما **قوله** انما **قوله** انما  
**قوله** وعليه اقتصر في لعبة المختصر ومروان تولى بيعه كان  
وكلمه على دين اية على قبضه وبعد القبض يكون فراضا يسر  
او ليسر ثم يعمل باجر مثله في توليه ذلك مبيع العذر او قليم

اي جرم الزرع بمقتضى  
تم جعله او العكس



الرب او الصوم كالف شرك واعادة التشبيه بما ينفع وفيه  
 فراض المثل ان كفاض قال رب المال للعامل له شرك في ربحه  
 والعدل انه لاعادة تعبير فقرز الجزء في الفراض المفضل فيه ذلك  
 فان كان لهم عادة تعبير نصحا او تشااعل عليها او اشترى سلعة  
 بماء ثم اتجر في ثمنه اجرة مثله في شراها او فراض مثله في الربح  
 او يربى اية شركة عليه الشراء به باشتريه بنقد فعليه فراض المثل  
 في الربح والخسارة على العامل او المالوا اشتريه بالربح له  
 والخسارة عليه او ما يفل اية يفل وجوده بمغشوا انه تارة يوجر  
 وتارة لا **فوله** تفرد جزاى البيت الجزاء مفرد عنى البعير من  
 من يجه الى منعه فاذا برى البعير ومن غنقه على الارض بغير النقي  
 جرانه بالارض والجمع جرن واجرته كحمار وغمر واجرة فساله  
 في الصباح **باب** **فوله** التبرعات  
 اشار به الواو فتم شرح في التبرعات بعواء وخرج من المعاومات بغيرها  
 ذات ومنافع وبر المال باكثرها وفوقها وهو الحبس **الحبس والحبس**  
**والصدقة وما يتصل بها** اية من كل ما اعوز فيه كالعمرى والارماى  
**فوله** اعطاء منبعة كخرج عنه عقيمة الزنا واعطاء المنبعة  
 صولا حلا وان كان الحبس فربى كذا شبعاء كالمراى كذا شبعاء  
 انما يصار اليه ان شركه الحبس او جرحه به عرف **فوله** العرق ارمالك

م  
 العرق سير مال المنفعة  
 ومالك كذا شبعاء

ان مال المنفعة له ان يكرها او يعيرها الغير بخلاف مال  
 كذا شبعاء فليس له كذا شبعاء بنفسه بل يكرها ولا يعير ومنه  
 ابرع فة من العرق ان الحبس لا يكون كذا مؤبرا او احلاف الحبس  
 على غير المؤبر مجاز منكر وهو خلاف ما مشى عليه **فوله** حيث قال  
 ولا يشترك التابير **فوله** وخرج بقوله مرة وجوده اية الشئ  
 وبهذا الغير علم ان هذا العرق منبوع على ان الحبس لا يكون كذا مؤبرا  
 كما اشرنا اليه **فوله** المختص حياته اية حيات العبر وانما يعير  
 بقوله يموت فليس سيرة لانه فيما يظهر قوله مرة وجوده واما  
 ان مات سيرة قبله فانه يطل اضراره ويرجع للورثة فهو خارج  
 بقوله مرة وجوده **فوله** لجواز بيعه بالرضى اية بترافى العكس  
 مع العكس **فوله** فلت ولجواز فيه نظرا لانه في صورة  
 وهو ما اذا مات سيرة قبله صار ميراثا يخرج بقوله مرة وجوده  
 بالصواب **فوله** العبر المختص حياته خارج بقوله لانه بقاءه  
 لانه غير لازم بقاءه في ملك معك فيه لجواز بيعه بالتراضى كالجواز  
 موت سيرة قبله لانه يصير ميراثا ويطل اضراره فهو خارج  
 بمرة حياته **فوله** راجع لمعنى كذا ما غير متعين لانه يحتمل  
 انه مبالغة في الاعطاء اية ولو كان كذا اعطاء تفريقا كقول  
 ان ملكك دار ملاء فهو حبس ومنهنا كان من حبس على بنيه



الصغار جميع اماكنه وقال في تحيسه كل ما يملكه مترك حياته  
فهو جسر ماء كل ما يملكه بعد التحيس لاحق بالجسر ان ملكه  
وموسالم من الدين المستغرق وكان صحيح الجسر فانه معاوقات  
العيار الجسر **اصول جازية** **في موضوع العين قوله** والطائع  
جمع مصنعة **قوله** الفاموسر ومصنعة الماء الجمع اصناع **قوله**  
وقال ابو حنيفة انما خالف ابو حنيفة في غير تحيس المساجر  
والفناخير **قوله** قولكم وفي منوع العين الا ولو انه من اضافة  
الصيغة الى الموصوف اي العين المنوعة التي ذهب ومضة  
**قوله** وفي ابرشاسر علة النفع ان منفعة العير استهلاكها  
والوقوف انما يشجع به مع بقاء عينه وهو قول ضعيف والشهور  
ما يرج عليه قولكم وفي المتن في باب الزكاة وركبت غير وفقت للسلف  
ويترك رذائل منزلة دوام العين فلا يقال ان منفعة  
العين استهلاكها **واجمع في الضعاف واختلف في العبدية**  
**قوله** وفيل يجمع بفصل الشلف مفتضا ان محل الضام في وقف  
الضعاف اذا كان بفصل الشلف ولا بضم الضام في المنع وانظر  
مع ما يفتقر من نص **قوله** بالمنع بالضم لان تحجير من غير  
منفعة تعود على احد وذلك يؤيد الفساد الضعاف المؤن  
الواضحة المال **قوله** قولكم واختلف في الحيوان محل الضام فيها

فيها به العقب او على قوم باعيا نعم **قوله** اما تحيس ذلك ليشجع  
به في سبيل الله او لصرم غلته في اصلاع الكرى ومنافع المساجر  
او ليعبر على المساكين وشبه ذلك يجوز ان يقاها الله الى في  
يترك لرجاء العتق ماء ووقع وجات مضيق من ابرش قال  
ابن مكيير يربعونه بالجواز بالموث **قوله** بحريك من جسر  
روى بالتشديد والتخفيف كما عليه اللحن **قوله** والعجيج ايضا  
الجواز هو منزه المختصر قال صح وقف مملوك ولو جبرانا  
ور فيفا كعبر على مضي وفي وقف كضعام تردد **قوله** ولو كان  
الجسر جزءا في ساحة وفي جزء مشاع حكم تحيسه في **قوله**  
ولا يشترك في الجسر عليه اي وانما يشترك فيه ان يكون احدا  
للتملك حفيقة كزير وعمرو والغراء او حكما كالمسجد والفتنة  
ويشارك القبول حفيقة او حكما كالوقف فيه فان لم يقتصر  
الجسر على مات الجسر او المحبس عليه العين له بخصوصه  
يحل ولو تضمن اسم القبول **واللشبار والصغار يعبرو الجسر**  
**قوله** كس سكونه ان استعمل اي انه يجمع قبل الوفاة ويلزم  
بعرفا **قوله** وتصح لم استعمل الا ولو ان لو قال وتلزم بمعنى  
انه ليس للمحبس بيعه **وبالنسبة الى البناء الزرع** اي الزرع  
الما بوزر وما غيره بل المحبس عليه كاتاة فيه العلة والمراد



حيث العبر للصغار ومربى معنا ثم مرسيه ومعتوه اما اذا  
حبسه على الخبار الشراء وفيضوا الاصول بايها اياها  
تامة وان كانت الثمرة لربها **فوله** في الصناعة الترتيبية غير  
ظاهر بما فيه من شهادة الزور **الا** اذا انقض العبر على ذلك  
**ومرجه دار سكتا** ولا يصح **الا** ان يجازي الظالم بموم دار **ان**  
غيرها كغيره من ثمة عاقبة بكرة فومته به ارباب المعرفة فيصح  
كنايات العيار **فوله** **الا** ان يجازي الخلاء لئلا يجلها  
في الهبة ودار سكتا **الا** ان يسكر افلها ويكر له **الا** اكثر وان  
سكر النصف بكل ففقه **الا** اكثر بكل الجميع **والهبة** والعبر  
شبه واحد **فوله** ويستمر على خروجه منها سنة **انا** جعلوا المر  
الحيازة معنا سنة لانها المرة التي يقع فيها **الا** اشتها **فوله**  
ما سكتها **ان** فهو قول **خ** عكبا على البصايات او عاد لكتني  
مسكر فيل عام جاء اسكر غير ما جاء على وجه العمر هو **الا** سكتا  
بكلت وان كان بكره صحت وان شك صحت **فوله** قبل السنة  
اي وتحقق ذلك واما ان جمل الحال على رجع قبل السنة او  
بقرة ما جمل على الرجوع قبل السنة فانه الوشرية انظر نوازل  
العباس **فوله** حشوات **ان** ومثل الموت حصول مانع **فوله** بكل  
العبر محله ما لم يكر العبر من يضا وواو العبر عليه فذلك

فذلك كالأرجوع كما في كتاب الصرفة من ابراهيم **فوله** ما  
**فوله** **الا** ان لا يبيع السنة ما والكاف زايه تان **فوله** ظاهره  
ان الكراة شركة في صحة حيازته وليس كذلك بل هو ارجع بعبر  
السنة بالحيازة تامة على المشهور المعمول به ولو رجع بغير كراة  
**فوله** فمركم وشلا ذاك في الهبات جار صريح في انهما من واد واحد  
في وجوب الحيازة **وكذا** ما يشترط العبر من يبيع شيا عليه **العبر**  
**خ** واشبع شركة ان جاز تخصيص من يبيع او تاجر او تبرئة ملك  
بكره او ان مرغلة ثا في عام ان لم يقل مرغلة كل عام او ان من احتاج  
من العبر عليه باع **فوله** فمركم ودخول **الا** سكتا **الا** واما ان لم يشترط  
عوم دخوله فهو داخل في عطف بالواو جاء عكف بتم ما يدرخل  
**الا** سكتا من النبي حتى ينقض **الا** على **فوله** عكف على قوله تجسر  
على هذا **الا** عراب يكون العبر باع ما يعمل معصوم بحزم  
العكف على جملة يشترط **التفريق** وناجز كل ما يشترطه  
العبر وينفع العبر عليه اي على اشتراكه **فوله** وكما تم بوعهم  
خلاصة اي انه اذا اطلق لا يحمل على التساوي مع انه محمول عليه  
**فوله** اذا اشركه ما هو معصية **ان** فهو قول **خ** وكل على معصية **فوله**  
واما الكروية **ان** حاصله انه ينبغي شركة العبر ان جازوا مكر ولو مكر بها  
واما المختلف فيه كما اشتركه اخراج بناته من الوفاء اذا تزوجت











م  
يفرأ صلاح الجبس  
على الجبس عليه

ولا يعمل بجوازته انظر شرح **تجنا** فتمت  
يفرأ صلاح الجبس على الجبس عليه وانظر المعيار ففر تكلم على ان  
الاماع او المؤدة اذا ترأها صلاح خسر غي - بانها يرأان من  
الغلة ما يطلع به ونحوه يجرى نأخر الجاسر عليه اصلاح ذلك  
مرماله حيث بركة انظر شرح التسوية **فصل**  
**في الصرفة والهيئة وما يتعلق بهما** وجه الثاني بهما عطف الجبس  
لخامرة وحكمها لئلا تتأخر الاستجاب - وانظر الختام في جواز  
التصرف بجميع المال وعمره في اول باب - الهيئة مخرج ابد على قوله  
تليك في منفعة خرج به العارية ونحوها في لوجه العطي  
خرج به الصرفة لئلا لوجه الله في غير عوض خرج به هيئة الثواب  
فوله والصرفة كذلك اية في تليك في منفعة لوجه الله  
واخر منه ان احكام الهيئة والصرفة سواء وهو كذلك **لا**  
**في وجهين احدهما** ان الهيئة تقتصر دون الصرفة الثانية  
ان الهيئة يجوز للعاب شراؤها وبيعها بجهة بخلاف الصرفة  
بانه يكره فيها ذلك **فوله** خرج به تليك المراءة النكاح من  
اضافة الصر لمفعوله او لباعله كما يقول ملغيت تزويج  
بنته من زير او من احييت او تقول المراءة ذلك لوليها **فوله**  
خرج به الحكم باستحقاق وارثه قال بعضهم هذا خارج بتليك

م  
العرفا بين الهيئة والصرفة

بتليك لا لا اشارة لتليك فيه من الموروث **فوله** من خارجها العارية  
اية لكون العينة اعم دخل فيها العارية وما عطف عليها وليس اد  
التحلية والمنحة والهدية والامعاء والارفاق والامراة اذا كاسم  
ما زاد اد بردا كالحياوان كالنساء والبرس وغيرهما **صرفة تجوز لا**  
**مع مضموت قوله** تصح او تلزم اشارة الى انه ليس مرادكم  
بها حكمها الشرعي بل حكمها لئلا تتأخر النية كما انه يستحب ان تكون  
من انفس المال وان تجعل في الاقارب **فوله** كما مر في انها تلزم ولو كان  
التصرف به مجبوا عن المصير وهو كذلك **فوله** تحت كل ملوك  
ينفل وان كان كليا او مجبوا **فوله** وكما في الفاسم في العتبية ان الجمل  
ان خالف الظرف له نفصها في اجتناب ابي حال انظر نواز العلي  
**فوله** المراد بمرض الموت المرض الخوف الذي يحكم به اهل الطب بكثرة  
الموت منه **فوله** تحت مطلقا اية كانت على وارث او غيره بالنك  
او برونه او باكثر بشرط ان تعاز **فوله** فكم وبالولي العيكة تغتفر في  
موقوف **فوله** وبطلت ان تاخر لرب محيكة **فوله** **لا رجوع بعرض المصير**  
للزومها بالافول على المذهب وقوله لا اعتصار فيها ولو قبل  
حياتهما ان الصرفة لا تقتصر وسيقول فكم وكل ما يجرى بلفظ  
الصرفة فلا اعتصار ابرار لم ينفذ كزاد ما ذهب للاتباع **فوله**  
ان الهيئة لهم في معنى الصرفة **فوله** لا اعتصار فيه كلام يات في الم











الهبة قليلة في نفسها الزوج ولا يعامل احداها فان الزوج  
 والتراير لا يمنعان من الاعتصار فانه حشر **ومع ذلك**  
 قوله صغيرا تباع احلافكم ولم يترك في حرمه الله البقر من  
 موانع الاعتصار لان كلام الله يعبر عنه يعتصر الصغير انما  
 وكذا في الكسرة على المنصب فانه شيخا وعلى ان البقر من الموانع يكون  
 من تغيير القول سابقا لا اعتصارا جاز فيها يوجب اولادكم  
**والاعتصار** بيع شيء **قوله** اي كل شيء يباع بالـ  
 اشار به الى ان صورة حكم معروفة فيما اذا وبع بالـ لولوه اما  
 لو كان الواجب غير بالـ فاشار اليه في بقوله ان يباع واجب  
 قبل علم الموضوع **والا** فاشتر للمعكرونت بفتح الطاء وكسرها  
 اي لا تبطل الهبة فيما اذا باعها الواجب قبل ان يعلم بها الموضوع  
 او بع علمه ولم يعرفه فانه يرد بالثمن للمعكرونت قولكم من غير  
 اشهاد به اي لا اعتصارا يبرر قبل البيع او عنده بعسره  
**ومعهم** انه لو اشترى به قبله او عنده لعمل به **البيع**  
**مما قيل** فانه لو كان له بيعه والبرهان البيع يحتمل انه  
 قصده الاعتصار او الغبطة والطمعة فاذا لم يشتره فقص  
 الاعتصار لم يكن اعتصارا اذا لا يشغل الملك عن مالكه بامر محتمل  
 بخلاف التصيير اذ لو اعتصم به وادخله ملكه ما كان قضاء



قضاء الترتيب **فقولكم** لا كنه استقر اذ لا ما قبله  
 يومه ان يبع بالـ لا يعبر اعتصارا ببيع لولوه او اجنبى **قوله** لا يبر  
 مطلقا اي اشتتر بمال او احازره او الكمايرل عليه ما بعسره  
**فصل في العزم** ما خذوه من العزم لو فوجوه  
 خربا له **قوله** تليك منبعتة اخبر به الهبة والصرقة **قوله**  
 حياة المعكرونت بالفتح اخبر به الجسر والعارية الموقفة **قوله**  
 عليه الوفاء على زير مرة حياته **قوله** تليك منبعتة  
 حياة المعكرونت بالكر ليس بعزم حفيضة وليس كذلك اذا نشوا  
 على ان العزم تارة تكون مغيرة بغيره بغيره بغيره او  
 المعزم او اجنبى او باجل كعشر سنين وتارة تكون مطلقة وتحمل  
 على حياة المعكرونت بالفتح وتارة تكون معقبة **قوله** بغير عزم  
 انشاء اخبر بقوله بغير عزم لا جارة الباسرة **قوله** بقوله  
 انشاء الحكم باستحقاق العزم **قوله** الحكم اخيارا الوجه  
 الشرعي على وجه الزاوي اي اذا وقع النزاع في صحة ما مع المعزم  
 لا يخرجه من بقوله تليك لا ما جعله الفاضل **قوله**  
 وهو شامل لا اصول وغيره **قوله** ابو الحسن لما انه ان يقر من التوبة  
 كسره **قوله** لا يمانى عليه **قوله** الاصول العزم **قوله** الاصل  
**قوله** ما استقر **قوله** حياة معكرونت **قوله** ان المنفعة تخار يجوز



ارسل من يرك بالغزو والتاخره

اطلوا والنجارة للصغير ميبا بصره المفاة له كما مر في الهبة قوله  
بعضوا استغال لما جاء لوجه غلة لا يصح عمله في الفرض احتاج  
التي تاوله باستغال **قوله** ولا يضر الجول بركة الحياة ذكر في  
في الضياء احمر عسرة مسالة يجوز الجول فيها المحالة والمنة والمنة  
والبراءة كمر الجول والطلح يعني اذا لم يعرف با قدر الحق المصالح فيه  
والخلع والفراض والمسافات والغارسة والصرقة **قوله** واما فوهم  
ارسل من يرك بالغزو والتاخره فريقال ان معناه ارسل من  
يرك بالغزاية بغير عوز ولا تاخره بعوز متأنهم فالقوا  
وانتقاو ضرب **قوله** فاذا مات الممر فهو قول فخ ورجعت  
للمعير او وارشته والمعتبر في الوارث عويوم الموت لا يوع  
المرجع قاله الزرقاني **ويعد مسوع للعم من مع ايه** **قوله**  
ومقتضاها ان غيرهما لا يجوز بيعها منه حيث كانت حياة  
المعمر لانما احتاج اجارة مجبولة اما ان كانت مقيمة باجل كعام  
يجازي كما في ابر سلموه **قوله** غلة للحيوان ان شئت ايه ان شئت  
لشخص حياة الممنوع او مرة معينة جاء اطلق فهو موقوف  
بما يرضيه من المدة جاء مات او غاب فالظاهر انه يحمل على  
حياة الحيوان الممنوع **قوله** او كوب دابة فهو عارية  
وليست مرفيل المنحة كما في نص اللحم انظر شرح شيخنا

وخرقة العبري لما خراه **قوله** ميبا له التاخره ميبا له  
**قوله** او لامة ابر عمة عن اللحن كركه عارية خرمه لامة  
كونه لم لا تخشى منته من فتجوز للنساء ولغير بالغ ولو لم يوع  
منه في وجارية للوك او خرمه لغير مجموع جاء وفعت  
يعت تلك الخرمه مرام اية او ماموه لامة يكون فصر المعير  
نفس العار فتزد لامة وتكمل العارية **قوله** علم عدم الجواز  
ايتراء لامة يكون مامونا وله اعل مجوز قاله اللحن **قوله**  
راجع لقوله وخرقة العبري ايه فهو بالنصب فهو شئت  
المقرر بخرقة العبري التفرج وخرقة العبري ان شئت  
لشخص حياة العبري او المخرم او مرة معلومة كعام ونحوه  
جاء اطلق تحمل على حياة العبري **قوله** **قوله** لما في منعهما في النسخة  
جاء اشترحت على الممنوع او ممر غير ميبا له انما اجارة  
بجمل مول مع نوازل العباس لا يجوز اعطاء غيره لم يرها على  
ان ياخر نصف من ماف **قوله** والى في ك والمعار ابر سراج  
ما يوفى بالترخيص ذلك من اجل الاضطرار ان منعه مال  
ممنوع على امات المصلحة ان كانت كلية حاجية **قوله** بضم  
الييم به ضبكه طاجب القاموس مركب قال سنج كركم  
تسا حاو سماحة وشمو حاو وشمو حة وشمو حاو سما حاككتا

اي قبل مصول المانع







**قوله** وينسب لنفسه اي من غير منازع وامعارض والقائم حاضر  
 عالم بانه ربي لم يمنعه من الفياض مانع **قوله** فلا بد من المهر والبناء  
 هو قول في كثرية احب ما فيه المهر والبناء وهو ان يهرق ما  
 يفتش سفوحه والواو بمعنى او اي او بنى كثيرا بالعمد واما  
 ان يهرق ما يفتش سفوحه او بنى تبيرا فذلك لا يمنع من قيام شريكه  
 في مثل البناء الغرض بربار او ارض واستقلال في غيرهما كما فرضناه  
 ١٧ استخراجه رقيق وركوب دابة ولبس ثوب **قوله** ولا يجرى ما دونه  
 اي وان لم يكن لا يجرى شيئا يجرى ما دون المهر والبناء وعلى المهر  
 والبناء والغرض من حوزة هو لا يجرى غير الشريك من حينه ووقته  
 وان لم تقض العشر سنين ولا ما دونها ولا يكون حوزا الا بقدر العشر  
 فولا لابر الماحشور وابر القاسم المعتزل الاول انظر شرحه في كتابه  
**قوله** لا يغصب بجمع الغاصب والتعدي كالعزم وان سكت القاييم  
 بعتر زوال سلطنة الغاصب وفقره بان سلطنة لا يضره الا ان يقوته  
 الغاصب يبيع او غيره بعتر زوال سلطنته او يموت فيقيم ورثته  
 المال بحضرة بانه له كما في المعين والمفصل المجمع **قوله** او قال  
 لا بد من ابر صارت ٢ مقتضاها ان الحائز يكلف بيان وجه  
 ملكه وبان سب طار له كما هو مقتضى كلام ابر شعر الزم سافه  
 فربا وبيان له ان في المسألة اربعة افعال اثنان ارجح العمل

العمل به ان الحائز لا يكلف بتركه لانه يقول ملكته بامر لا ابر  
 الخوار كما اقتصر عليه ابرع ونسرو كما ابراه منيب وغيره  
 اللعمه ١١١ كان معروفا بالغصب والاستطالة كما براء بين  
 بامر وجه طار اليه ولا ينفعه قوله اشترى من القاييم او غيره  
 كما براء من ابياته ذلك جاء لم يثبت عليه الكراء في جميع  
 المرة التي كان يبرك بما يقوله اهل المعجزة قاله في الوثائق  
 المجموعة **قوله** قال ايضا ان غداه د حوله كان ياكل ما ينفعه  
 كقول الحيازة وان ادعى شرا ١١١١ يقول ذلك الخبيث  
 سنة وبقوله القاييم حاضر لا يغير ولا يثري شيئا **انقضى**  
**حجة من حجة مع الغصب بخطام** اي مع حضور القاييم في جميع  
 العشر فان حضر غدا او ثمانيا وغاب الباغي فهو على حقه كما  
 يغيره ابر من زوايا تكرر فتروقه وسفره فاحق له انظر  
 ابر سلموي **قوله** فانتفع له فيه دعوى ليس المراد بقوله سماعها  
 مطلقا ان تسمع احتمال اقرار الحائز للمرعي او اعتقاد  
 الحائز ان مجرد حوزة تلك المرة يعود له ملكه وان كان  
 ثابت الملك لغيره فالمراد لا تسمع سماعها على غير الحائز  
 بحيث تكون البيعة على المرعي واليمين على من انكر ثم ما ذكره  
 من سقوط اليمين على الحائز فهو من باب المرونة ان الحيازة

لا يكلف الحائز بيان وجه  
 ملكه على ارجح ١١١١ كان  
 معروفا بالغصب



كالهيئة الفاضلة بلا يميز على الجاهل **قوله** قال عيسى بن عليم  
وهو خلاف مزب المرونة **قوله** في القول بنوع اليمين عزاء  
وضيح لقامر نقل البريوني باليمين عزاء لتصرف ابراهيم  
فيما افهم وهو الظاهر ما استظهر خلاف مزب المرونة  
**قوله** ومع العلم اي بانه ملكه وبانه يتصرف فيه وينسب  
لنعمه ملكا ولا فاعل العيارة عليه **قوله** ان يعلم ويجاز عليه  
الملك عشر سنين من يوم العلم وهو ساكن لا مانع **قوله**  
في خاص انشاء المرونة اي ولومته واحدة كما هو كذا في  
وتحمله في الوثائق المجمعة والفتاوية خلاف ما في السور  
من يحسنه من انه لا يراى يتكرر ذلك منه مرارا اجابته لا يقول عليه  
كما لا بد على قاعتراضه لا يصدق عليه بما الحسن خلاف ما  
الحق عليه اصل التوثيق نسعى اذا كنت عشر سنين  
بعد المنازعة بانه يصفه حقه **قوله** فقام كالم ايضا ان مجرد  
النزاع كاف ولوم يكره من الحاكم وهو كذلك كما في ابراهيم  
خلاف ما في الرواية ومثله في ابراهيم **قوله** او كان عاليا فهو  
على حجة ولو كان عالما بالعيارة ويصرق في دعواه انه  
كان عاجزا في الفروع والتوكيل وان لم يعرف ذلك **قوله** فوله  
على المزب **قوله** في شجاعة الشبهة ان المرأة والرجل الضعيف

الضعيف ومعنى الغاي وكذا السفيه **قوله** وسياق **قوله** اي في  
قوله كتم والمرونة ان ائت النزاع مع **قوله** وقام فوقيه بغير  
وفي الغيبة كاليومين كالحاضر وما يحتمل ان يكون العلم  
بالعيارة حتمية على ما قاله **قوله** اي ناج **قوله** ليس من  
المانع جهل الحكيم اي جهل حكم العيارة من كونها فاضلة لجهته  
واما جهل كونه ملكا له بانه غير يعزى عنه على السور كما جبه  
عليه **قوله** اي يات **قوله** وامف شاعر اورس في النقل  
العلم من المشرقة في شرحه لابر العايد في الصوت قبول عزاء  
قال وفي الحكيم والفضاء وكذا قال ابو علي الحق انه يقبل قوله  
مع يمينه **قوله** في تصويب ابراهيم عزاء القول غير ظاهر  
وانظر صوته في باب الجلس عن قول **قوله** وان يحد يركه ففرا حال  
لا شطار لعزرك **قوله** ولا جهالة بقره **قوله** في صحح يعنى حاله رشم  
اي لا وحل يجر من يشمله بانه ملكه او الحق انه عزاء ايضا  
**قوله** والعزوة بالدين وبالقوم اي بدين الجاهل على المحوز عنه  
الغفير ويخبر منه لكونه ذا سطوة وبصيرة وسعيه ومجته  
اي المحوز ملكه **قوله** على بحال الجاهل القول بمطالبة بيانه  
وجه ملكه وهو مفتقر ما تفترق المرونة وابر رشم وتفترق  
ان الراجح عزاء مطالبة برك كما اذا كان معروفا بالغيب











عليه

واما نحن فكلما خاضرنا الجانب واما حوز القارب لغير الاصول  
 فلم يتكلم وتكون العبارة بينهم ميبا يعرف العشرة ودون الاربعين  
 على قول اصبح الزد رج عليه **الماء لا عليه مما افروا** **الاسفل**  
**قوله** ماء غير متملك كماء الامطار وماء النهار اما لو كان  
 ملكا يبيته من به احق به وله يبعه ومنعه وله من حيث  
 شاء ولو غرر عليه بغيره بعارية وانقضت او بغير اذن ورثه  
 ساكت عالم بانه ذلك لا يضره ان الماء انعم ملكيته باليسته لا يخر  
 بالاشباع به دون استحقاق اصله احتمال ان سكوت المالك قول  
 الرماء انما هو لعدم احتياج اليه **قوله** لم تقم بينه بملك اخر  
 بل جعل امره ولم يبرر الشايع من الملاحق والمالك من غيره  
 لتفادع الاعصار وتلك الينات الغرمة فانه ينفذ كل  
 واحده على اشباعه كما كان ولا طر فقاء الاشياء على ما كانت  
 عليه حتى يزل دليل على خلاجه احتمال ان يكون اصله مملوكا  
 للجميع او يكون مملوكا لاسفل ثقله العلم في توازنه على  
 من سفل ابراهيم الجلال **والماء لا عليه مما افروا** **الاسفل** **الافروا** **قوله**  
 خ وان سال مكر بمباح شفي لا على ان تغرق الشعب **قوله**  
 ان تغرق غرسا كخافه خيف على غرسه لا على الماء ام او محل  
 تغرقه لا فتره اذ لم يكن حيا او محاما ولا في غرس الجنان ونحو

ان يقال ساج واحترز به من المملوك  
 بانه صاحبه له منعه من غيره

ع  
الماء من الجنان

ونحوه عليه ما ولو تغرق في الاحياء وكانت افرى الماء كما ليس  
 ركنه تاخير الجنان فربما في تلف ماء الحياه وتاخير الماء  
 من الاحياء لا يفرق اتلفه بالالتصلي باجفائه **قوله** لا جوه  
**قوله** فخر عليه السلام به من دون هو يتفرق من الزاوية الى الزاوية  
 البحر ذكره في فصل الماء من باب **الراء وما روى البحر من غيره**  
**قوله** وحز وصراف قال البحر الخرزة بحركة الجوز وما يتخ  
 به وقال في باب الباء الصروف بحركة غشاء الدر والواحدة بهاء  
 ج اصراء **فصل في الاستحقاق**  
**قوله** عاير عمة مع مرفع ملك لو قال رجع ضامن ملك او رجع  
 حوز كاه صوابا **قوله** يثبت ملك يخرج به رجع الملك  
 بالهبة والعتق وغيرهما من الاسباب الشرعية لانه رجع ملك  
 كس لا يثبت ملك قبله **قوله** يخرج بقوله قبله ما ملك بالهبة  
 فانه رجع ملك كس يثبت ملك بعقود **قوله** او عريته  
 مطلق على ملك **قوله** كذلك اي يثبت ملك قبله من دخل  
 في البحر من عريته اذا استحق بقاء لان مري العريته يملك  
 امر نفسه واستحقاقه بغيره رجع ذلك الملك **قوله** كذلك من دخل  
 الاستحقاق بالجنس سواء قلنا هو ملك للوافي او للموقوف  
 عليه **قوله** وحكمه الوجوب ان مكرام ابرع عمة ايضا والمراد



كزاية الاستحقاق لأصول • القول باليمين من معمول  
قوله ولم يكن له وجه للعرجوب، مثله لا على وفتر فهو جوابه  
وروجه على ما قيل الموعود استحقاقه لا يلزم بينه مثبتة  
قوله انه ملك للمريخ، نعم، الفيود الحقة لا برضاها الشواهد  
الملك قال في الاممية

و

وہو کوہ الشیخہ و ملکہ



على المشتق منه بلا استحقاق **فيمتد** قال البركة  
 ابو الجاهل الباي اذ اقلار المشتق من بركة عوم الغصاة بل  
 الخصومة ترجع بين البايع والمشتق باذات غلب البايع المشتق  
 كان المشتق للبايع لا للمشتق من بركة لانه فرائد وانبج  
 البيع **فوله** قال ابن سلمون في اشارة الى ان ذلك بقوله  
**فيتمت** كالمشتق من بركة **مشتق** من الثمر اجمعا  
 له اجمالا لم يجر غير ينفص **فيتمت** للمشتق وقيل  
 جاء مبيحا فانفرد بغيره **والا** وادوا لئلا ان انجلي  
**م** حايلا وانشره بجملا **واللغز** الحاي بركا فاعلم  
**فوله** وخاصة ان البايع ليس له الزطاب بها اذ وانما يرجع  
 بالاسم والصيغة وهو الزطاب المعيار والمغير فالتميز وبه  
 العمارة المفروقات ان البايع يكرهه محل الخلاء اذ اراد  
 الرجوع بالثمر واما اذا اراد الزطاب بها ليثبت انما ملك للبايع  
 الرجوع عليه فانه يكره من ذلك الثاني والثالث والرابع وسلم جرا  
 ان كليات لا يكون لما على عينها قاله الشراة في مواضع الامية  
**وان يكره مقال اجمالا** اي ان يكره له مقال في البيعة الشافعية  
 بلا استحقاق وسال لما عذر في بيعها ليجزى او قال شهرة بزور  
 او كذب اما اذا طلب لما عذر ان يفصل طلب رجوع الشهود على

في الشهادة وسئلهم عن كيفية شهادتهم وعللها شافعية  
 او سئل جعل من قصورهم او انما عاوه فذلك مما يقتضيه  
 التكذيب كما هو عادة الناس اليوم جاء ذلك لا يهمل حقه  
 في الرجوع فاعلموا لا ينبغي ان يختلف فيه لانه لم يكنهم فانه  
 ابو علي قال وكذا لو كان جاعلا بما يترتب على دعواه من  
 الطعن والتكذيب فانه لا يضره وان كذبهم الا اذا بين له  
 ان التكذيب والطعن يضره ويوجب له عدم الرجوع **فوله**  
 على ما مر في صدر الكتاب اي في قوله ثم وجب عذرهم التاويل  
**فوله** فاذا كذبهم لم يجب له بها ضامن عذرهم المعول به كما  
 في معاوضات المعاري اية الحسن ونحوه ايضا فبما العبد  
 فابا لا ان خاصته تقصر انه انما باعه ماملوكا ودعوى  
 المشتق فيه باحالة فكيف يرجع عليه **في المختار**  
 في الاستحقاق تشييعا في عدم الرجوع كعلمه صحة ملك بايعة  
**وحاص** له ان علم صحة ملك البايع اما ان يكون باقرار  
 المبتاع او بغيره من التجريح والتكذيب لبيته الاستحقاق  
 وفرد ذكره في علم صحة ملك البايع روايتين الرجوع وعدم  
 الرجوع من العمل بكل منهما اما مسألة التكذيب ودعوى  
 التجريح فاقصر واما على عدم الرجوع **فوله** في بعضه بان



العمل عليه مع انه اضعف. علم حجة الملك اذا يلزم من  
التكذيب والكذب علم حجة الملك للبايع اذ فريضة باو  
الكفر فيها وحجة ملك البايع مشكوكه عنده انظر ثم  
**قوله** وفريضة ايضا توجه من القول بان البايع اذ قل  
المشترى في ذلك وعليه ان يثبت شهادة من شهوده على كل  
حتم لا تؤخذ السلعة من غير المشتري **والدعوى عليه يصح حجة**  
يوجب حجة ما اية وما توجب له عين اية ذات من حيوان او عرض  
يشترى شهود الاستحقاق ويؤدون شهادتهم على عينه  
ومن الامور ما عرف من جهة المعنى والكرهية التأييد عليه  
ويجوز ان يكون له عين مع حجة ما وتوجب حجة لغير اية  
والاستغناء له عين موجودة في البلرم حيوان او عرض  
لا يبرأ يؤدون شهود الاستحقاق عن الحاكم او بايه شهادتهم  
على عينهما **فيسمى** قوله توجب انما العولم تكرر موجودة  
بلحاشي فاية تجازت الشهادة فيها على الصفة وهو  
تلك كماء الرشايق المجموعة ونقله ابراهيم في الفناء  
وحكم بما يتميز عما يبا بالصفة كثرية **قوله** كقولهم ورب  
اسيلة الخرية بكر فاقيله

**وقوله**

**وقوله** اية برع ما عرف اية يسهل البعم والسواد **لتنوع**  
**قوله** على الفاظ بجملة رسم لما شهد على الفاظ بما ذكر يفتي  
عنه فطابه على الرسم بالاستفقال والقبول **تسعى** حكمه بنقل  
الملك مثالا بقرينة من لما شهد كماء البصمة ونحوه **قوله**  
**ان كاهه** معبر **والاعمال** امساك بايه لما وجد على اية العمل للمشتري  
امساك بافيه بما ينوبه من الثمن للجواز الباقية لولا انه لما  
استحق اكثر استحقاق البيع في الجميع لان ما قل تابع لما كثر  
الزعم ووجه الصفة بالتمسك بما قل انشاء عن غير شهود  
اذ لا يبرأ ما ينوبه من الثمن لا بعد التفرير **قوله** ولا يجوز التمسك  
بما قل استحق اكثر **قوله** وان يكثر اقله **قوله** وان يكثر على الشياخ  
الحاصل ان الكثير يغير فيه مطلقا واما القليل فالحق بنفسه ولم يتغير  
للغلة فكذا **قوله** ما اتخذ للغلة او انفسه بما خيار له بل يلزم  
الباقية بما ينوبه فانه **قوله** فسال وعليه فيغير القليل في قول  
في واستحق شايع وان قل كما اذا كان القليل غير منقسم  
وامتحنر للغلة **قوله** وان يكثر في البيع **قوله** مال المسلم **قوله** اراد به  
الغنيمة الغنيمة ما اخذ بقتال او ما به حكمه كغيره عن  
بعث نزول الجيش عليهم **قوله** وان يغير **قوله** ما عرف **قوله** وان  
**قوله** يوم القسم **قوله** فما مضى على ان الغنيمة تقسم اعيانها

**وان**



بعض نفوذ **او قوله** ابا بيع جنس على انما يتبع ويفسر ثمنها  
خ وله بعركه اي القسم اخره ثمنه وبما اول ان تعود اليه  
**ومعنى الماحوذ من لحن** قوله اذ لم يقصر الباع ثمنه  
اي بان جراه يقصره في الربح والقول قول الباع انه جراه  
يقصره **قوله** بيعه للتفرج بال لا محالة مع القاعة الفرة  
في اجارة ومع كل من او طالك نفعاً يعمل او مال الزمك اج  
العمل انظر ما عن قول خ والقول للعامل حيث يختلف **قوله**  
وغير يتبع ذلك للضرورة اي يقتصر اجتماع الاجارة والبيع  
كالساجح اي المعروفة بالضرورة وانظر خ في الفرض قال  
كسبحة الا ان يعم الخوف والتشبه في المنع كما في ز  
**في** **قوله** العارية والوديعة **والامانة**  
**قوله** من التعاود من اعم الصواب قول الجمهور انها منسوبة  
الى العارم وود بانه لو كان كذلك لقالوا يتعيرون لان العار  
عينه **قوله** موقنة اي بالبيعة او بالعادة ولا تترحل  
في التعريف العمري والاختراع ان المراد العارية بالمعنى الخاص  
واما بالمعنى العام فيرخا **قوله** فيخرج الجبس والبيع والاجارة  
اما البيع فيقول منبغة **واما** الاجارة فيقول بما عذر **واما**  
الجبس بان اخرج بقوله موقنة وهو القاهر ورد عليه ان

ان الجبس لا يشترط فيه التاييد الا ان يقال ان الموقنة منه من  
او اذ العارية **قوله** اخرج من قوله منبغة كما قاله الرصاع  
فانما لان فيه ملك الاشباع والمنفعة بيعه نظر من وجوب  
احدها ما ذكره **في** صحيح من الجبس عليه يملك المنفعة برليل انه  
يوامر لغيره الشاغل ان يحمل المنفعة على ما فهمه من المعنى الخاص  
يخرج العارية التي شره ربحاً على المستعير ان يشع بنفسه بفق  
فيكون التعريف غير جامع فتأمل **قوله** وفرضه وكثرها  
معينة على معصية ونكر ككثرتها معينة على مكره قال الفرعي  
في سورة العمران من الغلول منع العقب من اقلها **قوله** ونحوها  
من بطل شعاع او شراب لمضطر اليه **وما استعمل** **قوله** مستوجب  
**قوله** خ ومثونه اخرها على المستعير في ما على الاكتم  
ما استعمله ابرر شرعوا ان يشع به الحرك كما قاله الشارح  
وهو علم الرابة فلو ان محلهما ما لم يكن **قوله** لا يحل ان عليه ابقا  
لانه كالشرك وتكون اجارة اذ يجوز ان الرابة يعلمها والعرف  
يعاير ان علم العارية على المستعير حيث باتت عنده **قوله** وعلى  
ربها والقول **قوله** من الكرامة **قوله** ما استعمل **قوله** قوله  
توكيل بجملة مال ونحوه **قوله** خ توكيل على مجرد حصة مال والمال يشمل الربح ونحوها  
واذا كان المحقق لانها مضمومة للمال **قوله** خ اخرج به ايراع **قوله** وله



لم يجهز له اشياء لو ازم الوديعة من الضمان ونحوه **قوله**  
 ايضا الامانة المتواضعة ان الفصرا اخبار الامان بغيره وعرضه  
 لا يجهزها **قوله** مال نقل المجرده جفقه اخرج به الوكالة فانها  
 فيها نقل الجفقه مع التصرف **واشياء منه السبعة قوله**  
 اية التفسير جعل شيئا رجه الله الضمير على ابراهيم الشيء المودع  
 والمعار **قوله** ميرجع عليه ما لا نقل فاذا كان المال المودع  
 يساوي عشرة والوديعة عشرة وفرا نفعها لم يفرع الا عشرة  
 وكذا العكس وهو محمول على انه انفعه فيما له فغير عنه  
 حتى يثبت انه انفعه فيما لا غنى له عنه **قوله** وان اودع  
 شيئا اما اذا اتلف ما لم يؤمن عليه ضمنه ويتبع به ذمته  
 ان لم يكن له مال خ وضمن ما افسر ان لم يؤمن عليه **والقول الثاني**  
**من العمل بيمينه** ولو تلف بغير يمينه ان التجزئ بيمينه تلفه  
 وضمان السلف من المتسلف **قوله** واختلف في الغاصب واما  
 الوصي اذا تجرئ بالالايتام لنفسه فالذي استخذه مكسبه مائة  
 زان فيه تفصيل الوديعة كما يعبره نقل ج ع ا ب الخمس  
 وفرق الخطاب في باب الوصية عن مالك وغيره انه لا بأس بذلك  
 اذا كان للوصي مال يورث منه حيث يضيع له منه في الغاء  
 ما عنتر من عزم الجواز بطل حال **والا مناه في الزيلوه ليس الا**

**قوله**



**قوله** ٢٤٨ د مع مال اليتيم له بعير بلوغه اية يصرفه في الغنى  
 وفي فخر النفقة **قوله** والفقول له في فخر النفقة ٢٤٩ د مع ماله بعير  
 بلوغه **قوله** وضمانه ان ملك يمينه اية قامت على ملكه  
 كان ما يغاب عليه او كان ما يغاب عليه ضمه اية فلا  
 رجوع لا حرمها على الاخر ولا في امرها **قوله** والمراضعة اذا  
 كانت اية فانه مصروف في ضياعها وضمانها ما يقع **قوله**  
 والمراضعة بمنزلة جوارها من الجفقه **قوله** ومن قبله بخلافه (او زجاء)  
 سبق في قولكم ومن قبله ما يثبت شكله لم يفرع الا في ذمته  
**قوله** وادعيت تلف ما كان يورث اية بعير القسمة واما قبلها  
 فهو مصروفه مكلفا واما الرال فيصرف في الرد ٢٥٠ د ياخره  
 يمينه فلا يصرف في الرد كما المودع قاله البرز في قال ابو علي في باب  
 الوكالة ومنزاع على المشعور من عزم وضمانه واما على ما به العمل  
 من انه يضمن ما يغاب عليه فلا يقبل منه دعوى الرد قال في العمل المطلق  
 والحقوق السماوية والصناع **قوله** فضمنه غايته المتاع  
 بل اقتصر ابراهيم المكي بضم الضمان السماوية فلا يغاب عليه واختاره  
 ابو علي في تاليف له فابا الفلة امانة النخاسية **قوله** من سأل عن المال  
 فيصرف في دعوى التلف اية قبل الشراء او بعركه بان ادعوانه  
 د جعه للمرسل اليه وكثر به واليه اشار في في الوديعة عطفها



على ما فيه الضمان فقال او المرسل اليه المنكر. طالع / يتم العمل  
بان اشعب فيه ما لم يعمل بحضرة الكاتب ومحل الضمان  
ايضا انما هو في المصنوع لا فيما لا صنعت له فيه كالكتاب الف  
ينسخ منه وخرق الفصح عن الكتاب باننا الضمان عليه فيه  
وعمله ايضا ما لم يترك الصنعة تغير كقشب اللؤلؤ وتفويس  
الشعب واما الضمان ان يكون جائعا بالصنعة فانه  
ابرر شر. **واشطب مثله علمه قوله** بالطالع يضم  
بشر وكفه ان كان نصب نفسه وغاب عليه ولم يترك الصنعة تغير  
كما اشير اليه قبل **قوله** طالع طالع خاص في عاصبا على ما  
الضمان عليه واجبر الطالع. **مثلا** ان كانا في الشركة في مال  
**قوله** غير المشترك في تفسير الكلام ثم وغير المشترك عن الخاف  
هو مثلا ما ذكر في باب التصديق وعدم الضمان فيما ادعى عليه  
بغير تعذر ولا تعدي. وهو محمول على عدم التعدي في رواية الرواية  
بالنوبة كالأمر الخاص بالضمان عليه فيما ادعى عليه وان كان  
محجورا واسترعاها ارباب الماشية في نوبته او نايبا عن غيره  
عالمين به او عاينهم ذلك بالضمان عليه ولو تعذر التألف  
**قوله** واما المشترك في اشارة اليه في العمليات بقوله  
ضمان راعى غم الناس في الحقة بالطالع في الغرر

واذا الحق بالصانع على المحمول به فلا يصرف في الردوبه افتق  
عن الشك واضمان على اجبره **وما لا يتعلق بالاضمان** **ومر الطعاع**  
**قوله** **مر كما لا** **الزبد** شرح شيخنا ما لم يفره او يغير بفعل  
كعله كعله بضعف الجبل ومع ذلك **يذهب** به حمل الرابطة  
بما نفع وانما وصفه المحمول بثلث فانه يضر التلذذ المثل  
والقيمة المفهوم بموضع التلف وله من الكراء بحساب ما سار  
ان الغرور بالبعول **يخرج** عما حبا على ما اضمان فيه  
او انفع الجبل ولم يغير بفعل **و** **انما** يضر مع الغرور اذا اطل  
المتاع من ناحية الغرور **و** **قول** المختصر ولم يغير بفعل احتز  
به مما اذا غر بفعل بلا ضمان على المشهور كقوله ان الجبل صحيح  
**وان** **الابنية** صحيحة تطلع الزيت **و** **قول** ضم وضم الطعاع فانه  
كان من الاغوات كالنفع او من العواركه كالتيق **وانظر** شرح شيخنا  
بغير ذكر ان ما يضمنه الخالون على خمسة اوجه **قوله** **مختصر**  
غيره **فيل** **عزرا البيت**

١٨ اخلص لا يقتل بائمة فقسمته خير من الحق خارجة  
 اذ اغير الله موا ابن عبد الله برقعة واما عروة فموا ابن الزبير من  
العوام واما اسم موا بن محمد بن ابن الصرم فموا بن عمر بن الزبير  
وابن بن موا بن عبد الله بن اسلم فموا بن سار فموا بن عمر بن الزبير



























ومن اللغيب الثمانية عشر كما ناهى العمل المطلق **وقفل**  
 في شرحه عن الجلاء ان الستة من اللغيب تفرع مقام العمل  
 الواجب **باب** ١٢ اول من القسم الثاني من  
 التبرئة ان المشهور انه يجزيه في ذلك اثنا عشر وهذا  
 المشهور اقل ان يصار اليه عند العجز عن الاستكشاف يجب  
 ان يخلع بالاستكشاف ابتداء **باب** ١٣ في كيفية اثنا عشر فقول  
 فكم وليس يكف في معنى مع امكان اكثر **باب** ١٤ في الوجود **باب** ١٥  
 ومثل الوجود مفرغ الفاضل باذن الفاضل فان تحفه دين  
 فقال ابر القاسم عن مالك في المرونة لم يلزمه الرئيس فيما  
 دفع اليه **باب** ١٦ في غير **باب** ١٧ في الاشياء يكون ذلك الرئيس  
 في المال الذي اختير به وفيه العمل انظر التوسعة في ذكر  
 في عن قول **باب** ١٨ في الودعة **باب** ١٩ في اودع شيئا او سعيها  
 ان محل عمل الضمان ما لم ينصبه في حائز ولا ضم فانظر  
**قوله** اذارا مخايل **باب** ٢٠ في حمله كلامه اشتراكه في  
 ظهور مخايل الرضا عليه **باب** ٢١ في الوجود لا اختيار **باب** ٢٢  
 ايضا ان يكون بعد البلوغ **باب** ٢٣ في الوجود **قوله** ما تليق لم يضمن  
 ان يراد به ان لا يلحق مثله لا اختيار كشره سعيه **باب** ٢٤  
 يكتب الموثق في رسم الرفع ان التيمم من صحيح اختياره **باب** ٢٥

حاصل

في علمهم فانه ابر سلوى ونحوه في المتبعية **قوله** في الاشتراك  
 سابقا ان يكون بعد البلوغ والماثل **باب** ٢٦ في الوجود **باب** ٢٧  
**قوله** في جهل الحال العترة انه محمول على انه صرحه  
 في غير النسخة فتركت انه صرحه فيها ومعه بعوضا في قوله  
 قوله والوصية كما صيغت **باب** ٢٨ في قول فكم فتركت السعي  
 والصغير **باب** ٢٩ في الفرية **باب** ٣٠ في المرونة **باب** ٣١ في المشهور **باب** ٣٢  
 كما جرت الخلاء **باب** ٣٣ في الوجود **باب** ٣٤ في مفرغ الفاضل **باب** ٣٥ في مقتضى الواجب  
 ان له ذلك وجب العمل **باب** ٣٦ في كسر لانه ليس له ذلك لا يتفرع  
 انظر شرح العمليات **باب** ٣٧ في المنصوص **باب** ٣٨ في انه ينظر  
 لاولاد ابنه السعي كما ينظر له ويوعى عليهم كما يوعى  
 على ابنه السعي كما يوعى عن قوله **باب** ٣٩ في انما يوعى على المجموع  
 عليه **باب** ٤٠ في نقله شارح العمليات **باب** ٤١ في عليه مع مفهوم الوحي  
 في النظم تفصيل **باب** ٤٢ في ضاع كاع الشامل ان العمل على انه  
 لا ينظر للوحي على اولاد مجموع وصيا كان او ابيا او مفرما  
 انظر شرح شيخنا **قوله** وخالفه ابر **باب** ٤٣ في بقوله جري  
 العمل يعاين **باب** ٤٤ في العمليات **باب** ٤٥  
**باب** ٤٦ في الانتحاب للوصية على اولاد مجموع **باب** ٤٧  
**باب** ٤٨ في الموت الموت المجموع وانظر شرح العمليات



بغيره مع المفعول وقال المكناي، آخر مجالسه القضاء والعمل  
 بغيره ابرز، ونحوه في وثائق الغرناحي والخراساني والرافعي  
 عن قوله والعرفان **الاول** **وهذه هي اللفظ** **جاء يجعله في البكرة**  
 اي فاذ جعل له ان يعف عن بنيات طلبة من غير جبر كانه له ان  
 يعف عن بنيات ذكور محاجير من غير جبر ايضا كما انه اذا جعل  
 له اجبار بنيات طلبة كانه له ان يجبر بنيات ذكور محاجير، وان  
 جعله وصيا واخلف ولم يغير يحرم واعلمه جعله على القول بانه  
 يجبر بنيات طلبة بانه يجبر بنيات محجور كذا في بعض اكله  
 هو الملايم لقوله منجب على في المحجور **والنقل** **الايضا** **غيره** **عمل** **الاي**  
**قوله** **اذا اراد ان يتخلى** **وكن** **ان اراد الحاكم ان ينقل الايضا**  
 عنه المغير، **والمراد** بالعذر العذر الشرعي الذي يتبع معه فورة  
 الوحي على الفياح بمصالح المحجور بالكلية كالسفر وانتقال العقل  
 وحرو البسوق والعذر الذي يشق معه الفياح قاله في الضرر  
 ونقله شارح العمل **قوله** **وقال ابن عتاب** **يعف** **مقابل الكفا**  
**ثم** **اذ ظاهره العموم** **كما يقول** **على عذر انظر** **يخاف** **اي** **العفوة**  
 عن البيت غير ضروري **والنكر** **لان** **ما قبله** **يفتح عنه** **شمل** **قوله**  
**قبل ما اذا قبل بالبيع** **او بما يدل** **على القبول** **كالتمسك** **بالبيع**  
**وقبض الرثين** **قوله** **وان لم يقبله** **الزم** **النكر** **فيه** **نظر** **العمل** **على**

على خلاصه راجع شيخنا **الاجم** **ان** **اي** **تقرنه** **خ**  
 وان ابي القبول قبل الموت كما قبل له بعركه اياه اياه  
 صيرته اجنيا فقبوله بعرا اياه يفتاح لا سيما اياه  
 ومنه معفود يعف عنه **ذلك** **منه** **في** **ما** **يعد** **ايضا**  
 اي كما يوكل ولا يوص وما ذكره في حق من المشهور كما في الوكالة  
 وتفرع منها ان الزينة العمل جواز تركيله ولا زال العمل  
 على ذلك الى **الاي** **ويسر له** **كالوصي** **ان** **يجعل** **لا** **ان** **الوكيل**  
 كما انهما ليس لهما **الاي** **من** **المحجور** **والوصي** **جاء** **ان** **يجز**  
 اشعر انه لا يجب عليه ذلك اذ لا يجب عليه تنمية مال محجور  
 على المشهور **قوله** **عائشة** **رضي** **الله** **عنها** **التجر** **وابا** **موال**  
 اليتامى ليكاتبها ان كانت محمول على النوى كما ابرر في  
 ومفراكله على ان اموال اليتامى تنفق في امور صياها امانته  
 امثا على ما جرت به العمل من جعله في ذم الامور صياها بالرجح  
 لهم والغسارة عليهم **قوله** **وله** **ان** **يعطيه** **فرا** **ضا** **الغير** **ك** **خ**  
 وله دفع ماله فراضا وبضاغة ولا يعمل بعونه في مخافة ايجابي  
 نفسه **حيث** **لم** **يجعل** **فقر** **تصوي** **اي** **يضر** **المال** **ك** **كان** **مثلا**  
 يغاب عليه ام لا ومفرا جار على قوله سا بها ويقتنع الوحي بالاشهاد  
 اما على ما تفرع عن ابن عبيدة من عدم قبول قوله في ترشيده فانه

التجروا باموال اليتامى  
 محمول على النوى

ك  
 اخر شروك وابر لموع على  
 ما اذا اراد قرب المحجور ان يغاب  
 الوحي















و<sup>قوله</sup> عمل الخلام ايضاً لا فرار بالرب ونحوه مما لا يعرف من اطل ملكه  
للمفرق اما افرار الرجل في صحته او مرضه بما يعرف ملكه له من  
بعينه انه اكله وارث او غير وارث بانه يعجز عن الهبة والصرفه  
ويحل محلها ان حاز المفرد ذلك في صحة المفرد جازم والمفرد لا يملك  
قاله ابرر شر ونقله ج وغيره قوله المفرد بالرب في الصحة  
عليه اليقين انه ترتيب له ذلك قبل المفرد كتابه العيار عراب لب  
ونقله سارج العمل ونحوه ج ونظم العمل المطلق خلاف  
ما به وقسم القسم الثاني من التسمية قوله يحاصر معهم هذا  
انما هو في الرب الحادث بعمر لا فرار واما القديم فيقع اتفاقاً  
كما ج قوله بكر الجنب في المرض كذا في افرار المرض لم يثبت  
عليه ما هو لغيره زاهر النكاح وهو كذا قوله المراد بالكلالة صفة  
اي واما الكلالة في باب الميراث فهو البريضة التي لا وتر فيها ولا وال  
ومما يقول بعضهم  
ويالعرفت من الكلالة • هو انقطاع النسل الاحالة •  
• لا والريفي واما سود • فانقطع البناء والجرود •  
• مقبوع ثم انه وارث بغير كالة بافراره صحيح وهو كذا  
على المشهور كما ابرر شر ونقله ابرر سلمه وغيره وعفاحيت  
لا دين محبة عليه ولا بايقيل افراره لغريب والملاحف وجيها

وجيها لا فرار في المولد كذا في واه لم يثبتوا افرار المقبوض  
لا في مقبوض السبب بين النعمة بشره ان يكون المفرد من  
يحببه ان يملك مثل المال المفرد ولا فلا كما في افراره الصحة  
قوله بكر الجنب في المرض كذا في افراره سبب لا فرار صحيح  
اتفاقاً وكذا الوافق لهما بكمال صرافها لانه لو لم يفر به اخرته  
مرت كنه اذ العادة بفاو كذا من مقبوضه وامل التوكيد العينه  
قوله فلما قال الله كذا من حصة لا مقبوض لقوله وكذا  
مراع سواها الا كبر بل كذا اذ اكل الا كبر منها ايضاً ولو قال  
وكذا من غير منها الا كبر والواو في قوله ومنها يعني او ومشهور  
محله اذ لم يترك السبب الزم امله ترتيب عليه ذلك فانه كذا ما اقر  
بميراثه وامره وان تعدد ككوة احرامها مبيع والاخرى  
من سلف وما يتبع قوله محله ايضاً اذ لم يامرهم بالكتب  
اما اذ امر به او لا وكانا باطلا فرار ومراع قوله متا تسعة •  
قوله يمينه او افرار ما قاله ابرر سلمه ونحوه ج واخر لا فرار  
فقال بعضهم والاصواب حذو قوله يمينه لانه اذا ثبت بها  
تسعة ويمينه اخرى ثلثة بالمعانيضة فيما بانه تم الاتفاق  
وكذا الوشهورت يمينه وامره انه فيض منه تسعة بحضرها  
ثم ثلثة بحضرها ايضاً ومراع قوله من حذو ما ثبت الوشهور



بوجوه بعضه او ثبت بانواع العاطفة على ما تراه ويبيع من  
 ما تراه او ثبت توليجه بالشهود من المردود وعلى الصواب  
 لان التوليح والحيابات متباينان **قوله** اما نسخة ان ثبت بان  
 الشرحية فلا تصح الا على تاويل ما تراه ويجوز ان يكون المعنى يبيع  
 توليحه من المردود ان ثبت التوليح (وهو حينئذ على نسخة النسخة  
 مسالة واحدة بخلافه على النسخة الاخرى من مسائله)  
**قوله** فكم من المردود فرد درج في مطلق ما يبيع على صحته حيث  
 قال وان يكر ما يره فلا جبر **قوله** يا خذ من ثلثه ما به حجب  
 مما فوّه درج عناد على امرها وبنها على الاخر قسم ان  
 مسالة الحيابات على ما درج عليه فكم عناء البري مما يراى الوارث  
 وغيره **قوله** اما مسالة التوليح فلا يرد البيع فيما لا يقرام به  
 الا فرار او الشهاد **قوله** بطلان تقاضى عن الا تقاضا لا يتم  
 برليل ما تفرد **قوله** اما بطلان او الشهاد **قوله** من المشتري بعد  
 البيع عن ارفع حصول مانع للبايع من موت او قتل او مرض  
 واما ان لم يحصل له مانع فان ذلك لا يبطل بيعه للمشتري ما  
 كان وارثا **قوله** زاد الشك ما زاده الخارج انما هو من باب  
 النقل للشهادة فليس خارجا عما في حكمه **قوله** ثبوت بطلان بيع  
 بان نكل بطل البيع بمجرد نكوله انها يمين تنهية لا ترد وتطام

**قوله** فكم من المردود فرد درج في مطلق ما يبيع على صحته حيث  
 قال وان يكر ما يره فلا جبر **قوله** يا خذ من ثلثه ما به حجب  
 مما فوّه درج عناد على امرها وبنها على الاخر قسم ان  
 مسالة الحيابات على ما درج عليه فكم عناء البري مما يراى الوارث  
 وغيره **قوله** اما مسالة التوليح فلا يرد البيع فيما لا يقرام به  
 الا فرار او الشهاد **قوله** بطلان تقاضى عن الا تقاضا لا يتم  
 برليل ما تفرد **قوله** اما بطلان او الشهاد **قوله** من المشتري بعد  
 البيع عن ارفع حصول مانع للبايع من موت او قتل او مرض  
 واما ان لم يحصل له مانع فان ذلك لا يبطل بيعه للمشتري ما  
 كان وارثا **قوله** زاد الشك ما زاده الخارج انما هو من باب  
 النقل للشهادة فليس خارجا عما في حكمه **قوله** ثبوت بطلان بيع  
 بان نكل بطل البيع بمجرد نكوله انها يمين تنهية لا ترد وتطام







**وقال اللغوي** ان ائبت عسرك لم يضم بناه على ان يمين المير استعمل  
 لا يتوقف عليها ثبوت العسر واقتصر عليه **خ** باب الفهم حيث  
 قال ان ائبت عسرك او موشه في غيبته **فقال** بعضهم المشهور باللغوي  
 الاكر اللغوي فيتركه بما اذا لم يكن الغريم مريض بانه يكتفى المال والاعز  
 الضام مختلفا ويترك تشبيهه **خ** معنا على ما لللغوي ايضا بان يفسر  
 قوله وان ائبت عسرك بمرئيههم باحباء المال انظر ز وانظر موشه  
 ففرا عترة قول ز فترفع عن غيرهم تفريقا لما بر شرع على ما لللغوي  
 بان محل ذلك فيما فلكا لا فيما فلكا **فقال** ثم اشار الى مسالة  
 كان مفعلا بل لو استغن عنهما لكانا لانه اذا كان يو جمل  
 من غير رضا به لكانا مفعلا مع رضا به برك **واو جاز**  
 موشه اليمين جارية على ايمان التمس والعزم وتوجه امر غير  
 برك والفاضة ابر زير **توسعه** في ذلك رحمه الله تعالى فاجيبها  
 على التجار دون غيرهم **ويشهر الناس بضعه** او عزمه **اعلموه**  
**فقال** وانهم لا يعلموه بان قطع الشهود وقالوا الامال له  
 خاضع او لا باننا بفيل التجوز وفيل تجوز وتخل على العلم بان  
 شعروا بالقطع لم تجز فورا واحدا قاله ابر شره فترى يقتصر  
 للعوام التصريح بالقطع فيما فلكا على ما فيثروا به قول **خ**  
 او شهر وحلف **باب افتضاء الرسم البعير** **قوله** وان وجهه

وان وجهه ليفضير ما يتركه زيادة من ان ائبت عسرك الطالب  
 عليه بغير موشه اليمين انه اباد مالا لم يحلف الميرين له موشه  
 الرعوم لانه فتر حلف على ذلك **قوله** ولا يبراه ينزك له يقول  
**خ** وتترك له فترته والتبقة الواجبة عليه لغيره **فقال**  
 وفي المعيار ما به المعيار نقله عن ابن الحاج ونحوه في رسمه  
 عنه ايضا قال ابر عاش رحمه الله في حركه ويقول ابر الحاج  
 رايت العمل بعاسره ونقمة في العمل المطلق **مع اعلم حال**  
 ذكر ابرنا ان العمل على عدم اشتغال العزم وعدم اقامته قال  
 وكذا العمل انه ايقاع من السعوى ونقمة في العمل المطلق ايضا  
 وعمل جاسر كعمل الانزل سر فلا يعقل على ما ابرنا به لما فيه  
 مرغور المسلمين **قوله** فيشتق الواحد فيقتل بها اي يبرهنها  
**قوله** فرداة معر ظا اي اخذ الرئيس مع ظاع فظاه **قوله**  
 فترى به اي فطر الرئيس ماله ومنه كابل ران على فلوهم  
**قوله** فان اوله نعم وداخره حزن قالوا الرئيس مسعود  
 الخربين وفرا استعاذ عليه الطاء والسام من عينة الرئيس  
 والموار على النية مما اخذ اموال الناس من اثارهم التلعة  
 الله ومراخزها يبر **قوله** ائبت عسرك الله عنه كما ثبت في الصحيح  
**قوله** الحلية ان الله مع الراية حتى يفضي دينه وكان بعض

رسم العزم ينفع لستنة اشهر  
 نقله في المعيار عن ابن الحاج

اياكم والويلي فان اوله  
 نعم وداخره حزن







من يقضيه ولا ضمنه موصى ولا فلا يمنع جاء خشي سحر  
 حلف انه ما يبر سحر اء نكل كلف حيا ثقة بغير المال  
 محل تعليقه اذا علم وفروجه عن اليمين ولا كلف حيا ثقة  
**وكل ما عليه من دين** **خ** وحل به وبالموت ما اجل ولو  
 دين كرا **وجه مصري اذا ما حيا** **فصول** **خ** وفيما يقينه  
 الغرض والوديعة ان قامت بينة باطله كضامه انه ياخره  
 ذو البيعة بغير يمين وهو كزاد مثل البيعة باطله ما اذا  
 شهور انه افر قبل العسلان يبر للمفكر كزاد **المالك**  
 لان الزرع في مصر يبر وليس المراد انه ياخر الزرع في العراق  
 وانما المراد انه ياخر الكرا **من ثمنه** **ما حله** **مشتريه**  
 عزامه مع قوله فيما يابى **م** قوله ويحضره بعضه وبعضه  
 اسم معقول خير لمبتدأ محذوف والحالة حاله **فصول** **خ** وللغريم  
 اخذ غير ماله المحوز عنه في العسل الموت ولو سخر كاعتراس  
 القاسم ببيع عليه وغوه بناء على ان **خ** خرم العسل بغير البيع  
 وعلى انه ابتداء بيع لا يجوز ان لم يعده غماده ولو بالهم وامكن  
 ان اخذ كاحتراز اما اذا لم يكن غرضه بالزوجة بتغير عليها  
 الخاصة بصرفها اذا جلس زوجها وحليته منه اذا لا يكره جمعها  
 في البضع ولها البضع قبل الرجول متخاضا صريحا ولم يتنفل

اي غير ماله عما كاه عليه غير البيع بان اشغل بالحطاص  
**والخالف في سلعة بيع** **قاسم قوله** والسلعة لم تغت  
 اي جاء فانت يمينه بالقيمة ويحاصر بقاء الثمن كانت اقل  
**قوله** واختلف هل يكون المشتري احمى بالمعتمد ما السحنه  
**محل الخلاف** اذا اطلع على العسل بعذر العسلر اما لو اطلع  
 عليه قبله فهو احمى بوابا تقاضى فانه واكثره بناء على  
**وما في المتابع** **الزعم** **ما** مثل العار سره **خ** اختطام طعب  
 العانوت تجل كرا **خ** على مكتريه حشر فليس فانه لا يكون احمى  
 بقاء العانوت **خ** كاجير رعمو وغوه وفي حانوت يما به **م**  
 بخلاف الحق فخر من العملان المكي احمى كما نقله بناء على الجنا  
**باب** **في الضرر** **سائر الخطابات**  
**ومحذوف ما في الجاه** **ضرر** **محقق** اي محقق بالبيعة كونه ضررا  
**محقق** شامل لمحقق الوقوع في الحال او المستقبل **فصول**  
 الشر لا محتمل او متوقع **خ** ولو ان يبر غير محقق الوقوع المستقبل  
**قوله** لقوله عليه السلام **اخر** **م** من العويث رواه ابن ماجه  
 والوارق في مسند او ماله في الموكام ساو تمام العويث  
 مرضار ضار الله به ومرشاق شاق الله عليه والعويث يعني النعوى  
 اي يا يضر احد غيره ولا يجازيه على فعله بل يعبر او يصعب بالضرر

راجع التماسير قوله تعالى الزرع انفقوا  
 مسجرا ضارا



آفر

٦  
 اخبر القوم في كل حال في علي  
 من امره ساجية او فادوسا او  
 سري او حانوتا

باب جاري او تساويه في ظاهره ولو حرر الباب المحرر  
عربا جاري بحيث لا يشر منه على ما في دار جاري وايضه عنه  
مرفقا من ان ال اصابه ومريه دابته واليه ذهب ابرار  
اي سمره به العمل بفطنة ابي ناجي وبه العمل عننا  
اي مرفوع هو الصحيح في النزاع **وقوله** واما بالسكة  
النافذة فلك ان تفتح ظاهره ولو جاء مغايبا غير  
وبه العمل قاله ابرار **قوله** وقيل يجوز فتح الباب على غير  
درج **حيث** قال الا بايان نكتب **ومعهم** الباب ان  
الساكن لم له الجانيان يجوز احراشه بغير النافذة ولو غير  
اذن مريه تحته وممكنك على المشهور كما في العمل على  
خواجه كما قال ابرار **اي** **ماله مضر** **بالجور** اليه **اشار**  
**قوله** عكبا على المنع ومضر جدار كما صكبله **قوله** جمع  
جدار منه **قوله** تغلي او مرورا **جور** **اي** **بغير النافع** **والجور**  
امعهم للمنافع بل كذلك اذا كان ينقص الثمر لا غير كما اعتبر به  
ابر عتاب **قلو** قال **قوله** الشطر الثاني او ثمره مما من مانع  
لشله **قوله** وبه الياء انه المشهور بل المشهور خواجه انظر  
عونه في الشركة وانظر ما ياتي لهذا الشطر **قوله** مانع الثمر  
او الزيج معناه من مسالة مرجع يرا ارضه ينقطع بها ما يبي







امكانه فان لم يكره فسنة لكونه لا يصير لكل منهما ما يشفع  
به بناء معتاد فيه با ما ان ينسجعه او يبيعه لم يبيعه بالماض  
انه يوقر او لا البناء معه مرغى اجبار بان ابو قسم بينهما ان  
امكر بانه لم يكر اجبر على البناء او البيع على المعتز كما في  
وقوله عز الشرح **قوله** عبارة عن تراخل معاقر الارض ان  
وقال بعضهم الغنم والعفراء خال الحايك ولاخر كاشتيا  
المطابع ومنه تغيب الصبر وعواد خاله وستره في الخوف  
واما فخره في الغنم والعفراء الحيوان المعفود بعضها  
لبعض كحايك واحيد وقت واحر مالك واحر  
**فصل في خبر الاشجار**  
وان ذكر ملك من ائمة الله واخر القبط **قوله** قاله ابو القاسم  
عزرا كلة في الغصان واما لو كانت في ارضه شجرة فخر جنت  
عز وفعلا ارض جاره فنبئت وحارت شجر اشترى بان من نبئت  
في ارضه فخر بيران يفلعوا او يحكيه فيمتها مقلومة الا ان  
تكون لصاحب الشجرة منفعة لو قلعوا وغرسها بموضع  
اخر لنبتت بله فلعوا واخرها وان كانت ا منفعة له  
فيها ولا مضرة عليه فيها بمهراب الارض انظر **قوله**  
ويقتض البناء هو مفهوم قولكم ما يوقر من الاشجار والبناء

[illegible]



ما ذا الأمر بالتأخير إلى العراغ وفاع بفرضه فكيف يقال وجوب  
 اليمين عليه ان سكوتة لم يكره منه بترك مع ان الزيادة العتبية  
 وجوب اليمين بعد السنة والستين وليس هذا بغيره **قوله** فترقل  
 في العيار كلام العتبية بمحمله وكلام ابرر شر عليه **قوله** فقال  
 في اخر كلام ابرر شر ما نصه ولما قال ان مرجع المبتاع  
 ان يسر الجهر على البائع حكم له بحكم ما لو احرثه عليه بغير  
 الشراء **قوله** فقال انه ان فاع بغير ذلك كان له ان يسره واذا  
 لم يفرق لا بعد السنة والستين لم يكره ذلك لا بعينه وان  
 سكت عن ذلك الوقت الخيارات في الاشياء رخص ان صرح **قوله** وعلى  
 من اظا اشكال فيما نقل عن ابرر شر ولا يقول على ما نقله  
 ابرر شر من وجوب اليمين مع الغر - وكان وافي ما في النسخة  
 وغيره من مخالفة العتبية وسلمه حاجته المذهب ابرر شر  
 ولم يحد خلافا وسلمه ايضا التوثيق ولم يحد فيه خلافا  
 وانظر شرح شيخنا بغير اشغره **قوله** ثم فاع بعليه التمييز في  
 خلاصه فاع بغير او بغير حول وفرغت ما في الغر - مرانه يقال  
 كيف يجب عليه اليمين ان لم يسكت رخص مع انه اخبر في العراغ  
**قوله** فقول حكم وان يكره من الفصاح **قوله** باعوا وكذا الحكم ان لم يعلم به  
 بالكلية وانما ختم الشتر لقيامه مقام البائع **قوله** خلاصه كلام حكم

حكم انه من البيع جائز وليس هو مبيع ما فيه منصوصه **قوله**  
**الشر او الرجوع معا** **قوله** لم يمنع محله اذا كان  
 للبايع في رجع بناه منفعة فصرها وامان ثبت انه لمنفعة  
 له فيمنع كما قاله ابرر شر - اذا خسر اكثر من ان يمنع الانسان  
 جاز في الضوء والرجوع من غير رجع يعود عليه في ذلك **قوله**  
 وقال ابرر شر مع من امانه في قول حكم لم يمنع وما درج عليه  
 حكم هو المشهور وقال ابرر شر به العمل **قوله** لا مانع  
 ضوء شمس ورجوع الا نرى في خلاصه ولو احتاج للتبليغ  
 وكانت له فيه منفعة **فصل في الغصب والتعدي**  
**قوله** اخذ مال اخرج منه اخذ ماله فانه يقال عليه  
 اعتصاب الغصب **قوله** يخرج بغير منفعة التعدي - يانه  
 حكم ما يغير ان غصب المانع دون فصر تلك الرقبة  
 في قوله وكانت تعدي غاصب المانع **قوله** قال ابرر شر في التعدي التفرق  
 في الشيء بغير اذنه دون فصر تلكه وانظر بانه وما  
 يدخل فيه تصرف نعم العوض في مال اليتيم والفاقر ونحوهما  
 لا كمن رخص الله ذكر النقص صور الغصب انظر ابا علي **قوله**  
 وبغير السرفه كما اخرج ما ذكره يخرج ما اخذ اقبالا للسلط  
 والعارية والنقراض والصرفه **قوله** غاصب بغير ما استغله من







كما صرح به ابن سراج قال في المرونة إذا اختلفت جهة المصوب  
 صوب الغاصب في الصفة مع يمينه جاء بما لا يشبه صوب  
 المصوب منه في الصفة مع يمينه انظر **قول** في القواله  
 في تلعب ونعتة ومزرك وحلف قال ابو علي قوله وحلف راجع  
 للجميع من قول قوله في تلعب كما استفاد دليله في الشرح والعري  
 بينه وبين المتيقن ان الغاصب اخذ مال الغير كماله من غير  
 اذنه وبه والحلف فيما يغاب عليه وفي غير الامم محتمل واكن  
 لا يؤول الى ان الواجب هو الحلف مطلقا باي وجه عزاه وقد على  
 الشرح **في الخرم والضمان مع علم** **باب** **الثانية**  
**قوله** واصباله اشار به الى ان قولكم غاصب الضمان بالحي  
 نعت للمتعذر كما شفع له وليس مستدرا خبره في الجار والمجرور  
 قبله **قوله** وبيان بيان ما يضمن حال ما ذكره بعضهم انه  
 يضمن ما تعذر عليه ان يملك بغير سبب ويضمن الغلة سواء  
 استعمل او عمل بخلاف الغاصب بما يضمن الغلة ما استعمل  
 وبما رفته ايضا في كونه يضمن القيمة يوم تعذره ولا يضمن  
 الثمن بخلاف الغاصب بانه يضمن القيمة يوم الاستيلاء  
 ويضمن الثمن **قوله** ومن الحق بماء الحق بماء الحق اليه  
 ما غصب مع علم **قوله** قولكم لقوله الخراج بالضمان في الغلة

ح الخراج بالضمان  
 خرجه احمد وابن عيسى

في الغلة وهو معنى قول الفقهاء من عليه التوا عليه  
 الثمن اي من عليه ضمان الشيء اذا ملكه فله الغلة  
**ولا يكون الرد في استحقاقه** **التي** **لعمري** **بالقاء** **وقر** **على**  
 قوله لقوله الخراج بالضمان لكان احسن في الغلة في  
 الشبهة او المجهول للحكم كوارث وموعدة ومشتري لم  
 يعلموا والمراد بالوارث وارث من جملت حاله او ظهرت  
 شبهة لا وارث الغاصب بانه لا غلة له ولو لم يعلم  
**قوله** قولكم وبما سأل البيع **في** **وانما** **يشغل** **ضمان** **الباسر**  
 بالقبض **في** **واغلة** **تضجبه** **بان** **بات** **مض** **المختلف** **فيه**  
 يمينه **في** **دخل** **في** **كلام** **كم** **مر** **بما** **ما** **يعرف** **لغير** **زاعم**  
 ان ماله وحله على بيعه وهو من حاجته وسببه فلم  
 ثبت التوكيل ومنع البيع بانه في الغلة كما للخصم  
**في** **كنا** **اذا** **اباع** **الحاضر** **ما** **ليس** **يسير** **ثم** **منع** **بيع** **بانه**  
 الغلة **في** **كنا** **اذا** **اباع** **على** **الصغير** **فرضه** **كنا** **والعم** **بنا**  
 ايضا **واحصانة** **فكبر** **الصغير** **واخر** **شيئ** **فان** **الشرعي**  
 لا يرد الغلة ولو كان عالما بتعذر البائع وعزاه على ان  
 القريب لا يشترط منزلة الوصي ولا كما يبيع البيع  
**وتلزم** **منفعة** **مقصودة** **في** **قوله** **في** **دابة** **للغاصب**



تبع **خ** وغيره والصواب ان العبرة بما هو ولو كانت ليس  
 لا مجال للمالك **وليس** **الشرح** **النبعة** **يسيرة** **كاذب**  
 ليس بغيره او ناقة ان جيبها منافع غير الليرة **قول** **كم**  
 من جبر موثوب انما يلزمه ربحه في المعية اذا اختار  
 ربه آخره ونقصه اذ في حالة اختيار ربه القيمة ليس على  
 المعتذر ربحه **وقول** **خ** وربما الثوب مكلفا اياهات  
 النقصه **اق** فيسئل انما يلزم الربحه غير المعية  
 ورجحه ابرو نسقيل وهو المعتذر انما **قول**  
 وفي اجرة الطبيب فوائد احدهما انما تلزم وكذا ثمن  
 الرواء **ق** تخير هذا الخامس بخرج في وقت الحصاد او الخبز  
 فيمنع من العمل بغير اللخم ان الجاني يلزمه ان يعطيه  
 اجير الخبز في حله انه عطله وليس عنده ما يعطيه فانه  
 ابو علي وفرا عترة بهوة بانظر شرح شيخنا  
**فصل** **الاعتصاب** **وراحته** **مختصا**  
 ايه بالغ والحق واما الصغير بها السبيحة او الصغيرة  
 البكرير فعليه ما شاءهما بديل قوله وضربا امسرا لم يورس  
 عليه واعبرة برخي الصغيرة **ان** **ثبت** **الوجه** **ولو** **يسيرة**  
**قوله** **وادعته** **المرأه** **اي** **واما** **لو** **صرفته** **في** **عزم** **الوجه** **بما**

الخماس اذا جرحه انسان

جاش بها ولو صغيرة كما يعمم من قول **خ** وصرفته في  
 خلوة لا يستره في الوجه وفي عزمه وان سبيحة واحدة  
**والولر استرق** **حيث** **علمنا** **قوله** **او** **نباها** **بشرحه** **شركه**  
 هو اعتقاده في نعيه على لا يستره بخيضة وولدت ستة اشهر  
 باكثر من ان **في** **ما** **نكر** **بعر** **التراخي** **قوله** **وهو** **غير**  
 متعلقة به فهو معتبر قول كم بعر التراخي واما الوجبات  
 متعلقة به بعر الفزد لانها دون التي في لقوله **لانه** **وجي**  
 دعو من حاجت تعلفها **اليت** **قوله** **اجله** **اشاره** **الى** **ان** **اللاع**  
 للتعليل **فمحل** **ثانين** **وتحري** **ايضا** **اجل** **التي** **في** **مترجم** **ان** **كانت**  
 محصنة ولم ترجع عن فروعها وتعلم مائة ان كانت بكر او انما  
 تعذر الحضانة لاختلاف مواعيدها ومع الفزد والاشي  
**قوله** **بما** **ظاهرا** **انه** **جاش** **على** **الرجل** **اي** **لا** **مصر** **ولا** **يبيس** **عليه**  
 وهو قول كم **لانه** **وما** **على** **الشعر** **بالعباء** **قوله** **كما** **يفتله**  
 فريسا **اي** **في** **قوله** **وما** **على** **الشعر** **بالعباء** **مصر** **والطبع** **بالظاه**  
 واهم ان لا حشر عليه **ق** **خاتمة** **انه** **لا** **يعطى** **فيما** **يسر** **ان** **تكون**  
 طالحة او مجبولة وهو كذا عن ابرو **شرو** **اذ** **والجمل**  
 عن احكم المجهول اذا لم تتعلق به واما ان جاءت متعلقة  
 به فلا حشر عليها **الان** **في** **اللفز** **حيث** **كانت** **مراهل**



العباءة و **قوله** انما ياتي في قوله وعمر العبد وان تكرر لها صون  
في وجوبه **تخيلا** فمع كذا في ان الغطاء في حيز النسي  
والفرد والفرع ابرر شرخصه بعد الفرد ويظهر منه انها  
تحرل لفرع ان كثر ما حمل اوله يظهر على ما هو وعلى القول بغيرها  
له الاشياء عليه وعلى مقابلة عليه اليمين وعرفه وجهه فيل  
**قوله** اي قولان مخرجان اشارة الى ان قول ضم تخريجا مصر  
بغير المفعول وهو حال من ضمير فاعل والتفريق وان تكس  
ممر لها صون بالخلق فمع وجوب الخبر عليها حال كونه  
مخرجا لانها **على المشهور بالعباءة** كان من حقد ان يفرع  
عن البيت و **قوله** اشر قوله تستوجب في الاظهر لانه  
مرقاع مسالة الدعوى على الظلم لا مرقاع الدعوى على مجهول  
الحال ان المشهور بالعباءة غير مجهول الحال و قد اشار  
الشئ الى هذا بقوله وهو المنزكور او لا **وميت دعوى**  
**طاعت تعلقا** معن التعلق ان تترك ذلك في الجبر وتشك  
بذلك وليس المراد ان تترك ما سكت به او بشيء مما  
لا يتأتى مما يميز كفره عليه **فمكل** دعوى السرقة  
**قوله** اخذ مال او جعل من مرقاة المصير لمفعوله اي اخذ  
المكلف ما لا يملك عليه كلام ابرر عمة واحتز بالكلف من

من الصبر والجنون فليس عليهما **قوله** ضاه المال ان تلف  
**قوله** الجعل بالكر كناية عن الصغير من كل شئ او الولود ج  
الجعل **قوله** من عز خفية الحز من الوضع العصب  
كناية عن وبعبارة صوملا يعثر الواضع فيه مضاعفا  
فكسح في المنزلة في السوق وغوة من الماكر التي تفسر  
صونا للمال عن **قوله** خفية احتز به مما اذا اخذ بهارا  
بانه محارب او غاصب **قوله** من غير ان يؤتم عليه اي وان  
امر من غير ما هو كذا او شططا وادخله بيته وتركه فيه  
فاخذ منه شيئا فليس يساري بل هو خاير **قوله** وما اجتمع  
بتعدد اخراج كماله قصر او اخذ من فقه ثم قصر  
ثانيا اخذ من اخر ثم قصر ثالثا اخذ اخر وهو مصرف  
في ذلك **قوله** ويرد عليه غير الزم اي لانه عزم بالنسبة  
للزم ويجب فيه غير القيمة لم اتلعه **قوله** وما اخذ  
الاسير اي فله عزم غير لكان او لم يكن **قوله** **قوله** **قوله**  
**قوله** بل يلزم الفاعل **قوله** من هو قول **قوله** **قوله** **قوله**  
كموعيه على صالح **قوله** لم يؤخذ منه غير ما في يده  
انما يتمشى على المشهور على ما جهر به العمل من ان  
الشئ هو اخذ بالغرامة بغير الدعوى فضاء كسور



بعض المسموع في فروع جريده وان القول للمسموع منه في قوله  
 وما جريده العمل مفرد على المشهور **قوله** جسيه ابراهيم قال  
 في التبصرة يعني اذا لم يعرف به وان يكن بمالك **قوله** بالقرية  
**قوله** يفتح اللام يجوز كسر عا واسم يكر ضمير يعود على رب  
 المتاع والخلق المشتمل على ما يشتمل محمول الحال انه جعله  
 فسيما للمعروف وبالعضو ونحوه في التبصرة قال مجوس الحال  
 عن الحاكم النكاي يروى ويجوز اذا اذعن عليه بتممة  
 بانه يجتنب حتى يكشف حاله عن حكمه عن رعايته علماء  
 الاسماع والنصوص عن اكثر الامية انه يجسه الفاعل  
 والوالد وهو منصوب كماله واصحابه انكر شره شيخنا  
**وحكمه الحق** **قوله** في قوله فقال ويثبت بافراجه  
 تتبع من رعب المرونة ونحو انما قالت ذلك في وقت عزم كثره  
 الفساد ولما زاد هذا الفساد واشترق فاع مقام التخليق  
 ولما جريده العمل باغراق التهموم بحمد الرعموم وما روي  
 مالك وغيره من اختلاف الافعال في هذه المسألة لعله انما  
 هو اختلاف النوازل والبلدان انكر ابا علي **ويصح** **قوله** بالقرية  
**قوله** كما يبعاد امنا لان اعترافه في البحر وقت العصي فلما  
 قطع وانما عليه الغرم حيث كان متصلا او محمول الحال تنمة

حيث قال ان حجاج

**قوله** نفل البرز 2 في نوازل ان سماع الغرب  
 كلهم لصومر قبح عليهم احكام الحراية من القتل او الفحص  
 من خلاف او النفي الاحكام السرفة انظر شرح شيخنا **قوله**  
 وقال من اسرف في يوم الخميس من اكله اذا قالوا انكر الموضع  
 واليوم ونحوه بان قالوا لا انكر ذلك لم تبطل كما لا ير شر  
 ومن اعلم ان سؤالاتهم مستحب كما هو ظاهر قوله ما ينبغي للفاق  
 ان يكشف الشهود بالزعم والسرفة وما لا ابو الحسن الى ان  
 ينبغي في كلامها اللوجوب واستفهمه الخطا وابو علي **قوله**  
**في فقره** **قوله** الغرم واحد على العالي محل القول ليراد ان يكون  
 عيش السرفة واما ان عينها ثم انكر لا فارق اصله بانه لا يقبل  
 انكاره ويقطع اتفاقا كما لا ير شر **قوله** اذا اداه حراجه  
 واما العبد اذا افر بالسرفة ورجع وفروقات المسموع بنوعا  
 عينه بانه لا غرم عليه ان ما يبيد لسيده بلا يرضى او ارض عليه  
 كما اباد **قوله** في لا فارق بقوله كالعبد غير المال لا كمن  
 يتبع به اذا اعتق يوم ما فاقه لم يرجع عنه بالفحص وانع  
 عليه اذا اعتق **قوله** كما يقبل رجوعه في نفسه لا يعظم فقال  
 وسارق والزنا ثم التار - رجوعهم يقبل كالمحارب  
**فصل** **احكام الرماء** جمع دم واصله دمي











فريقه على انفساء بنفسه والموت من شانه ان يفعل ذلك  
بنفسه بهذا المعاقب لا سيما في دعواه على طالح **قوله**  
وادعي ذلك على ورعي فعله كما سبق عاين على ما لم يكره  
او لا اثر فريقه على انفساء بنفسه والموت من شانه ان يفعل  
**قوله** او زوجة على زوجها قال في محله على ما صح في تزويجه  
او زوجة على زوجها وانما صح تزويجه اذا قالت بغيره  
شكوا اما ان قلت ضربت بغيره بان اقر بالعدل او ادعي لادب  
بالقول **قوله** واشتعت بائنة الفسامة اذ ارجع تصريفه  
في انه فصر لادب وان اشكر الضرب من اصله وادعته وبعث  
اثره فتثبت الفسامة لتكون البينة على العاقلة اذ فعله  
محمول على الغضا او لادب كما في الموضع ابيه اجاده ابو على  
**قوله** اية المواخرية اجاد به من على الجارية فيهم من قولهم  
كان انه لا يتر من معرفة المرحي للمرثي عليه وتعيينه  
لشاعره الترميم او يقول مكان بر كان العلاء الملقب  
بكنز امثلا وليس في القرية سواه انظر سورة **قوله** او قتل  
اي واما العرف قال جرحني او فمضع يربا انه لا فسامة في  
كذلك ما لم تكن يثمة وبيد المرحي عليه عداوة فانه يحلف  
ويقتصر كناية في الجراح **يشهد عدان على اعترافه وصحة التبرير**

التبرير او ما جاء به في قوله **قوله** فاه سمعني به عرق  
وكذا الوكيل له مرجح فقال لا عرق ثم قال فاه او قال في  
عنقر فاه او فاه على جهة الشك او دثر على جماعة ثم ابرأ  
بعضهم او دثر على رجل ثم دثر عليه وعلى غيره ما ترميته  
سافضة كما في البيان **قوله** ثم يتاخر الموت كاي يتاخر على  
كلامه او اكله وشربه فيقسم الاوليا المخرجه او مخرجه مات  
ويستخفون النزع او البرية **قوله** وشا هربك كاي بالعاقبة  
وهو مستخف عند مود اخيه المثال الاول **قوله**  
ان ثبت الموت كشره في جميع امثلة الموت **قوله** من غير  
الجرح لا عبرة بها وعلى انه لا عبرة بها فلا يجوز المرحي عليه  
فيل موت المرحي انه يتهم ان يكون اراذ يحمله بمرعه  
بما مات نجدة **قوله** قال ابو على المرحي قول الترميم  
البيضاء انظره وانظر التسوية فقرة ذكر وتيفه الترميم  
وشرحه او هو بخمس **بيان** زعت على الزد **قوله**  
**قوله** فاه كما في اكثر وهو مضموم قول ثم وزعت **قوله**  
انما ذلك في الغضا لانه يخلعها كل من يث واه واحدا او  
امرأة **قوله** ويكتفي ايضا بالتبرير وهو قول المختص واجتزأ  
بالتبرير كما عاين اكثر **قوله** قول ثم ويطلعها على البشاة



هو قول المختص وهو محسوب بينا متواليته بنا وان اعمى او  
 غابا وانظر شرح شيخنا فمقتضى علم ما اذا قتل الاولياء  
 القاتل قبل القسامة لم يقتلوه **وقاب الايمان** **وهما نكالا وورد**  
**قوله** يعني اذا قتل الاولياء عليهم يستفاد منه انه لا يكل الترتيب  
 يتكول البعض ان تكمله فريكون على وجه التبرع عن الايمان في  
 الغالب فالباب ان يجلد ان كان متعمدا او يستعير بعصبة  
 ان كان واحدا خلاف ما في ابرر حال من انه يكل يتكول البعض  
 وفي المسألة افعال ولا كذا فيجب اعتناده هو هذا ولا يعلم  
**وقتل متعمدا بالفعال العكس** اي لا يقتل المعالي بالمعكس لعدم  
 وجود المثلية وهذا مستغنى عنه لانه شره في القود ان يماثله  
**في المختصر** وقيل لا في الاصل في كتابي بعين مسلم والخبر  
 بعضهم لبعض من كتابي ومجموعه ومبرر كذا وما ذكر  
 وصحيح وضربها وان **والدوم للمال قبل الايات الاربعة**  
 سميان كان المال في قبلة الولي اقل من الرية او اكثر **قوله**  
 حكم بجبر قاتل على الاعضاء محله اذا كان مليا به **قوله** حكم  
 وليس في مزه بابر القاسم اي ليس الجبر على دفع المال الذي  
 قبله الولي اذ ما في مزه بابر القاسم دون اختيار القاتل له  
 ورضاه به ان مزه به ان الواجب هو القود وان الرية فاطما

برضاها **قوله** وعيى بعض انما اشقة القطار ان عيى  
 يشترط منزلة عيى الجميع **قوله** ان عيى رجل كالباب  
 اي مساويا للباقي في الدرجة نعم سياة ان عيى الكل او البعض  
 لا يغني عن قتل الغيلة او الحرانية **قوله** ثم ما لم يكن  
 فعوردا اشفا من غير بلا اشفا من غير فكلانه يقول يسف  
 الفطام بعيمو البعض ما لم يكن العايب من فعوردا بعيمو فعوردا  
 من غير من واث الروع **قوله** والاستحقاق للكل في الروع فاذا  
 لم يكن للمقتول مستحق لرمه تعيى على الامام ان يقتضيه وليس  
 له العيى انظر شرح شيخنا التوس **قوله** العصبية **قوله**  
 والاشياء للعاصب كالولاء والجد والاب والجد **قوله**  
 والبنت او البنت من اذ احزن الميراث **قوله** والبنت او البنت من الميراث  
 في عيى او خيرة **قوله** وان عيى بنت من عيى الميراث  
 واما عيى من بنت وكذا ان عيى بنت من اخوات **قوله** من عيى الميراث  
 اي فيمنه ما يراه سراد او صوابا من عيى او قتل وانما كان ينكر  
 لانه رث الباء **قوله** لا بعيمو من العيى نفس وكل القتل واعيمو  
 الا باجتماعهم كان خزن الميراث في **قوله** **قوله** **قوله**  
 من البيت هو قول العفواء من جازله جعل يضرب وشبهه  
 فكل على النكاح حتى ثبتت العمد والعيمو **قوله** **قوله**

اي من النساء اللواتي  
 والعاصب غير المسافر  
 قاله في الخاتمة







وانواع الرجال مع زوجه واجمع الورى بينهما مشا ولم يرد من رضى  
 عليه فهو عدو كما اجتنبه ابن عمر السك والفقير ابا علي بقدر  
 ذكره مسالة لا اعتراؤه في حياته كغيره وان لم يحصل له  
 فيها ما يتفكر منه **فوله** **واما ما دون الثلث** اية كريمة  
 موضحة **واما ما بلغ الثلث كريمة الجارية** فتعلمه كما يات  
**يدونها** **اما ما لا يحب احد** **ميراث** قبل ايل الغيب  
 بمر شتر الفاتل الزين من اخوانه وفرايته جاء لم تكرر كفاية  
 ولم يحصل العود المذكر **مجماعة** **ما لم تكرر** كفاية جاف  
 القبايل **اليهم** **قال** **وقد العصبية** **وبد** **الريوان**  
 ان اعصوا ثم يبرأ بها **لا ف** **بلا ف** **ثم الموال** **لا علم**  
 ثم لا يعلمون **يعني** انه يفرغ الريوان على عصبية الجاه الزين  
 ليسوا معية الريوان والريوان عبارة عن الزمام التي يجمع فيه  
 الامام امراد **لا جناح** **على عكاه** **يخرج** **لهم** **ميراث** **المال** **او فاك**  
**معلومة** **ما ذكر** **مرانه** **يبرأ** **بالريوان** **مع الزين** **الموازنة**  
**والعقوبة** **ومع خلا** **فخام** **المرونة** **مران** **العقل** **على القبايل**  
**على الترتيب** **المزكورة** **لا طر** **كان** **الجاه** **داخا** **ديوان** **ام لا** **وهو**  
**المعتمد** **والقول** **بتبديرة** **الريوان** **ضعيف** **فوله** **وعلى** **حدها**  
**سبعائة** **او الزاير** **على** **الف** **قوله** **والعمل** **على** **الف** **المول**

الاول كما في نظم العمل المطلق **فوله** **فمن** **يجب** **احد** **الهم**  
**هو** **فوله** **وخر** **على** **ما** **لا** **يفر** **فوله** **فما** **كان** **الواجب**  
**نصبا** **اي** **كفصع** **ير** **فوله** **او** **ثلاثة** **ارباع** **اي** **كفصع**  
**ير** **واصبعين** **وسروا** **احد** **نحو** **وسبعين** **لا** **يل** **قال**  
**وخر** **الثلاثة** **لارباع** **بالثلث** **والا** **اير** **سنة** **مع** **س**  
**مختلف** **ذكر** **كلامه** **شمال** **السعيد** **فوله** **ولا** **صبر** **ومجنون**  
**خام** **ولو** **وقع** **القتل** **منهم** **و** **عفا** **صبر** **ومجنون**  
**وامر** **ا** **ومغير** **وغار** **ولا** **يعقلون** **اي** **لا** **يعقلون** **ع** **انفسهم**  
**والغير** **منهم** **فوله** **لا** **يعقل** **س** **كلام** **مطلقا** **اي** **يهوديا**  
**كان** **او** **نصرانيا** **او** **معتبرا** **وقت** **الضرب** **والنفس** **فاذا** **سلم**  
**الخام** **يعر** **التفسي** **وقيل** **لما** **دا** **بما** **ث** **عليه** **و** **ك** **ن** **ح**  
**ما** **الجاه** **ان** **نظر** **افل** **من** **ثلك** **فخام** **النظر** **ان** **ما** **لم** **يلغ** **الثك**  
**عوى** **مال** **الجاه** **ولو** **كان** **صبا** **او** **مجنونا** **او** **عدونا** **ك** **ك** **ما** **ي**  
**الشامل** **و** **فر** **به** **ك** **ك** **ام** **خ** **وامر** **اخر** **ث** **عليه** **فيه** **نظر** **فوله**  
**يعني** **افل** **من** **ثلك** **و** **نجت** **ديته** **البحر** **بالاعتناء** **على** **العاقلة**  
**والجاه** **اذا** **بلغ** **ثلك** **ديته** **المجنن** **عليه** **او** **الجاه** **وما** **لم** **يلغ**  
**مجال** **عليه** **فوله** **او** **انتم** **من** **ذمية** **فمن** **قال** **العاقلة**  
**تخل** **من** **الان** **لما** **فيها** **عشر** **ام** **لا** **يل** **انها** **تسام** **ذكر** **ها**

٦  
 اي وعلم الجاه اذا











**قوله** على جرح منه قوله تعالى والجرح فصار **قوله** لا يقتصر  
 اي وان كان يقتصر منها في النفس وانما لا يقتصر منها على  
 ذلك بخناية اليه الشاء على الصحيحة وهو افطار فيه او اذا  
 لم يقتصر من الادنى على قدرية الجرح في رتبة العبر وروضة  
 الخاف ان كان فيه شيء مقرر من الشارع كوضحة برئت  
 على شيء او لا وان لم يكن فيها شيء مقرر ككسر العجز مثلاً  
 بحكومة ان برئت على شيء ولا يلزم عليها الا اذا  
**جاء الجرح عند ما في القود** اي عند ما الثابت ولو سافر  
 واحصر مع يمين او فرقة تفوق مفاقه بان ادعى الجرح اذ  
 كانا جرحه وانبت انه كانت بينهما عداوة بانه يلزم  
 الجرح ويقتصر كما يقتصر في القود وابرع ضوء وغيرهما  
 حسبما في نوازل العلى خلافاً لفتوى الفاسم العبروت من  
 ان اليمين على الجراح وانما يكون القود في العمر الثابت بعد  
 البراءة اذ افطار جرح العبروت مع ومع التكافؤ اذ  
 افطار جرح من غير مكافئ كما انه افطار في اللكمة  
 ان لم ينشأ عنها جرح او ذهاب معضلة عن انضامها  
 بخلاف الضرر بالتوكه وعلى الاصح الا اذا كان مؤثراً  
 الشيف على الغير ولو على وجه المزاج **ودية** مع حكمه **بواجب**

م  
 اذا ادعى الجرح الجرح  
 ولم يثبت

**مقرر** الخطر لا يشراف على الهلاك ويرجع في كونه حكم او غيره  
 لا بل العبرة **قوله** يقتصر من الموضحة كاي لانه لا يقتصر  
 في القود بها كذا يقتصر مما قبلها ومرتبة كمال الشروع  
 يقتصر مما بعد ما للخطر بل عند ما الخطا بها وجراح الخطا  
 التي لم يقرر فيها شيء فيها الحكومة **قوله** لا ما بعد الموضحة  
 اشار به المصنف وقرر في حكم جرح الجرح عند ما والمزاج ما بعد ما  
 من الجراح التي لا شيء فيها مقرر من قبل الشارع كما يقتصر منها  
**قوله** عند ما الخطا بها اي فيها الحكومة اذ جراح الخطا  
 فيها الحكومة لا ما في رتبة شيء من قبل الشارع **ودية**  
**الخطا الحكومة** انما تكون الحكومة فيها اذ برئت على شيء  
 ولا فلا بد - ففيه والمراد بالجراح المذكورة التي لا شيء فيها  
 مقرر من قبل الشارع برئيل قوله وخمس دية معلومة ك  
 والخمس كالماء في الرأس الجارية **نصف عشر دية** **قوله**  
 كما في ان الموضحة فيها ما ذكره ففيه برئت على شيء او ليس  
 كذلك بل اذ برئت على شيء فيراد على دية معلومة على  
 المشهور **قوله** النقلة عشر ونصف عشر **قوله** **قوله**  
**قوله** بالسكوة كاي الشيء من عشر الاول على نسخة عشر  
 ونصف عشر معرلة وفي بعض النسخ عشرها ونصف عشر معرلة



**قوله** الرأس والوجه كاي لا اله الا الله او غيره من الجسور  
 يعين الحكومة ان يرت على شيء **قوله** فقولكم نعم ونعم التي كسر  
 قرأه العظم كاي المنقلة التي ينقل الهيئتها من العظام  
 الصغار كقشر البصل ليلتصم الجرح وتلك العظام هي التي يقال  
 لها العظام بالفتح والكسر فاضافة الى العظم بيان **قوله**  
**قوله** كونه عظاما كاي مبروذا  
 عباديته ان يضربا يضربا اسود فاسود **قوله** فقولكم وبيت  
 الجراح للمال كاي المال المفقود من الشارع او الحكومة واطرافه  
 المحفورة من اضافة الصفة الى الموصوف كاي المحفورة المالية  
**قوله** انه لشئ استحسنه كاي ان ثبت جراح العبد والشاعر  
 واليمين لشئ استحسنه فهو من المستحسنات الاربع اثنان  
 في الشبهة واثنا في الروا **قوله** العجم **قوله** د  
**قوله** انها دعوى تبرع كاي ودعوى التبرع ايمى فيما كسا  
 سبق **قوله** لا بما عزم من التبرع **قوله** لا يثبت لا بعلمين كاي  
 اشارته للفاعلة المفرقة عن الجفوة المشار اليها بقول الامامية  
 وكل الزيجات للشاهدين ان تجرد لم تلزم يمين به بل **قوله**  
**قوله** لا فطاح كاي وانما فيه الرية ان كاه  
 فيه شئ مفتر كالمساء والنكر وان لم يكن فيه شئ مفتر كالخبر جاء

كتاب فسر الفتح ج ٢

جاء برئ على شئين بحكومة ولا ملاد **قوله** فقولكم نعم ودية  
 كاملة في الزجر فوج كاي لوجعه بالباء لواء او في **قوله** ابرأ  
 العظم كاي لم يبر العظم او لم يكل اللب بحكومة **قوله**  
 كقطع تزيين الرجل **قوله** وان لم يمنع النطق ما فقصه  
 قال في المختصر عكفا على ما فيه الرية كاملة وفي لسان  
 الناصح وان لم يمنع النطق ما فقصه بحكومة كلسان  
 الاخر سر والير الشاء والسامر والسر المراته وصر مظهر  
 جردا وعيب ذكر بعد الحشفة **قوله** وفي طارئة المارة  
 ما ان من ثلاث جاء فقص بعضه فحسبه جاء كان مفقوع  
 المارة وقصع فترا با في ثلاث بحكومة **قوله** بانما فيه  
 نصف الرية كاي وان لم يكن غير بخلاف غير المورع  
 الرية كاملة **قوله** واذا اذعب الكلام ووه النطق كاي  
 بحيث لا يقرر على ترك المبررات فتعطل العايرة  
**قوله** اذعاب **قوله** فاقبض كاي بضرته او اكل او فوضها  
**قوله** او فقص ما كاي مثل فقصه اقباضه فحسب الما  
 لا يتكون منه نسل **قوله** فقولكم نعم فيه من جنس الابل خمس  
 كاي نصف عشر الرية بخمسة في النكاح ومثلثة في **قوله**  
**قوله** تتعدد الرية نحو قول المتن وتعدد



الربة تنعدها لا النبعة فعلها وفي الاصبعين  
عشر واذ ايه وهكنا كل جرح لم تبلغ ديتة ثلث ديتة  
الرجل من اهل ديتة جاء بلغت ثلث ديتة كجايعة وماتوة  
مترجع لوريتا كما قاله كهم الا اذا ارادته

### باب التوارث والسب ابر

**قوله** والميراث مفعال مرورث ايه باطله سوارث لا وقعت  
الوارثا كنه اثر كسرة وجب فلبها ياء والواو ان يسكن وما  
قبل انكسر ياء اقلبه كميزاء اشتهم **قوله** جمع مريضة فهو  
على غير قياسه فيا س جمع مفعلة على معايل المشاركة بقول  
الخلاصة ويعايل اجمع مفعلة وتشبهه ان يكون اما السبا  
او صيغة لا يحسن مفعولة كما فيذكره في قيل **قوله** من العرض يعني  
التفريق منه قوله تعلل منصف ما مرضتم ايه فقررتهم وارجبتهم  
يفال مرضت الشء ارضه اوجبتهم وفقررتهم **قوله** دوران  
العرض ايه جاء مرضه السر سر مرضه كذا و **قوله** مشارث  
بالعرض تارة وما كذا **قوله** اه الله لم يكل فسته وفي حريق  
واخر اه الله لم يكل فسته موارثكم الى نبو من سل وملك مغر  
واكن تولي فستهما بنفسه مفعال يوصيكم الله او اذكر الالة  
وقال يستفتونك فلا الله يقتيكم في الكالة واليه يشير المحر



المحر عثمان بر عينية بقوله  
علم البر ابر على انصير له ويكفي ان فرتو لم فستة الله  
ويش الله بيبانا الوارثه مفعال سبجانه يوصيكم الله  
وفي الكالة قيا الله مفعلة وبيان تشريف ما افسد الله  
وقال ط الله عليه وسلم تعلموا الفروان وعلموه السائر  
وتعلموا البر ابر وعلموه السائر فانه امره مفعول فروان  
العلم سيفير وتعلم العشر حتى يختلف الاثنان في العريضة  
فلا يحذر ان يعطل بينهما **قوله** مانعا نصف العلم يحتمل  
ان يكون مفعول التشبيه البليغ بخلاف ادوات قصره  
تشريف عن العلم وتخصيصه كما يقال طان نصف الجيش  
ويحتمل انه لما كان متعلقه حال الموت التي هي نصف  
حالتهم النساء وغيره من سائر العلوم له تعلل بحالة  
الحياة اكلق عليه نصف جزا الاعتبار **قوله** وطم البر ابر  
لغيا هذا احد النبا في العشر التي يبلغ تقريبا فيكل  
الشروع في كل علم ومعتبر قوله لغيا ان علم البر ابر تغل  
من معناه **قوله** اضاه الى عو علم الواجبات وطار لغيا هذا  
البر فاحترز بقوله لغيا من علم البر ابر مضاجا باقيا على  
اضافته فانه اعم **قوله** المتعلق بظاهر ايه ابيانا او لغيا











**فصل في ذكر حركات وجوب الميراث**  
لا يجوز ما به هذا البطل والبطلير قبله من الترخا والتركاز  
فاسفاحه اولى **فصل في ذكر اصول العرو وخواصها**  
**قوله** الى اخر ما ذكر كحكم كايه قوله او بها النصف خمسة  
**جعل قوله** كاعداد التي تقوم منها تلك العرايف فالبرقة  
التي فيها الشرع اطلما من ستة لانه اقل عدد له سرس  
والتي فيها ربع اطلما من اربعة وما كثر او همز اكانت  
لاصول خمسة ولم تكن ستة كالعرايف اتحاد مخمرك  
والثلثين **قوله** بساير كايه غير مركبة من ضربا وستة  
المركبات في قوله ولا اصل بالتركيب ضعف ستة وضعفه اعمرك  
**قوله** وهو اثناعشر واربعة وعشرون وذلك كاجتماع  
الربع والثلث كوجه واحد بالثلث مقامه من ثلثة والربع  
من اربعة وما متباينان فتصير احدهما كاملا والاخر  
وكاجتماع الثم والثلثين **قوله** وبانة النصر علىهما كايه  
في قول كثر ولا اصل بالتركيب ضعف ستة ثم **الباب في السابعة الاول**  
الصواب حزو قوله بساير الاول ولا يصح ان يكون قوله  
العرايف على حزو مضافا الى اصول العرايف ستة ويكون الوصف  
بالبساير راجعا لا اصول لان البساير من الاصول انما هي

من خمسة وفرق ستة لهما النصف خمسة **جعل**  
**اشار** الى ذلك النصف بقوله من النصف الزوج وبت  
وبت ابراه لم تكن بنت واخت شقيقة اولا ان كرتك  
شقيقة وعقب كايه يساويها **فصل في بيان**  
**اشار** الى ذلك الربع بقوله والربع الزوج يعزى كونه  
في توارث الزوجين ان يكونا مسلمين من غير فائت احدهما  
لاخر كغيرهما وان يكونا شاعهما صحيحا او مختلفا فيه  
**قوله** الزوج مع الولد كايه الولد الوارث لهما وان سفل  
ذكر اكل او اشترى منه او من غير كايه **فصل في بيان**  
**اشار** الى ذلك بقوله والثلث لهما من يعزى لهما **الكتاب في**  
**موقوف** في تعدد من الثلثان **الكتاب في بيان**  
**في** واحد ووضو الجبر غير المراد بالشر **قوله** اذله مع الاخوة الجبر  
من الثلث الى هذا **اشار** بقوله وله مع الاخوة او الاخوات  
لاشفاء اولا ان غير من الثلث او الفاسمة **قوله** كما سياتي كايه  
في قول كثر وزاد بالثلث ان الجمع ضمير مع صنف الاخوة وفيه كثر  
**قوله** شمول كثر كايه لهما مع غير لانه ذكر ان الثلث يكون موقفا  
للجبر ولم يذكر انه خير له فيكونا انما على ما ياتى **الكتاب في**  
**قوله** لهما الثلث كايه لقوله تعالى وورثه ابواه فاما الثلث



خ والثلاث كلام وولوا ما كثر **قوله** وهو الولد لانه  
 يجيب ما من الثالث الى السرخ ونجيبا للشرس ولان  
 سبل واخوان واختان مكلفا وسيقول ثم وكلام من  
 ثلث لسرخ تعد بهم وبلا خوة ان تعددوا **قوله** وله  
 اخ او اخت الآية وقع الجمع على ان المراد بالخوة هنا  
 اخوة كلام وفرد في الشواذ وله اخ او اخت من ام  
 وفوله تعلم بان كانوا اكثر من ذلك بهم شركا في الثالث  
 الشركة اذ اختلفت تحت على التساو ومن استشرى فاعتر  
 كل ذلك وانشر اجتماع رتبة واحدة بكثر ضعف الاشياء  
**ولجر اجتناب وجرة قوله** بعض الاموال اي مع الولد  
 او مع استغراي البروضي ورجوع **قوله** بان اجتمعت  
 كان بينهما في وجبت الغريم من جهة كلام المعروف من جهة  
 الاب ولا اشتركتا واستفهاما كلام مكلفا **اشمل اخت جيرة الخ**  
 اشمل ام من شمل كقرخ واخت بمفعول به وكلام زائدة وجبة  
 منصوب على اسفاه الخافض والتفسير واشمل في الحكم  
 بالشرس اختا كجدة يعنى التي لاب مع الشقيقة لها السرخ  
 تكلمة الثقب واما التي كلام بمود داخل في كلام مراد **قوله**  
 سواء كانت ام كخامر ضيع بعض الشراح ان التي كلام

ع  
 واستفتوا

كلام داخل في قول ثم واخ مراد وقد اشرنا اليه سابقا  
**قوله** قلت كذلك ايضا السرخ بحاجب عنه بانه لا يستغ  
 عليه في قصور اجتماعه مع ذي البروض والخوة اذ له جيز  
 لا حض من السرخ من اس المال او ثلث الباقي او المفاصلة  
 اما مع الولد وان سبل بمود مستغنى عن السرخ لا يتفلا عنه  
 الخ غير مجتنب جيز عشره ما عساه **قوله** هو غير مودقة  
 اخ من اي حال زوج مشترك مع الولد غير نفسه مع الولد  
 بلزات عدة برضة **بان يصعد العود غير المال بالعدل اذ ادق**  
 البرضة اما عا دلة وموت سوت سماع اصحابها كزوج  
 وام وام لها واما نافضة وموت التي نفقت سماء احوالها  
 كزوج وام واما عايلة وموت التي زادت برضاها على اصلها  
 وعليها تنكح ثم هنا **قوله** من يملك باعته اجل هذا  
 القول سميت بمسالة الباعلة قال ابو عبد الله السطحي  
 وعنه مسالة الباعلة اول ما كانت يعول نازلة  
 زوج وام ذنية واخت نصعان والثلث عليهن غث  
 ما نزلت في زمر الرسول والا بكم اب البتول  
 حتركت خلافة العروى واعتقت الاريا بالخلع  
 وفرد ذكره الله بعد **قوله** وانكر القول فاني اراه النفس يرد

م  
 اي تضع



على لاخت وحرها اشغالها من العز الى التعصب بخلاف الزوج  
والام بانها انما يشغلها من زوجها فيهما افقوا منها **قوله**  
وجميع الصحابة على استعماله اي وهو مجموع بالاجماع  
تفرعا على المختار مرانه يشتركه في الاجماع انفراد العم  
**قوله** لم يثبت كانت على العاروق ما قاله السكندر بان  
كان ينقاد للحق مراد في الناس مضاعف عباس بن جعفر  
فالت امرأة حيرة نادية انه لايزاد على صراي فاحتمت رضى  
الله عنها اتبعك ام كلام الله قال وما عوف قالت او اتيت  
احدا من فقهاء افعال اصبحت واخطا عمر اعظم مودة لعم  
مودة عيب له **قوله** اجيب بان من اياه المنصور  
اي السائل الاجتهادية **قوله** ويعرف فورا ما اشعر لكل  
وارث احسن من يشتر الاجهور واخص قول الفاي  
ولشيب القول اصل المسألة والتفصيل للكل مجفئ محتملة  
**قوله** وتسبى اع لارامل والعروج سميت بذلك لكون  
النساء ورثتهن خاصة **قوله** ومضى في خبته فيل  
ان اول الخبته الجمل له الذي يحكم بالحق فمعا ويحيز كل نفس  
بما تسعى واليه العباد والرجعي فيل له زوجة وابوان  
وابنتان فقال حارثهما تسعا ومضى **الرجع والتكليف**

عقده

عقده ما لا يتعد في الثالثة غير صواب والصواب زيادة  
الشرر في سلمة شرأحه وبيد ما علمت انخر شرر بخار حبه  
**قوله** بالرجع غير ملتزم في ذلك مطلقا فيل صريح من الاطلاق  
يفتح اجتماع الشرر والثك مع انهما لا يجتمعان اه التمس  
بوضوح رتبة بفتح مع الولوج فلام انما لها السرر كالجبر  
واشبه لا خوة كلام **قوله** وتسبى مريضة نافضة اي لفصل  
سما ساء اصونها **الاصالة** **قوله** تسبى مريضة  
**قوله** مرضاء متبايناء ربع وثك قال في الربع والثك  
او السرر من انحر عشر **قوله** لكل مريضة فيما ثم وسر سر  
عقود في الشرر والسرر او الثلث من اربعة وعشرين  
وصوابه ان يقول او الثلثان اه الشرر والثك لا يجتمعان  
مفسول الله او ثلثان على الصواب **قوله** خا جالمر زاد  
حاصل الزيادة اصلان واخران في اجتماع الجبر والافوات  
مع ذوالعروض وما ثمانية عشر وستة وثلاثون  
اما الثمانية عشر فيث يكون الواحد السرر وثك ما بقي  
كلام او جيرة مع خمس اخوات باكثر وجواب الباقى بعد ذلك  
السرر خمسة مرسنة والجبر يثا ثلث ما بقي والثلث  
للخمسة بقدر - الثالثة في الستة بثمانية عشر او يقال اقل



عمر له سرس ولبا فيه بعمره ثلث وهو الثمانية عشر  
واما السنة والثلاثون بحيث يجب السرس والربع وثلث  
ما بقى كإم او جزه وزوجه وسبع اخوات وجر **قوله** واستعمل  
عمره البتة وعلية وهو التحفيق فقل صاحب التصريح  
الكتاب انه لم يسمع في البتة الفصح الهمزة والقياس وطحا  
وما نقله شرح به الكرمان في شرح البخاري جازما به وفلسه  
افوا على جوابه في مصنعاتهم واعتزضه الروايات في شرحه  
رواية ودراية قال ابراهيم في حاشية القاموس بعمر كإم  
كحويل فقلت مرة شيخنا السناو لعل هؤلاء العجما راوا  
شرح البتة بالفصح فغنوا ان الفصح يرجع لقبه لغيره  
الكلمة المعنوية فاستحسنه وقال لا شك ان الامر كذلك  
ولا فاما موجب لفصح الهمزة وانقل بعضه وافي اسر ساعده  
فانظره **مصر** **قوله** **في حجب السقاء**  
**واسف كذا** **قوله** **واولاد الوصي** **قوله** **ان يفهم بهم مانع**  
موانع لا شك هو المموز بها بفنوك عشر لك زوا اعني عمر  
لا يستكمال والشك واللعان والكبر والرفا والزنى والقتل  
خ ولا يرث ما عرو وكاعنة وتو ما عا شقيقا ولا رقيقا  
ولسير العتق بعضه جميع ارشه ولا يرث الا المكاتب واقتل

واقتل عمر او عمر وانا وان اتى بشبهة كتحكم من الريبة  
والاخالف في دير كسلك مع مرتد او غيره **قوله** **الجد بالحب اخوة**  
**قوله** **وانا منعهم منه** فانا احق به ابراهيم بن الصواب  
ان يرثوا مع الجد كانوا مع الا شفاء اواب **قوله** **وختهم ان**  
**يقولوا انت لا تستحق شيئا من ميراثك** لا تشارك فيه  
فانما سبنا بانك لو لم تترك لكانت كابر بعد ولولم ما قال  
للزوجة بنتير وابتة ابراهيم ان لا يرث معه شيئا ويقتصر  
بالميراث دونها ويختج بمثلة لك **قوله** **كلنا العذر يجب**  
اما محبتها التي مرجحتها فانما تترك بها ومن يترك  
بشخص لا يرث مع وجوده واما محبتها التي مرجحة  
لا فبأنها انما ورثت بالتحمل والقياس على التي مرجحة  
لام الوارد فيها النص واذا سفل المحمول عليه سفل  
المحمول **قوله** **مسفك في العتق** اي اذا جوزه مما تسامى  
معهوم تساووا فعندنا انه اذا لم يتساووا فيه كالاخ  
كتاب مع ابراهيم الشقيق انه لا يرث الا ما كان الاخ  
اخر منه للمالك **قوله** **في حجب عجب** من البيت  
فيه تعقير ومروافعة على الاخ كتاب **قوله** **مساو وتفرير** والاخ  
كتاب المحجوب بشقيق محجوب **قوله** **بولى يجب محجبه عن**







عاصب مع غیره  
عاصب بنفسه

عاصم بغیر

[illegible]

اما مضموها كاخت وحمل على امراته فيجوز في عينه  
 في الجمع البتة ولا مكان **قوله** كفوله وحملت زفرات  
 الضحك من زفر يزر من اذا خرج بنفسه بانين **قوله** يا عمرو  
 يا بركمير نيتك تمامه فيرفع الملك عليك فبا نسب  
 بسكون السين واذا فعلوا ذلك في كلام اديع الجمع اولى  
 ومعنى فرفع الملك اية نزل عليك نزل ان ياتيك **قوله**  
 جاء فلت بما البعري حاط البعري ان التعصب في باب  
 البنوة فهو من تعصب ابن لابن في درجته ولما  
 هو فيها والتعصب في باب الاخوة ضعيف فالمرتبة الاولى  
 فيه وهو الاخر له قوة التعصب في نفسه ومنه في درجته  
 فاذا انزل عنها ضعف التأثير في الغير فصار لا يفرق الا على  
 نفسه ومنه اما يلغى به فيقال اذا كانت الاخت كلاب  
 مع اخيهما ورثت ومع ابنة لا ترث بقرث مع الاخر وتخرج مع  
 الابن وقرعلت وجهه **باب في بيان انواع البهائم**  
**التي في الروايات** **قوله** وان بشايت اية كمثايت وان  
 ويزر من يزر ويعتق لاجل ومعتق بعضه **قوله** لم يترث  
 بالعامر ماله لورثته الكفار والرفيع وان بشايت ماله لسيده  
**ومثادات العلل في التبرع** عن اذا اجع بك ارتداد واما الزنوب



بانه يقتل بغير استتابة وماله لو رثته السلمير نظر الى ما كان  
يظهر من الامساك **خ** وقيل المستتر بالاستتابة **الامساك** يعني تاييداً  
وماله لو رثته **قوله** بلا يش فقاتل العمد اي ولو حيا او  
مجنونا على ما نقله الطبري في عر مال الدنيا المرافعة في تطاير  
ومع محتمل العاقل في يمين الجنون لغرض **قوله** واديت  
اجعاء عزاء طاحه الاولياء بها معاملة له بتفويض  
مقصوده التاديت لغراب العالم لانه مجبوءة بمشروعية  
الفصاحه وخافه باشر القتل او تسب فيه **وان يكره حكام**  
**خ** ولا يش فقاتل عمر وانا وان اتوا بشبهة كتحكي من الرتبة  
**قوله** في باغية او فصاح لم يمنع **قال** **خ** في الباغية وكره  
للرجل قتل ابية وورثته **حالة الشك يمنع مقية قوله**  
ومعرا الضمير ما فر به الشك كلام ابية ظاهر لانه اذا شك  
في كونه عمرا او خفا فهو محمول على العمر العروا اذا حصل  
في افعال العفلاء هو تعمرها والفصل بين الاما ان تقوم  
فريته على عمره تعمره من لعب وادب ونحوها واذا كان كذلك  
بلا يغال الشك في التفرد والتاخر شك في السب وهو مؤثر  
والشك في كونه القتل عمرا او خفا شك في المانع الزم  
العمر وهو غير مؤثر لانا نقول حيث كان محمولا على العمر

العمر ما شك بل هو كتحقق الوقوع والنصوص صريحة  
تقررت في باب الرواء فثبت الشك وغيره على انه اذا شك  
في كونه عمرا او خفا فهو محمول على العمر مبنع الميراث  
قاله شيخنا رحمه الله فلتست **واذا اعمل على الشك**  
**في الخفا او العمر وحمل على العمر المانع من الميراث كان هو**  
**قوله** كتم سابقا ومطلقا يمنع قتل العمر **ويومئذ الفهم مع الحمل**  
**قوله** لاجل وجود الحمل اشار به الى انه لا يترتب ثبوت الحمل  
بان لم يكره المجرى العمومي آخر لانقضاء العدة وان قالت  
**اد** آخر الرواين ينسب او تنقض العدة ولا ريب بها **قوله**  
وقيل يتعمل التحقق اي في قطع الزوجة والحام ادني  
سميها او هو الثمر والسرير **وارت حشره باله اعني**  
ذكر تو فضية عام العروا وجاريتته سخلية انظر لاكتفا  
للشك **قوله** ان يستعير بغير ولو كان ادون منه لم يدر  
الخصم ان حيث قال  
لا تخفى الراي وهو موافق وجه الصواب وان اتم من افسر  
بالرر وهو اجل شيء يقتصر ما حكم قيمته سواء العاير  
وقال الشاعر ايضا  
شاو رسوا اذا فرتك نايبة يوم ما وان كثر من اهل الشورات

١٥٠



بالعبرتيصير ما منها دنا فثا واتر بعثها المبررات  
وقال الشاعر ايضا

شاو رسوا اذا عزت نايبة يوم ما واه كثر من ان المشورات  
بالعبرتيصير ما منها دنا فثا واتر بعثها المبررات  
**قوله** فيستعير ويحجر له في الغراب اذ قال  
واذا جلست الى الحال واشرفت في جوب الحنة العلوق الشرذ  
ما حذر من اظلمة الجحول وربما تقاضرات ويستعير ويحجر  
**قوله** ان النراكة من اسباب النجع مراجل هذا فيل قسم  
سحر خير مرجعة وفري ومن اركة انيس خير من هذا يروى  
في الفبايل

له قوم كلما جيت فزرا آ. وجرث فلو بالكلها ملكت حلما  
اذا اجتمعوا جاءوا بكل فضيلة. ويزاد بعض القوم من بعض  
**قوله** ان هذا مشترك توفعه من هذا فيل اذا اخذ العالم الادب  
اصبت مفاتلكه وانشرها

ومر كان يوم ما في مقتصره ويكره الادب اصبت مفاتلكه  
**قوله** خ جاء بال مرواحر او كاه اكثر او اسبق او نبت له  
لحيتة او تهر او مطميط او منير في الاشكال في منزله  
العلامات تنمى في الصغير بجواز النظر لعورته واما الكبير فيل



فيل يوم من البول الى حايك جاء ضرب بوله الحايك او اشرف  
عليه فزكر ولا با تشو. فيل شرب له المرات في تعقب  
بان النظر لصورة العورة كالنظر للعورة في الصورة الزينية  
والتعقب فيها احرار فضاء المثال الخارج **قاجيب**  
بان الضرورة اقتضت ذلك في كل النظر للعورة وفي العمليات  
وجاز للنسوة للبرج النظر من النساء ان دق له ضرر  
**وان قيل** بالجوهر الخشن فيصف في الخشن المشكل نصف  
نحس في ذلك وان شمر **قوله** لا يتصور في الخشن ان يكون ابا  
والامانة بل يتصور بان يوحى بشبهة او غلظ او زنا او كونه  
لم يعلم بحرمة من احدثه ثم الواداة ان وقعت من البكر فاشي  
وان وقعت من الضمير فزكر لان منزله لا يكاد يقطع بها  
في كل نزلت بعلي تزوج رجل بخشن برفع الخشن على  
جارية لها فاحبستها فاء ولزم من الضمير والبكر فزكر  
في المفردات انه يرث من ابنه لطلبه ميراث الاب كما هو مرابنه  
ليكنه ميراث الام كما كانه واميراث ميراث الوالد في انهما  
يختصان به ضمير والابكر **وابر اللعان** اركنه **بامه** في وايرث  
معاير ولا مكعنة وتو ما بها شفيقا **قوله** على الشهرة  
اي في المولى وتزايه الثاينة على من عيب ابر القاسم اذا اشتراك



التاليه افضل من الترتيب

بينهما جانب كلاب شرعا **ما قصرت جمعه عن الشهادة الخمسة**  
**قوله** فغير اذامات المومنان فصع عمله الامم ثلاث ازاوا مسلم  
 وغيره عراك عريضة والتاليف مرتب العلم الذي لا ينفك مع  
 الموت بل هو اخوه من الترتيب كما قال التاج السبكي لكون  
 بقاياه على من الزمان وقد استغرا الجلال السيوطي من الاحاديث  
 احدى عشرة خصلة يتبع صاحبها بها بعد الموت ونصها فقال  
 اذ مات ابراهيم ليس في عليه من معال غير عشر  
 علوم منها ودعاء تجل وغير التخلو والصرفات فخر  
 وراثة مصحف ورياسة فخر وجعل الير او اجراء في  
 بيت للغرب بناء يلو اليه او بناء محل ذكر  
 وتعليم لفران كرسى فخرها من احاديث بغير  
 معتر احدى عشرة خصلة مع قوله انها عشر ولعله جعل  
 بث العلم وتعليم الفراء واحرا ان تعليم الفراء من العلم  
 ولا يعارض هذا العصر المذكور بالحديث ان تلك الثابتة الحقيقة  
 امهات يرد اليها كثير من الانواع **وبالصلاة ختمه كما ابتدأ**  
 اي انشأ ختم هذا النظم بالصلاة كما ابتدأ به بانها مبدئية  
 والكرام اكرم من ان يقبل الضائقة ويرفع ما بينهما ولم يأت  
 بالسام مع ان ابراهيم اخوه من الاخر مكرمه اما لانه لا يرى

لا يرى الكرامة او اكتفى باللفظ عن الخلق **قوله** وان لم يكن  
 له كتاب وانسخ اي قرأ وحس اليه بشرع وامر بتبليغه  
 وله كتاب او نسخ لبعض شرع من قبله رسول ونبي يتقوا  
 بان امر بالتبليغ وليس له كتاب وانسخ كمنوع برنوع  
 واسما عيله فبشر يتقوا وفي كونه رسوا فكل مشهور بها  
 نعم والصحة في ان بال علماء بالغلبة عليه حل (س) عليه  
 وهو معتل من الصبح وهو الخلو من الكبر فلبت تناو  
 كاه لجاورة الطاد وانه العا لا يحتاج ما قبله ولا وحي  
 انه خبر مبتدأ محذوف او مفعول بفعل مقرر لانعت للرسول  
 اذ يكون على الاول جملة مستأنفة وتكثير الجملة مقام  
 التعظيم مظهر وحذف متعلق المصطفى وهو المصطفى له  
 والمصطفى منه اشارة الى عمومها وانه مصطفى جميع الخلق  
 ومرسل للجميع دليل الاول حديث الصبر انه الله تعالى  
 اختار الخلق باختيار منهم بن آدم ثم اختارني آدم باختيار  
 منهم العن ثم اختار العن باختيار منهم فريثا ثم اختار  
 فريثا باختيار منهم بن عاشر ثم اختارني عاشر باختيار منهم  
 ودليل الثاني حديث مسلم وارسلت الى الخلق كاجرة  
 وفولة تعالى وما ارسلناك الا كاجرة للناس بشيرا ونذيرا



٢٤  
١٥  
فلما يراها الناس ان رسول الله اليكم جميعا يقول  
كانت عبد القادر العزافي مرغ من تبييض هذه الحاشية  
المباركة يوم الخميس ٢٤ في الفقرة الحرام ٢٨٤  
اشهر وكان البعاف مرشح يوم الاثنين  
واخر شعبان عام ١٣٤٨ على يد كاتبه  
واسير ذنبه محمد بن عبد القادر العزافي  
الحسين بن عبد الله ذنبه ومستر عبيد  
بهاء مولانا محمود والى وصحبه صلى الله عليه وسلم  
اجمعين واخر دعوانا ان الحمد لله رب  
العالمين